المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر

بعد الجزائر الإقليمي في محيطها المغاربي: دراسة في العلاقات الجزائرية التونسية

إعداد الطالب:

●جلال مناد

إشراف الأستاذ:

●فاتح خننو

لجنة المناقشة

د.نرجس فليسي.....رئيسًا

د.فاتح خننو.....مشرفًا ومقررًا

د.أحسن بشاني.....عضوًا مناقشًا

السنة الجامعية:2017/2016

إهداء

أهدي هذا الجهد العلمي إلى:

- ✓ والديّ الشُجاعين الُمكافحين..
- ✓ وإخوتي الطّيبين بناتاً وذكورا..

تـشـكـرات:

- ✓ الحمد لله تعالى وحده أن أمّدنا الصبر والعزيمة على إنجاز هذا العمل.
- ✓ والتقدير للأستاذ د.فاتح خننو مُشرفاً ومُوجّهاً وحريصًا على جودة البحث.
- ✓ ولكافة إطارات المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ببهو الفضاء.
- ✓ تشكّرات بحجم البحر لزملائي وأصدقائي في العمل والدراسة وقد أحاطوني بموفور المحبة.
- ✓ لن أنسى ما حييت وقفة الإعلاميين القديرين/الأستاذين: عبد الله الدقامسة (أبو رسلان) ومراد محامد على صبرهما ودعمهما وتشجيعاتهما لي، وهما بذلك طرفان أصيلان في إتمام الدراسة.

فـــهـــرس المحتويات :

فهرس المحتويات الصفحة

- **مقدمة..... 01**
- **فصل تمهيدي: السياسة الخارجية: مقاربة مفاهيمية..... 07**

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية..... 07

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية..... 07

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية..... 09

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية وخصائصها..... 12

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية 12

المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية..... 15

- **الفصل الأول: توجهات سياسة الجزائر الخارجية واتجاهاتها في محيطها الإقليمي..... 16**
- **المبحث الأول: مرتكزات سياسة الجزائر الخارجية..... 16**
- المطلب الأول: مكافحة الاستعمار والتسوية السلمية للنزاعات..... 16
- المطلب الثاني: دعم حركات النضال من أجل الوحدة المغاربية..... 17
- المطلب الثالث: دعم حق الشعوب في تقرير المصير..... 17
- المطلب الرابع: النضال من أجل التعاون الدولي وعدم التدخل في شؤون الدول..... 18
- **المبحث الثاني: توجهات سياسة الجزائر الخارجية في محيطها الإقليمي..... 19**
- المطلب الأول: الجزائر في محيطها الإفريقي..... 19
- المطلب الثاني: الجزائر في محيطها العربي..... 21
- المطلب الثالث: الجزائر في محيطها المغاربي..... 23
- **المبحث الثالث: دوائر صنع سياسة الجزائر الخارجية..... 26**
- المطلب الأول: دور البعد القيادي في السياسة الخارجية..... 26
- المطلب الثاني: دور البرلمان..... 27
- المطلب الثالث: دور المجلس الدستوري..... 29

فـــهـــرس المحتويات :

- **المبحث الرابع : دور الزعامة السياسية في تحديد توجهات سياسة الجزائر الخارجية**..... 33
- المطلب الأول: دور البعد القيادي في السياسة الخارجية..... 33
- المطلب الثاني: تأثير شخصية رئيس الجمهورية في تحديد توجهات سياسة الجزائر الخارجية..... 34

- **الفصل الثاني: أبعاد العلاقة الجزائرية التونسية ومجالات التعاون الثنائي..... 37**
- **المبحث الأول: البعد الأمني للعلاقة الجزائرية التونسية.....37**
- المطلب الأول: التعاون في مجال مكافحة الإرهاب..... 37
- المطلب الثاني: التعاون في مكافحة التهريب على الحدود..... 41
- **المبحث الثاني:البعد السياسي للعلاقة الجزائرية التونسية..... 43**
- المطلب الأول: طبيعة العلاقات الثنائية بعد استقلال البلدين 44
- المطلب الثاني: علاقات الجزائر وتونس بعد أحداث 2011..... 45
- **المبحث الثالث: البعد الثقافي للعلاقة الجزائرية التونسية..... 47**
- المطلب الأول: التعاون الثقافي والفني بين الجزائر وتونس..... 47
- المطلب الثاني: التعاون العلمي بين الجزائر وتونس..... 48
- **المبحث الرابع: البعد الاقتصادي التنموي للعلاقة الجزائرية التونسية..... 50**
- المطلب الأول: مجالات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس..... 51
- المطلب الثاني: المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس..... 53
- المطلب الثالث: تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس..... 54

- **الفصل الثالث: التنسيق الجزائري التونسي بشأن الأزمة في ليبيا..... 55**
- **المبحث الأول: التصور الجزائري إزاء أحداث الحراك العربي 2011..... 55**
- المطلب الأول: تقدير الموقف الجزائري لأحداث الحراك العربي..... 55
- المطلب الثاني: التغيرات الجيواستراتيجية الحاصلة بالمنطقة واختلاف المواقف تجاهها..... 56
- **المبحث الثاني: التنسيق الجزائري التونسي لحل الأزمة في ليبيا..... 58**
- المطلب الأول: التصّور الجزائري منطلقاً لحل الأزمة في ليبيا..... 58

فـــهـــرس المحتويات :

- المطالب الثاني: المساعي الثنائية الجزائرية التونسية لحل الأزمة في ليبيا..... 63
- المطلب الثالث: معوقات الدور الجزائري التونسي لحل الأزمة في ليبيا..... 67
- **الخاتمة..... 70**
- **قائمة المراجع..... 75**

ملخّص الدراسة

تسعى الجزائر من خلال دورها كفاعلٍ إقليمي إلى تحقيق الاستقرار ومواجهة الاختلالات البنيوية السياسية والأمنية بدول الجوار، وتشكّل تونس عمقًا استراتيجيًا للجزائر التي تعمل على دعمه بما يُسهم في حماية الأمن القومي في ظل التناغم الموجود بين الدولتين على مستوى السياسة الخارجية وملفات التعاون والتنسيق الثنائي بمختلف القضايا.

إن الجزائر بحكم الروابط التاريخية والجغرافية والأبعاد السياسية والمجتمعية والاقتصادية، تمثّل طرفًا أصيلاً في حل المشكلات والتوترات الدائرة على حدودها، وهو ما يعزز الدور الجزائري في المنطقة التي تشهد منذ فترة محاولات لتدخل أطراف خارجية في شؤونها الداخلية، بما يتعارض مع مبادئ الجزائر ومرتكزات سياستها الخارجية بل إنّ ذلك قد يجعل دورها الإقليمي مقيّدًا بعوامل ذاتية وأخرى خارجية استنادًا إلى طرح مجموعة مبادرات ومشروعات متشابكة الأهداف ومتداخلة المصالح بالمحيط الإقليمي المضطرب. ويفرض كل ذلك تعميق المقاربة الجزائرية لمواجهة الأخطار اللاتماثلية بما يتوافق ومتطلبات الوضع بدول الجوار ويُعزّز دور الجزائر كفاعلٍ ولاعبٍ محرّك للملفات الإقليمية.

الكلمات المفتاحية :الأمن القومي، السياسة الخارجية، الدور الجزائري، الملفات الإقليمية..

Study Summary

Algeria seeks through its role as a regional factor to achieve stability and confront the political and security structural imbalances in neighboring countries. Tunisia makes a strategic depth for Algeria, that works to support it in a way that contributes to the protection of national security in light of the harmony between the two countries at the level of foreign policy and the files of bilateral cooperation and coordination on various issues. Algeria, by virtue of historical, geographical and political, social and economic relations, is an integral part of resolving the problems and tensions in its borders. This strengthens the Algerian role in the region, which has been witnessing attempts to interfere with foreign parties in its internal affairs, contrary to the principles of Algeria and its foreign policy. This may make its regional role constrained by subjective and external factors based on the introduction of a combination of interrelated initiatives and projects in the troubled regional environment. All this obliges the deepening of the Algerian approach to face the asymmetric dangers in accordance with the requirements of the situation in the neighboring countries and strengthens the role of Algeria as a factor and player to drive the regional files.

Key words:
National security, Foreign policy, The role of Algeria, The regional files…

تتفق جلُّ الدراسات الدولية على دور العامل الجغرافي وأهمية الجوار الإقليمي في تحقيق أهداف الدولة وطموحاتها وتعزيز قدراتها ومكانتها والسعي إلى تفعيل دورها في الإقليم الذي تنتمي إليه.

ويشهد جوار الجزائر الإقليمي منذ سنوات تغّيرات جيو-سياسية هامة فرضت عليها القيام بمساعٍ دبلوماسية لغرض تحقيق الاستقرار ومواجهة الاختلالات البنيوية السياسية والأمنية بدول الجوار، في ظل محاولات أطراف أجنبية للتدخل في شؤونها الداخلية ووسط تشابك مصالح دول إقليمية مثل مصر والإمارات وقطر وغربية من فرنسا وروسيا إلى إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتستدعي الظروف الإقليمية في كل من ليبيا وتونس على وجه التحديد تعاظم دور الجزائر، التي وبحكم الروابط التاريخية والجغرافية والأبعاد السياسية والمجتمعية والاقتصادية، تمثّل طرفاً أصيلاً في حل المشكلات والتوترات الدائرة على الحدود المضطربة وسط تصاعد التهديدات اللاتماثلية كالتسلل والهجرة غير الشرعية والإرهاب.

وفي سياق ذلك، تعززت جهود الدبلوماسية الجزائرية لدعم وحماية الدولة التونسية من الانهيار منذ انطلقت منها أحداث ما سمي بالربيع العربي مطلع 2011. والواقع أن الدراسات السابقة لا تحفل – وفق اطلاعنا- بأي تناول لهذا الموضوع إذ درج الدارسون على التطرق إلى البعد الإقليمي للجزائر باعتباره كلًّا يتشكل من الفضاء المغاربي والعربي فالأفريقي والمتوسطي.

ومنه نصيغ الإشكالية التالية وهي:

إلى أي حدٍّ تأثرت العلاقة الجزائرية التونسية في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2017، بالإطار التاريخي الذي تطورت سياقاته ومتغيراته الإقليمية والخارجية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- كيف تعاملت الجزائر مع التحولات الأمنية والسياسية في جوارها الإقليمي؟
- ما هي أهم المتغيرات التي حكمت العلاقات الجزائرية التونسية؟
- ما هي أهم الظواهر التي أفرزتها التفاعلات خلال هذه الفترة وما هو تأثيرها على العلاقات الثنائية؟
- ما هو مستقبل العلاقات الجزائرية التونسية في ضوء المعطيات الراهنة؟

مجالات الدراسة:

المجال المكاني:

إن دراستنا هذه تندرج ضمن الدراسات الإقليمية والتي تعني دراسة منطقة معينة من مناطق العالم تبدو متمثلة في وحدة سياسية اجتماعية بهدف توضيح مكانها ودورها في العلاقات الدولية، مثل منطقة المغرب العربي والمحيط الإقليمي للجزائر الذي نأخذ جزءًمنه العلاقات الجزائرية التونسية.

المجال الزماني:

تختص هذه الدراسة بالعلاقات الجزائرية التونسية خلال الفترة الممتدة من 1999، وهي الحقبة المرتبطة باذتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسًا للدولة مع ما شكله ذلك من دخول الجزائر مرحلة جديدة أعقبت فترة انكماش الدبلوماسية الجزائرية. ويضاف إليها التحولات التي شهدتها المنطقة منذ سنة 2011 وبخاصة ما حصل في تونس التي عرفت أحداثًا انتهت بسقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي وما ترتّب عن ذلك من اختلالات بنوية سياسية وأمنية.

المجال الموضوعي:

تتناول الدراسة توجهات السياسة الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي وتتخذ من تونس أنموذجًا بغرض دراسة سلوك صانع القرار السياسي وميولاته وأهدافه الرامية إلى تحصين الأمن القومي وحماية الحدود الشرقية للدولة ومواجهة التهديدات اللاتماثلية الناجمة عن التغيرات الجيوسياسية الحاصلة.

وتركز الدراسة أيضًا على التحولات الأمنية والسياسية للجزائر في جوارها الإقليمي المباشر وكذلك أهم المتغيرات التي حكمت العلاقات الجزائرية التونسية في الفترة المحددة.

فرضيات الدراسة:

- كلما كان الوضع في تونس مصدرًا للتهديدات الأمنية للجزائر، كلما تزايد حضورها في التوجهات الأمنية والدبلوماسية لدى صناع القرار في الدولة.
- كلماأستُتِبّ الأمن والاستقرار السياسي بتونس كلما كان ذلك عاملاً مهمًّا لحماية حدود الجزائر وأمنها القومي وتعزيزًا لدورها الريادي.
- كلما وقعت اضطرابات في تونس كلما تضاعفت تهديدات الأمن القومي وبالتالي تتأثر قدرات الجزائر ومكانتها الإقليمية ويتزايد اهتمام صانع القرار بمواجهة الأخطار المتأتية من دول الجوار.

أسباب اختيار الموضوع

أسباب موضوعية:

إن الأسباب الموضوعية التالية شكّلت دافعًا مهمًا للبحث في موضوع هذه الدراسة:

- الاختلالات البنيوية الأمنية والسياسية بالمحيط الإقليمي للجزائر قد أضحت تتصدر سُلّم اهتمامات صانع القرار السياسي وبالتالي توجهات السياسة الخارجية للدولة.

- ظاهرة الاستقطاب والتنافس الدولي ودخول فاعلين إقليميين جدد بالمنطقة المغاربية وشمال إفريقيا.

- التحولات الجيوسياسية التي تمرّ بها دول الجوار وتداعياتها على الأمن والاستقرار في الفضاء الإقليمي للجزائر وتأثر هذه الأخيرة بما يحدث في محيطها.

- أهمية موضوعات السياسة الخارجية بوصفها من أبرز الحقول المعرفية للعلاقات الدولية.

دواع ذاتية:

وتوجد وراء إعداد هذه الدراسة أسباب ذاتية تتمثل في:

- الرغبة الشخصية في تطوير المعارف العلمية والعملية.

- طموح مواصلة التعليم العالي في تخصص العلوم السياسية والانشغال بأهم القضايا العلمية في ميدان الدراسات الإقليمية.

- اهتمامنا الشخصي بمستجدات الأوضاع في المحيط الجزائر الإقليمي وبخاصة في تونس منذ أحداث ما سمي بالربيع العربي مع اختلاف التوصيفات والتسميات.

- اطلاعنا على تفاصيل المشهد السياسي التونسي وجزئياته ومتابعاتنا لمستجدات العلاقة الجزائرية التونسية بحكم عملنا في المجال الإعلامي وزيارتنا لتونس في مرات عديدة أغلبها لدواعٍ مهنية.

- رغبتنا في فهم طبيعة العلاقة الجزائرية التونسية والبحث في آفاقها المستقبلية لتكون رافدًا لتعاون وثيق بأبعاده الأمنية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية.

أهمية الموضوع:

تتجلّى أهمية الدراسة فيما يلي:

- تقديم إضافة للمكتبة الوطنية الجزائرية و المغاربية بالنظر إلى ضعف الدراسات التي تناولت العلاقات الجزائرية التونسية في الفترة المحددة آنفًا.

- إثراء حقل الدراسات الإقليمية بالتطرق إلى مستجدات العلاقة الجزائرية التونسية بصرف النظر على طرح الموضوع من زاوية تاريخية خالصة.

- عنصر الجدّة في الدراسة والتي نتوخى من خلالها الانطلاق في البحث العلمي المتخصص في العلاقة الجزائرية التونسية باعتبار أن العمق الاستراتيجي للجزائر يتطلب دومًا البحث المستمر في راهنه وأفقه وأبعاده.

- إبراز الدور الإقليمي للجزائر في محيطها المغاربي وبخاصة في تونس التي تشكل لها عمقًا استراتيجيًا.

- تثمين التعاون الجزائري التونسي أو تحديد مآخذه بغية استشراف مستقبل العلاقة الجزائرية التونسية في ضوء المعطيات الراهنة.

الإطار المنهجي للدراسة: اعتمدنا خلال دراسة موضوع "البعد الجزائر الإقليمي في محيطها المغاربي: دراسة في العلاقات الجزائرية التونسية" على مجموعة المناهج التالية:

المنهج التاريخي: يفرض هذا الاقتراب نفسه بقوة في هذه الدراسة بالنظر إلى أهمية استقصاء الوقائع التاريخية وتحليل الأحداث التي جدّت في العلاقات الثنائية بين الجزائر وتونس، خصوصًا عند العودة إلى رصد السياق التاريخي لتلك الأحداث وتسلسلها وتأثيرها على مسار العلاقات الثنائية.

منهج دراسة الحالة: إن تركيز الدراسة على حالة منفردة نجمع بشأنها المعطيات والمعلومات لغرض تحليلها والتعرف على جوهر موضوعها، مثل العلاقة الجزائرية التونسية كحالة مفردة في توجهات سياسة الجزائر الخارجية، يتطلب استخدام منهج دراسة الحالة.

منهج تحليل المضمون: نعتمد في طرق هذا الموضوع على هذا المنهج لتحليل فحوى خطب الرسميين وصناع القرار في الجزائر وتونس وأيضا تحليل البيانات المستقاة من مصادر متعددة لإدراك الأحداث وفهم طبيعتها وأبعادها وتجلياتها على حدود العلاقات الثنائية والعلاقات متعددة الأطراف.

الإطار النظري :

اعتمدت الدراسة على **نظرية الدور(Role Approach)** ، بوصفها محدداً مهمًّا في العلاقات الدولية الراهنة وهي النظرية الأنسب للتطرق إلى العمق الاستراتيجي للجزائر في محيطها الإقليمي.ويتحدد "الدور" وفق عناصر الاستقرار والصراع بما يشكلانه من عنصري قوة وتأثير في العمق الاستراتيجي بوصفه معطًى مهمًّا في الجيوبولتيك.

وهذه النظرية من أبرز مكونات السياسة الخارجية، إذ تتحدّد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج من خلال سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. ويعنى أيضًا بمنظور صانع القرار في السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والأفعال المناسبة لدولته. وينشأ الدور الإقليمي حين تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته بوعيٍ ودراسة.[1]

[1] Mehdi Taje**, Introduction à la géopolitique**, (Université virtuelle de Tunis, 2008), p:07

فصل تمهيدي: السياسة الخارجية: مقاربة مفاهمية

ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أحدهما يتطرق إلى ماهية السياسة الخارجية باختلاف تعاريفها والمفاهيم المرتبطة بها، ثم خصائص ومحددات السياسة الخارجية باعتبارها حقلاً معرفيًا ينتمي إلى العلاقات الدولية.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية من أبرز مجالات البحث العلمي في ميدان العلاقات الدولية حيث تتبلور علاقات الدول من خلالها، ولذلك ففهم ما يدور في الفضاء الدولي والإقليمي إنما يتأتّى من فهم السياسة الخارجية التي لم تستقل في حقيقة الأمر عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية، لتتطور منذ بداية الستينات من القرن الفائت تطورًا لافتًا بعدما تعددت قضاياها وتنوعت وتنّوعت وحداتها الدولية بالنظر أيضًا إلى معطى متغيرات النظام الدولي من زمن الحرب الباردة إلى زوال الثنائية القطبية وتشكّل نظام الأحادية ثم تعدد الفاعلين الدوليين وتنوعهم.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

تختلف تعاريف المفكرين والباحثين في موضوع السياسة الخارجية ولا يكاد يتفق هؤلاء على تعريف واحد يرتكزون عليه أثناء التطرق للسياسة الخارجية كمفهوم وحقل معرفي له أسس وقواعد علمية مضبوطة، حيث درج الباحثون على تقديم إضافات جدية لتحديد تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية.

ويذهب**Pol Sipirit** إلى أن السياسة الخارجية هي "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية..". وفي ذلك تركيز على أن السياسة الخارجية ليست موضوعًا مجرّدًا بل هي مجموعة عناصر وأساسيات تتداخل في تركيب السياسة الخارجية وتؤثر بشكل مباشر عليها[1].

ويذهب**Charles Herman** إلى أن السياسة الخارجية هي: " تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم و التي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى"[2].

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة**، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1998)، ص8.
[2] المرجع نفسه، ص.9

أما **James Rosenau** فقد بحث تعريفًا أعمق وأشمل للسياسة الخارجية باعتبارها "مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة". والمقصود أن السياسة الخارجية تعني أسلوبًا يتبعه الفاعلون الرسميون بغرض إقرار موقف معين أو تغيير سلوك ما في إطار البيئة الدولية وبما يتقاطع مع الأهداف الكبرى للدولة، المحددة سلفًا.[1]

ويقدم دارسون آخرون للسياسة الخارجية تعريفاً عامًا لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، مثلما يذهب إليه الدكتور حامد ربيع في تفسيره للسياسة الخارجية على أنها كافة صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، مبرزًا أنها تعني "نشاط الجماعة كوجود حضاري، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه السياسة الخارجية"[2].

وتُعرّف السياسة الخارجية أيضًا على أنها تلك الخطة الإستراتيجية العامة التي ترسمها دولة ما وتنفذها بواسطة وسائل عديدة أهمها السياسي والعسكري، وعليه فدراسات السياسة الخارجية تُعنى بظاهرة القرار السياسي للدولة كوحدة في الفضاء الدولي علاقاتٍ وتعاونًا بدون أن تشمل كامل النظام الدولي، ما يعني أنها تلك السياسة المعبرة عن برنامج الدولة بالمجال الخارجي والمتضمن لأهدافها الخارجية العاكسة لمصالحها الوطنية.[3]

وينظر آخرون إلى السياسة الخارجية كمجموع للعلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والثقافية لدولة ما مع دول أخرى، وهي كذلك– وفق هذا المنظور - عبارة عن مجموع المواقف والقرارات التي تتخذها حكومة دولة معينة إزاء مشكلات أو قضايا إقليمية أو دولية[4].

ويؤشر تعدد التعاريف المقدمة للسياسة الخارجية على تعدد المدارس بمفكريها حسب اتجاهات كلّ منها في بحث موضوع السياسة الخارجية، وهذا التعدد بقدر ما قد يسهم في تعقيد المفاهيم بقدر ما يثري البحث العلمي في السياسة الخارجية للدول وما يرتبط بها.

---

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص.11.

2 عبيد الله مصباح زايد، **السياسة الخارجية**، (ليبيا، دار تالة للنشر، ط2، 1999)، ص6.

[3] محمد طه بدوي، **مدخل الي علم العلاقات الدولية، (بيروت**، دار النهضة للنشر والتوزيع ، 1971)، ص33.

[4] بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم العربي منذ1967، (بيروت**، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص14.

وقد أضحت السياسة الخارجية موضوعًا مستقلاً في الجامعات والمراكز البحثية والعلمية، وتدرس في شكل مواد وتخصصات قائمة بذاتها تحت مُسمّيي "نظريات السياسة الخارجية" أو"تحليل السياسة الخارجية" ويُلاحظ اختلاف الأهداف والنتائج المستهدفة من خلال هذا المقرر من مؤسسة أكاديمية لأخرى ومن جامعة لأخرى.

ويرجع الاختلاف القائم إلى عوامل عديدة أبرزها أن تحليل السياسة الخارجية باعتباره أحد فروع العلاقات الدولية المهمة، يتسم بالاتساع والتعقيد، إذ يجمع بين بين مجال العلاقات الدولية ومجالات أخرى تنتمي إلى عددٍ من العلوم الاجتماعية مثل علم الاجتماع ، وعلم النفس على وجه الخصوص[1].

المطلب الثاني: السياسة الخارجية وارتباطاتها المفاهيمية

ترتبط السياسة الخارجية بمجموعة مفاهيم أساسية حيث كثيرًا ما يتم الخلط فيما بينها بالرغم من الترابط الوثيق جدًّا أحيانًا بين هذه المفاهيم، وأبرزها نتطرق إليه فيما يلي:

أ. **السياسة الخارجية والعلاقات الدولية**: تعتبر العلاقات الدولية أكثر شمولاً من السياسة الخارجية من حيث المفهوم، ذلك أن هذه الأخيرة تصنع داخل الدولة في انعكاس لسياستها الداخلية، بينما العلاقات الدولية هي بمفهوم "مارسيل ميرل" تتجسّد في "كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها،هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية.وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ولكن أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة،التي تقع على جانبي الحدود كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات:الدبلوماسية، المفاوضات،الحرب وتشمل أيضا في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى اقتصادية،إيديولوجية، سكانية وغيرها[2].

وهناك مجموعة تعاريف متعددة للعلاقات الدولية ومن ذلك، أن C.A Mcclelland يُعرّفها على أنها العلاقات التي تدرس العلاقات التي يتفاعل فيها تركيب معين من الوحدات الاجتماعية وبضمنها دراسة الظروف المعينة المحيطة بالعلاقات المتفاعلة. كما يرى ماكيلان أن الوحدات هي الممثل أو المتفاعل ثم هناك ظاهرة التفاعل بين المتفاعلين. [3]

1 نازلي محمد احمد وآخران، **مقترح منفصل لتطور مادة السياسة الخارجية المقررة علي الفرقة الرابعة**، (جامعة القاهرة، مشروع تطوير المقررات،يناير 2006)،ص5.

[2] حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، (الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، 2006، ص.ص، 12-13.

[3] أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**،(الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع،2009)، ص41.

والعلاقات الدولية بشكل تتضمن تحليل السياسة الخارجية أو العمليات السياسية القائمة بين مختلف المجتمعات المنظمة في إطار إقليم معين، كما تشمل في جوانب أخرى العلاقة بين الشعوب والعلاقات بين الأشخاص الذين يؤلفون هذه الشعوب،وبعض الجوانب لها علاقة بالوحدات السياسية (الدول) على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.[1]

ب- السياسة الخارجية والدبلوماسية:

يتطور مدلول الدبلوماسية ويتسع نطاقها وأساليبها بفعل تطور المجتمع الدولي وهي تتمثل أساسًا في إدارة العلاقات الرسمية بين الدول إذ تقوم على الاتصالات والتفاوض كأسلوب لتنظيم العلاقات بين الدول ومن الكتاب من يعتبر الدبلوماسية فنًّا وعلمًا في الوقت نفسه، يدرس كيفية إدارة وتنظيم تلك العلاقات وتبادل البعثات وتسوية الخلافات بواسطة السفراء أو المبعوثين كل بطريقته الخاصة، على أنه من الشائع إطلاق مصطلح الدبلوماسية على الطريقة التي تدير بها دولة ما علاقاتها بالدول الأخرى وسياستها الخارجية فيقال الدبلوماسية الأمريكية والدبلوماسية الروسية وما إلى ذلك.[2]

ويعني هذا أن ثمة اختلاف بين السياسة الخارجية والدبلوماسية ما دام المقصود بالأولى "تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى"، والثانية تعني تنفيذ السياسة الخارجية فالدبلوماسي على هذا النحو هو من يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة في الدولة أوقات السلم مع أن ذلك لا يعني أن الدبلوماسية في تنفيذها للسياسة الخارجية لا تلجأ إلى نوع من الصراع السياسي أو آثاره.[3]

ويُطلق اصطلاح الدبلوماسية على الطريقة التي تُدار بها الاتصالات الخارجية فيقال دبلوماسية رئاسية أو دبلوماسية سرية ودبلوماسية التنقل أو دبلوماسية المؤتمرات والقمم أو الدبلوماسية الشعبية، كما صارت الدبلو ماسية البرلمانية تشكّل إضافة لعمل الدبلوماسية التقليدية، وكثير من الدول التي تفعّل نشاط الدبلوماسية البرلمانية تحقق في الغالب مكاسب لسياستها الخارجية بما يتلائم والمصالح العليا والأهداف الكبرى للدولة في محيطها الإقليمي وفي علاقاتها بمختلف وحدات النظام الدولي.

[1] أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 43.
[2] مجد الهاشمي، **الإعلام الدبلوماسي والسياسي**، (الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009)، ص.ص، 103-104.
[3] أحمد نوري النعيمي، نفس المرجع و الصفحة.

ويقع الخلط أحيانًا بين المهام الموكلة للجهاز الدبلوماسي وبين الوظائف الدبلوماسية ذاتها، فيطلق المصطلح على الجهاز نفسه والعاملين فيه والذين يتولون ممارسة المهام الدبلوماسية، مع أن لفظ الدبلوماسية يستخدم في الغالب مرادفًا للباقة والكياسة وحسن التصرف وهي إذن فنّ التعامل مع الآخرين إقناعًا وقدرةً على التوجيه ودقة الملاحظة والذكاء وتتبع الأحداث ومتابعة المفاوضات بحذقٍ وفطنةٍ ومهارةٍ، كما أنها علم لإلزام ممارسها بالمعرفة التامة بالعلاقات القانونية والسياسية القائمة بين مختلف الدول وبالمصالح الخاصة لكلٍّ منها.[1]

ج- العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية:

يخضع صنع السياسة الخارجية أساسًا للسياسة الداخلية ويمكن القول إنّها استمرارية للسياسة الداخلية، وعليه فصياغة السياسة الخارجية تتأثر حتمًا بالمحيط الداخلي سواءً على مستوى الفرد-القيادة- أو على مستوى الجماعة-طبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية- أو على مستوى حالة العلاقة السلمية.[2]

ويربط كتاب كثيرون بين السياسة الداخلية والخارجية للدولة انطلاقًا من أن الدول التي تتميز بالقدرة المدعمة على المبادرة السياسية الخارجية هي تلك التي تتمتع نظمها السياسية وصناع قراراتها ببيئة اجتماعية متفاعلة توفر الدعم والتأييد الاجتماعي الداخلي القائم على الإيمان والقناعة وتواصل الإدراك بأنهم مؤهلون لتحقيق المصالح الوطنية وصيانة عناصر الأمن القومي ويمتلكون القدرة على تقديم أفضل أداء سياسي خارجي ناجح، أي معنى ذلك أنه حينما تكون السياسة الداخلية فعالة وتتوفر فيها الإمكانية والكفاءة والقابلة للتنفيذ، فذاك حتمًا ينعكس بالإيجاب على السياسة الخارجية للدولة.[3]

وتاريخيًا، تميزت الدول التي تعرف بالاستقرار السياسي والانسجام المجتمعي والديمقراطية، بكونها دولاً فاعلة في المشهد الدولي العام وقادرة على التأثير فيه بما يخدم مصالحها وأهدافها وتوجهاتها الكبرى، وخلافًا لذلك تتكفئ الدول الغارقة في الأزمات والاضطرابات، على نفسها وتُسجّل فشلاً دبلوماسيًا في مختلف القضايا والأهداف. ولذلك يبدو غريبًا بعض الشيء أن تروج الدول الدكتاتورية والمضطربة داخليًا لنجاحات دبلوماسية بوضعها الداخلي المُتّسم بالاختلال السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي.

[1] مجد الهاشمي، مرجع سابق، ص104.
[2] حامد ربيع، **نظرية الدعاية الخارجية**، (القاهرة:المكتبة الحديثة، 1969)، ص 20.
[3] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، (القاهرة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص120.

المبحث الثاني: محددات وخصائص السياسة الخارجية

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية

تتأثر السياسة الخارجية وتتبلور وفق مجموعة محددات تختلف من دولة لأخرى وتتمحور دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع مقابل متغيرات مستقلة تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية وتتعدّد محددات السياسة الخارجية وفقا لذلك.[1]

أ- **المحددات الداخلية**: هي المحددات التي تقع في إقليم الدولة وتكون مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها ومن خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف سياستها الخارجية وتوجهاتها. وتنقسم المحددات الداخلية إلى محددات جغرافية وبشرية وشخصية ومجتمعية وسياسية وعسكرية.وتشمل المحددات الجغرافية كلا من الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي عناصر مشكلة لتكوين الجغرافيا السياسية للدولة، وتؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية،وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي.أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياسة الخارجية، إذ يمكن الموقع الجغرافي المهم الدول من لعب دور إقليمي أو دولي فاعل.[2] فالموقع الجغرافي لدولة مثل الجزائر يجعلها لاعبا رئيسيا في المحيط المغاربي والعربي والأفريقي، ولذلك فالدور الجزائري ينطلق أساسًا من موقعها الجيو استراتيجي الهام فهي تتوسط المغرب العربي وشمال إفريقيا وتقع في منطقة مهمة أيضا هي العالم العربي.

ب- **القدرات الطبيعية** التي توفر للدولة مصادر طاقوية وموارد طبيعية وزراعية وتتيح لها استقلالاً ذاتيًا من الناحية الاقتصادية إذ الدول القوية باقتصادها أيضًا واقتصاديات الدول تحتكم إلى قدراتها ومواردها الطبيعية.وبذلك يُتاح لدولة ما التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما يمكنها ذلك من إبداء مواقف تتلائم مع توجهات سياستها الخارجية.

[1] زايد عبيد الله مصباح، **مرجع سابق**، ص129.
[2] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلى الاستراتيجية**،(عمان :دار مجدلاوي،2006) ،ص60.

ج- **المحددات البشرية:** إن العامل البشري مهم جدًا في تحديد السياسة الخارجية ورسمها باعتباره عنصرافعالاً لبناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف وتوجهات الدولة في حالتي السلم والحرب، كما يوفر اليد العاملة التي تشكل قوة بشرية في اقتصاد الدول وقدراتها العسكرية. لكن من جهة أخرى قد تشكل الكثافة السكانية عبئا على الدولة بما يعطل مسارها التنموي ويثقل كاهلها حين يرفع نسب البطالة ويحدث تفاوت بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي، وذاك يؤثر بشكل جلّي على رسم توجهات سياستها الخارجية وتصبح مقيدة بسياسات الدول الأخرى خصوصًا حين تلجأ إلى المديونية لتغطية عجزها المالي.

د- **المحددات الشخصية:** تؤثر المحددات الشخصية في توجهات السياسة الخارجية للدول انطلاقًا من السمات الشخصية لصانع القرار الذي غالبًا ما تنعكس سلوكيات على السياسة الخارجية لدولته، ولذلك يركز الباحثون في السياسة الخارجية على العامل القيادي في صنع القرار الخارجي حيث يمثل المدخل القيادي في تحليل السياسة الخارجية إطارًا مهمًا يسعى لتوظيف العوامل النفسية للقائد السياسي بغرض تفسير السلوك السياسي الخارجي للدولة باعتبارها وحدة في النظام الدولي، وبالتالي فهي محاولة لفهم العلاقة بين القواعد النفسية المرتبطة أساسًا بعقائد وتصورات القائد وقيمه وتأثيرها في الحياة السياسية.وقد قدمت الدراسات الأكاديمية نماذج مختلفة من السمات الشخصية مثل نموذج الشخصية التسلطية لـ"أدورونو" التي تميز في الغالب اليمينين المتطرفين وكذلك اليساريين المتطرفين والمؤيدين للشيوعية[1]. وكذلك توجد الشخصية المنغلقة من أبرز السمات الشخصية التي حفلت بها الدراسات والأبحاث، وفق أنموذج "روكيتش" الذي يشير إلى ميزات القلق ويعنى كثيرًا بمصدر المعلومات الجديدة خلافًا لمضمونها، وعدم القدرة على استيعابها.ويزداد احتمال تصور أصحاب الشخصية المنغلقة للمؤامرات وهي صفات يتحلى بها غالبًا قادة العالم الثالث الذين يحملون دومًا مسؤولية الاحتجاجات الشعبية والأزمات الداخلية في دولهم إلى عامل المؤامرة والأطراف الخارجية.[2]

[1] عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص 10.

[2] ويد جونسن ،**تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة:محمد بن أحمد مفتي،محمد السيد سليم، (الرياض، عمادة شئوون المكتبات جامعة الملك سعود،1989) ،ص26.

هـ -**المحددات المجتمعية:** تشمل المحددات المجتمعية مجموعة عناصر هي خصائص الشخصية القومية والتي تعني الصفات العامة التي يشترك فيها مواطنو الدولة بما تميزهم عن غيرهم وهي تتشكل من البيئة الاجتماعية تحديدًا. وبالتالي فمقومات الشخصية الوطنية لها تأثير في توجيه السياسة الخارجية،لأن صانع القرار نفسه يحمل هكذا صفات متعلقة بالشخصية الوطنية المتشكلة من الوعي المجتمعي والمحددة والموجهة للسياسة الخارجي للدولة. ويضاف إلى كل ذلك الرأي العام والمجتمع المدني والأحزاب وغيرها من المحددات المرتبطة ارتباطا وثيقًا بالمجتمع. [1]

و - **المحددات العسكرية**: يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية.فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية ،بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، مع توفر عقيدة عسكرية فعالة([40])،كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب.

ي- **المحددات الخارجية**:يعتبر النسق الدولي والإقليمي محددًا مهمًا في السياسة الخارجية للدول، ذلك أن نمط توزيع القوى ضمن نسقٍ دولي يتسُم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة. ولما كان النظام الدولي مرتكزًا على تكتلات وأحلاف سياسية وعسكرية، فإن ذلك يوجه الدول نحو الانتماء لهذا التكتل أو ذاك الحلف، ما يؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية للدولة ويجعلها متوافقة مع سياسة التكتل الإقليمي أو الحلف العسكري والسياسي الذي تنتسب إليه. [2]

[1] عامر مصباح،**المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2008)،ص215.
[2] ناصيف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت، دار الكتاب العربي،1985)، ص160.

المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية

تتميز خصائص السياسة الخارجية بكونها ليست واضحة إلا في حالة تأثير مقتضيات الموقف على وحدات صنع القرار في مكان وزمان معينين ويحدد رتشارد سنايدر الخصائص التالية لقرارات السياسة الخارجية:[1]

- ينعدم فيها التجانس بالنسبة لأوضاع الأطراف التي تختصها قرارات السياسة الخارجية ويؤدي هذا الوضع إلى بروز إمكانية ظهور ردود فعل مختلفة.
- وجود مدى واسع من الأهداف والخطط الخاضعة لنطاق من التفسيرات الممكنة.
- وجوب الوصول إلى نوع الاندماج لمجموعة من المفاهيم والإدراكات قبل أن يتم التوصل إلى إجماع الأراء بشأنها.
- تتميز المواقف التي تتخذ في إطارها القرارات بالتعقيد وعدم الاستقرار وينجم عن ذلك صعوبة إجراء التنبؤ والسيطرة على النتائج.
- تتصف مصادر المعلومات بالاتساع والتشعب، كما هناك مشكلات أخرى بالنسبة لتصنيف هذه المعلومات وتبويبها.
- الفقدان النسبي لغرض التجريب وندرة تكرار المواقف.
- صعوبة إجراء القياس لفعالية المنظمات والنتائج السياسية.
- الحاجة لمناقشة البدائل على أساس عدم خضوعها للاختيار الدقيق بصورة مستمرة.
- انقضاء حقبة زمنية بين ظهور مشكلات الموقف، وتوضيح مضمونها الكلي.
- وجود صراعات بين القيم والمبادئ التي تدين يدين بها صانعو القرارات تبعًا للعقيدة والفلسفة التي يعتنقوها، وبالنتيجة لا بدّ أن تؤدي هذه الصراعات إلى تبني حلٍّ يتسم بالاعتدال لحسم المعضلات الدولية.

[1] أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص.ص، 160-161.

الفصل الأول: اتجاهات سياسة الجزائر وتوجهاتها في محيطها الإقليمي

تعد الثورة التحريرية رصيدا أساسيا لسياسة الجزائر الخارجية ومنطلقًا لتوجهاته وراسمًا لاتجاهاتها، وبفضلها تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من تحقيق مكاسب وطنية وإقليمية ودولية، وساهمت في حل نزاعات بين بعض الدول وعلى نحو ذلك تحاول الجزائر حل أزمات إقليمية وفق مقاربتها لتسوية النزاعات ومكافحة الإرهاب الدولي والجريمة العابرة للحدود.

المبحث الأول: مرتكزات سياسة الجزائر الخارجية

ارتكزت سياسة الجزائر الخارجية على مبادئ الثورة التحريرية في محاربتها للاستعمار والإمبريالية ودعم حركات التحرر والنضال من أجل السلم، علاوة على دعم حركات الوحدة بالمغرب الكبير والوطن العربي إفريقيا وعُدّ ذلك توجيهًا صحيحًا للسياسة الخارجية في إطار تدعيم اسقلال الجزائر وتشيد اقتصادها انطلاقًا من أن استعادة السيادة الوطنية جاء في سّياقٍ دولي ما فتئ ميزان القوى يتغير فيه لفائدة الشعوب المحبة للسلام وعلى حساب الإمبريالية وتسلّطها وهذه هي المنطلقات التي بنيت على أساسها سياسة الجزائر الخارجية:[1]

المطلب الأول: مكافحة الاستعمار والتسوية السلمية للنزاعات

بينت الثورة التحريرية أن البلدان الإمبريالية تتراجع أمام الإرادة الراسخة للشعوب وزحفها عن التنافس بينها لفائدة تضامنها وذلك رغم وجود متناقضات ثانوية، مع التركيز على أن مقاومة الاستعمار الفرنسي قد لاقت تضامنًا شعبيًا في مختلف أنحاء العالم على الرغم من اعتراض بعض الحكومات.

وحصلت في المقابل على مساندة البلدان الاشتراكية بأشكالٍ متعددة ولذلك تّم التأكيد على تقوية العلاقات بين الجزائر وبين الدول المساندة لها في حربها ضد الاستعمار الفرنسي، وهو ما تجلى في توجيه سياسة الجزائر الخارجية بعد الاستقلال نحو التحالف مع البلدان التي نجحت في دعم استقلالها وتحررت من السيطرة الإمبريالية، كما أن ظلت الجزائر متمسكة بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات وترفض استخدام القوة بكل الأشكال وفي مختلف الظروف. وتشدد المادة 29 من الدستور المعدل في 2016 على ما يلي:" تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهودها لتسوية الخلافات الدولية بوسائل سلمية".

[1] **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر1954: نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس،**(الجزائر، وزارة المجاهدين، 2015)، ص.ص 99-102.

المطلب الثاني: دعم حركات النضال من أجل الوحدة المغاربية و شمال الإفريقية

ركزت الثورة الجزائرية على أن توسيع نطاق محاربة الإمبريالية العالمية سيغذي حيوية القوى السياسية والاجتماعية التي تعمل في الاتجاه نفسه من أجل تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وإفريقيا، ولذلك جاء الطموح إلى الوحدة ضمن سياق تاريخي يعكس حاجة تحرر الجماهير ورغبتها في تحرير أقصى قواها لتذليل الصعوبات المعيقة لترقيتها.

وقد عُدّ عمل توحيد البلدان المختلفة من أبرز الاختيارات العقائدية والسياسية والاقتصادية بغرض خدمة مصالح الشعوب، مع إدراك واضعي السياسة الخارجية للجزائر في فترة الثورة التحريرية بحجم مناورات القوى الأجنبية المترابطة بخصوصية ومصالح الطبقات الحاكمة في المغرب الكبير والوطن العربي وفي إفريقيا وهي كلها أسباب حين اجتمعت عرقلت مساعي الوحدة التي تنشدها الجزائر وجعلتها في أغلب الأحيان شعارًا ديماغوجيًا.

المطلب الثالث: دعم حركات التحرير

لقد عملت حرب التحرير بكثافتها وقوتها على الإسراع في إتمام عملية تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية على وجه الخصوص، ولذلك تّم التوجيه بأن تقدم الجزائر المستقلة مساعدة كاملة للشعوب التي تناضل فعلاً لتحرير بلدانها، وقد حافظت سياسة الجزائر الخارجية على اهتمامها الخاص بالمرافعة لفائدة الشعوب المستضعفة في أنحاء العالم والتزمت بأن تكون صوتها بمختلف المحافل الدولية، وكّرست بذلك لتضامن فعّال ضد الاستعمار وقد مكنها من توسيع جبهة النضال ودعم حركات الوحدة.

وتنص المادة 30 من دستور 2016 على أن "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير، وضدّ كل تمييز عنصري"، وهذا المبدأ مستمد من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار خلال مسيرة من الكفاح السياسي والمسلح لنيل الاستقلال الوطني، ولذلك تجسد الجزائر تضامنًا لا مشروط مع حركات التحّرر في مختلف أنحاء العالم.[1]

[1] الجمهورية الجزائرية، دستور2016.

المطلب الرابع: النضال من أجل التعاون الدولي وعدم التدخل في شؤون الدول

حرصت الجزائر منذ الثورة التحريرية على جعل التعاون الدولي هدفاً وضرورة مُلحّةً لاستعمال كافة المصادر البشرية والمادية من أجل التقدم في جوٍّ من السلام ولتحقيق ذلك تّم التوجيه بتعبئة الشعوب ضد خطر الإمبريالية تعبئةً دائمة.

ولذلك دُعّمت الروابط السياسية والعلاقات الاقتصادية مع بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وتطوير المبادلات في كافة الميادين مع البلدان الاشتراكية وإقامة علاقات مع الدول قاطبة على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والعمل المشترك مع القوى الديمقراطية في فرنسا والعالم.

وكان ذلك دافعًا مهمًا للإسهام بصفة إيجابية في مقاومة السباق نحو التسلح والتجارب النووية، وهنا يكمن الدور المحوري للجزائر في اضطلاعها بمسؤولياتها على الصعيد الدولي وبالتالي ثباتها على تصفية ورفض الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية.[1]

وترفض الجزائر بالمطلق التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهي بذلك ترافعت لصالح تعميم هذه المبدأ على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية وفي علاقاتها الثنائية ومتعددة الأبعاد، وتنظر الجزائر إلى التدخل في الشأن الداخلي للدول على أنه نوع من أنواع الاستعمار الذي عانت منه طيلة 132 سنة، ولذلك حافظت على رفضها لكل أشكال التدخل الأجنبي بالمنطقة خشيةً من تداعياته السلبية على الأمن القومي والإقليمي.

وقد كانت هذه هي منطلقات السياسة الخارجية للجزائر بوصفها رافدًا توخّت الثورة من خلاله للوصول إلى أهدافها الداخلية وتمكين البلاد من تحقيق النمو والرفاهية والاستقلال والمساهمة في بناء عالم جديد أساسه التعاون والتضامن الدولي والسلام بين الشعوب والأمم.

[1] **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر1954** ، مرجع سابق، ص102.

المبحث الثاني: توجهات سياسة الجزائر الخارجية في محيطها الإقليمي

يتداخل المحيط الإقليمي للجزائر بشكلٍ يسهم في تقوية الدور الجزائري ويعزز مكانة البلاد كلاعب محوري في الإقليم المغاربي والعربي والإفريقي، وعلاوة على ذلك يمنح الموقع الجيو استراتيجي للجزائر مكانة هامة على الصعيد الإقليمي وعليه فقد لعبت الجزائر أدوارًا بارزة على صعيد المغرب العربي والعالم العربي والقارة الإفريقية. ولذلك يختلط أحيانًا على دارسي العلوم السياسية والعلاقات الإقليمية تحديد أكثر فضاء يحظى بالاهتمام لدى صانعي السياسة الخارجية في الجزائر. ولأجل التطرق إلى موضوع هذه الدراسة الأكاديمية سوف نبرز المجالات الثلاثة للفضاء الإقليمي للجزائر.

المطلب الأول: الجزائر في محيطها الأفريقي

يُشكل الانتماء الأفريقي للجزائر بعدًا استراتيجيًا تمثّل أساسًا في تبني قضايا القارة على مختلف الأصعدة وبالنظر إلى المكانة الجيوسياسية والإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر، فإن ذلك قد فرض على دبلوماسيتها بذل جهود مضاعفة لتأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز، بغية تحقيق مكاسب تعكس قدرات البلاد وتخدم مصالحها وقضاياها وتؤكد دورها الإيجابي على المستوى القاري.[1]

إن اهتمام الجزائر بما يجري في المنطقة الأفريقية يرجع لكون الأخيرة تُشكل مجالاً خصبًا لاستقطاب قوى خارجية وذلك لمكانتها وثرواتها وموقعها الاستراتيجي وهي الدوافع الحقيقية التي حرّكت منذ عقود قوى الاستعمار الغربي لاحتلال القارة ونهب ثرواتها واستغلال موارد ها الحيوية لبناء اقتصاديات الدول المُستعمِرة.[2]

وارتبط البعد القاري للجزائر بخلفية تاريخية قوامها حركة التحرر ضد الاستعمار الفرنسي للبلاد وبحثها عن مصادر دعم مادي ودبلوماسي خارجي تجسّد في تضامن واسع من لدن دول وشعوب أفريقيا التي تبنت القضية الجزائرية ودعمتها في منابر دولية أبرزها مؤتمر "أكرا" في أبريل 1958 ومؤتمر "مينروفيا" في أوت 1959 وفيه رُفع العلم الجزائري، وكذلك دعم الأفارقة الثورة الجزائرية في مؤتمر "بلغراد" العام 1956 وكثيرة هي المؤتمرات والفعاليات التي حصلت فيها الجزائر على دعم المجموعة الأفريقية حتى إذا تمكنت من استقلالها ربطت علاقات دبلوماسية قوية بالدول الأفريقية وشكّل ذلك إطارًا ملائمًا لنشاط سياسة الجزائر الخارجية بفضل شبكة العلاقات المبنية خلال فترة النضال السياسي والكفاح المسلح للشعب الجزائري.[3]

---

[1] سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011)، ص3.

[2] ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: التحديات والرهانات**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة 2010)، ص34.

[3] سليم العايب، **مرجع سابق**، ص4.

ولذلك يأتي اهتمام الجزائر بالمنطقة تكريسًالبعدها الأفريقي انطلاقًا من أن القارة هي مجال الحركة الأول لها إزاء العالم الثالث، فالجزائر واحدة من دول أفريقية قليلة جدًا نفذت القرار الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية الصادر العام 1965 والمتعلق بقطع العلاقات مع لندن في أعقاب إعلان روديسيا الاستقلال من طرف واحد.[1]

وخلال سنوات لاحقة، استضافت الجزائر لقاءات عديدة للمنظمة القارية إن على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري وكذلك بالنسبة للمؤتمرات الأفريقية غير الوزارية، ولعبت أيضًا دورًا نشطًا في لجنة التحرير بالمنظمة منذ نشأتها، كما كانت مقرًا رئيسيًا لعدد كبير من حركات التحرر. وقد أقامت الحكومة جهازًا خاصًا بتنسيق المساعدات والدعم لهذه الحركات وهو قسم العلاقات الدولية وكان يتبع جبهة التحرير الوطني ويرتبط مبثلرة بالرئاسة، ما يُفسر نوعية العلاقة بين الجزائر والكثير من دول القارة بمجرد حصولها على استقلالها كما يفسر ذلك العدد الكبير نسبيًا من الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء منذ السنوات الأولى لاستقلال الجزائر.[2]

وضمن نشاط سياستها الخارجية، سعت الجزائر جاهدة إلى قطع الطريق أمام أي تدخل أجنبي بالمنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب، إذ جاء الرد الرسمي سريعًا على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة قاعدتها العسكرية بأفريقيا "أفريكوم"، حيث دعا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نظراءه في دول الساحل إلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب وتهريب السلاح والهجرة السرية بعيدًا عن الوصاية الأمريكية.[3]

إن السلوك الدبلوماسي للجزائر تميز بحركية مكثفة في الآونة الأخيرة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها من تونس إلى المغرب ومن النيجر إلى موريتانيا مرورًا بمالي، استنادًا إلى العمق الاستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي بالنظر إلى البعد الجغرافي والبعدين التاريخي والحضاري وتمتعها بموقع الدولة المركزية في القارة الإفريقية. فالجزائر بوابة أفريقيا بالنسبة لأوروبا وهو موقع تنفرد به مقارنة بالدول الإفريقية الأخرى.[4]

---

[1] بهجت قوراني،**السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى الانكفاء على الذات**، في كتاب علي الدين هلال وبهجت قوراني (ترجمة جابر سعيد عوض)، **السياسة الخارجية للدول العربية**، (القاهرة، مركز البحث والدراسات السياسية، 2002، ط2)، ص215.

[2] بهجت قوراني، المرجع السابق، ص215.

[3] ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة 2010، ص34.

[4] خديجة بوريب، **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والرهانات**، (المجلة العربية للعلوم السياسية، ع41، 2014)، ص34.

المطلب الثاني: الجزائر في محيطها العربي

تنتمي الجزائر للأمة العربية وقد عبّرت عن هويتها تلك من خلال النضال في الحركة الوطنية مع جمعية العلماء المسلمين في حرصها على تكوين النشء في اللغة العربية وتعاليم الدين الإسلامي لتجسيد البعد العربي.

وتشكّل الجزائر وحدة هامة من النظام الإقليمي العربي والذي يملك في حدّ ذاته أسبابًا للتمايز والاختلاف لا يُحتّمان فصله عن السياقات الأوسع نطاقًا والتي يمكن أن يدرج في إطارها ثقافيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا.[1]

ويُعرّف بعض الفقهاء النظام الإقليمي العربي على أنه مجموعة القواعد والمقاييس والضوابط التي تدل على العلاقات والتفاعلات العربية والبارزة في مؤسسة إقليمية تمثلها جامعة الدول العربية وقد انبثقت هوية هذا التنظيم من الهُوية العربية فكرًا وانتماءً.

ويقوم النظام العربي على مفهوم سيادة الدولة باعتماد أركان أربعة هي: الانتماء للعروبة والالتزام بمواثيق العمل العربي المشترك والمعاهدة على العمل ضد الغزو الصهيوني لفلسطين باعتبارها القضية المركزية للأمة العربية وتحديد دور خاص لكل عضو وفقًا لوزنه حتى يتكامل مع بقية الأدوار.[2]

والأصل في مفهوم النظام الإقليمي هو أن له ثلاثة مقومات أساسية يكاد يتفق عليها دارسو العلاقات الدولية وهي: التعبير عن منطقة جغرافية بذاتها، والاتساع كحدٍّ أدنى لعضوية ما لا يقل عن ثلاث دول تتشابه في ظروفها الثقافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية، وأيضًا كثافة التفاعل وتنّوع أنماطه بين مختلف وحدات النظام.[3]

وتُجسّد جامعة الدول العربية النظام الإقليمي العربي إذ تبلورت وفق المعطيات الراسخة لحقيقة وحدة الأمة لعربية باعتبارها رابطةً جامعة في الوحدة والآمال المشتركة والتي نهضت على حقائق تاريخية وجغرافية ووحدة العقيدة واللغة والثقافة وتكامل المصالح الاقتصادية وتقارب الرؤى في العيش المشترك.[4]

وتمثّل النظم السياسية مجموعة متمايزة في إطار الدول النامية ويُقال لها الأمة العربية أو الوطن العربي وهي تشترك في خصوصيات عديدة تجمع بين الدول العربية وتندرج في أطر أوسع منها، فهي من الزاوية الثقافية تُعتبر نسقًا فرعيًا لمجموعة الدول الإسلامية وهي من الزاوية التنموية تدخل في عداد الدول النامية أو دول الجنوب، أما من الزاوية الاستراتيجية ومن حيث المنظور الغربي فهي تدخل في إطار مفهوم الشرق الأوسط.

---

[1] علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط7،2009)، ص37.
[2] عبد السلام عفوفو، **النظام الدولي الجديد: مكانة المنظمات الدولية والإقليمية في الوطن العربي**، (الجزائر، ط2، 1997)،ص103.
[3] علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص38.
[4] عبد السلام عفوفو، مرجع سابق، ص104.

وإسقاطاً لما سبق من حيث أن التاريخ المشترك عامل مهم في تشكل البعد الإقليمي لبلد ما، فإن ذلك التضامن الذي تجسّد بين حركات التحرر بالوطن العربي قد ترك أثرًا بالغًا على توجهات سياسة الجزائر الخارجية بعد الاستقلال حيث سارت العلاقات الجزائرية العربية على النحو الذي كان قائمًا قبل الاستقلال الوطني في العام 1962.

ويقول الرئيس الأسبق أحمد بن بلة في شهادات موثقة بالصوت والصورة والمكتوب: "أنا كنت أعتبر ان الجزائر ومصر بينهما رباطٌ قويّ، ولا شك أنه قد كانت هناك من الناحية الشكلية بعض الأشياء، ولكننا – دون شكّ- كنّا صوتاً واحدًا، واتجاهًا واحدًا، وتعاوننا قويًا وموحّدًا. كانت مصر من الدول التي فاضت علينا بالكثير من الدعم والمساعدات، فقد ساعدت الثورة في البداية، والبدايات تمثّل أساسًا للعلاقات، وقد عانت مصر بسبب دعمها للجزائر من العدوان الثلاثي سنة 1956 وشاركت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، كما عانت من أشياء أخرى، لكن مصر كانت بالنسبة إلينا نحن الجزائريون هي الرمز، هي الوحدة العربية، هي البلد النصير لكل حركات التحرر في العالم العربي".[1]

وعلى النحو ذاته، سارت العلاقات الجزائرية العربية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين إذ حملت الجزائر على عاتقهلمسؤولية الدفاع عن القضايا العادلة وبُنيت السياسة الخارجية على التضامن مع حركات التحرير في الوطن العربي والعالم ورفض كافة أنواع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول ونبذ سياسة التكتل والأحلاف العسكرية والعمل على إلغاء القواعد العسكرية.[2]

واسترجعت الجزائر علاقتها الطبيعية مع محيطها العربي منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم في أبريل1999، بعدما مرت بمرحلة ركود خلال الأزمة الأمنية وخلالها انسحبت شركات استثمار عربية عملاقة من السوق الجزائرية بسبب تردي الوضع الأمني للبلاد من جهة وتعمد أطراف في السلطة الحاكمة وقتذاك وضع عراقيل في طريق الاستثمارات العربية بدافع التمكين للاستثمارات الفرنسية التي لم يكن لها منافسون في الجزائر. وجسّدت القمة العربية الـ 17 المنعقدة بالجزائر يومي 21 و22 مارس 2005 مواقف السياسة الخارجية إزاء القضايا العربية ومنها رفض التطبيع مع إسرائيل تحت أي ظرفٍ من الظروف ما لم تسحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة.

[1] **الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة 1954**، (الجزائر، دار الأصالة للنشر والتوزيع، ط2، 2009)، ص250.
[2] رابح عدالة، **هواري بومدين: مسيرة كفاح وتشييد**، (الجزائر، منشورات بغدادي، 2009)،ص30.

وفي خطوة لمواجهة ضغوط أطراف عربية كانت تدفع صوب ربط العلاقات مع الكيان الصهيوني انطلاقا من قمة الجزائر، صرّح وزير خارجيتها آنذاك عبد العزيز بلخادم بالقول: "من أراد أن يطّبع فليطبع على أرضه والجزائر لن تكون أبدًا أرضًا للتطبيع مع الكيان المحتل"، وفي ذلك التزام بمبدأ قار في السياسة الخارجية وهو قول الرئيس هواري بومدين: "نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة".

وتحاول الجزائر جاهدة منذ السنوات الأولى للاستقلال، إقامة مؤسسات دائمة لإدارة الحوار العربي الأفريقي بهدف التوفيق بين شخصيتها العربية واهتماماتها الأفريقية، حيث وجهت الجلسة السادسة للقمة العربية المنعقدة بالجزائر في 26و27 نوفمبر 1983 الدعوة إلى دول عربية وأفريقية لإرسال مندوبين عنها وحضرها الرئيس الزائيري وقتها "موبوتو". كما دعت أيضًا إلى عقد قمة عربية أفريقية بمقر جامعة الدول العربية في شهر مارس 1988 وانتهت هذه المساعي بإنشاء مؤسسات عديدة منها: البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والصندوق العربي الخاص بأفريقيا والصندوق العربي للمساعدات الفنية للبلدان العربية والأفريقية.[1]

المطلب الثالث: الجزائر في محيطها المغاربي

تجمع دول المغرب العربي وهي ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا علاقات وطيدة وتكون وحدة جغرافية وعنصرية وتاريخية ودينية، فطبيعة أرضها واحدة ولذلك ارتبطت مصالحها برباط واحد منذ القدم وقربت بينها وحدة الآلام والآمال.وقد كانت الجزائر في السابق تُسّمى المغرب الأوسط وهي المنطقة الواقعة بين المغرب الأدنى (تونس) شرقًا والمغرب الأقصى (مراكش) غربًا ويحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط وجنوب الصحراء.[2]

وخلال المقاومة الشعبية للاستعمار الفرنسي ثم الثورة الجزائرية تشكّل بعد تعاوني بحكم روابط الجغرافيا والتاريخ بين حركات التحرر في المنطقة المغاربية، وأيضًا من خلال التضامن الذي أظهرته شعوب هذه المنطقة مع كفاح الجزائريين بواسطة مدّهم بالسلاح وحتى الدعم الدبلوماسي والترويج للقضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية.

[1] بهجت قرني، **مرجع سابق**، ص216.
[2] محمود السيد، **تاريخ دولة المغرب العربي**، (القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، 1997)، ص4.

وللتأكيد على البعد المغاربي، تضمّن بيان أول نوفمبر 1954 إشارة إلى ذلك في العبارة التالية: "إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمقٍ مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا.ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يُتح لها مع الأسف التحقيق أبدًا بين الأقطار الثلاثة". كما ورد في البيان أيضًا تأكيد على أن "تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي" من الأهداف الثلاثة الخارجية للثورة التحريرية[1].

وقد كان ذلك مرتكزًا مُهمًّا لسياسة الجزائر الخارجية بعد الاستقلال الوطني في العام 1962 إذ حرص صنّاع القرار على الاستمرار في نسج علاقات وطيدة مبنية على الإخوة وحسن الجوار والتاريخ المشترك.[2]

ومع استقلال بلدان المغرب العربي وانحسار الوجود الاستعماري المباشر، بدأت تظهر دعوات وحدوية أو تكاملية بين هذه الدول، لكنّ مشكلات الحدود السياسية وتباين التوجهات والخيارات الاستراتيجية وتبعات الإرث التاريخي لكلّ وحدة من وحدات إقليم المغرب العربي، قد شكّلت عوائق تحقيق المسعى الوحدوي أو التكاملي.[3]

ورغم وقوع خلافات حدودية بين الجزائر والمغرب من جهة والجزائر وتونس من جهة أخرى، فقد جاء التصور الجزائري لمسألة الحدود انطلاقًا من مبدأ الإبقاء على الحدود الموروثة عن الاستعمار، وفق ما درج عليه القانون الدولي العام في أحد أهّم المبادئ المستقرة فيه وهو مبدأ L'uti possidetis المكون أساسًا من قسمين هما: السند فوق الإقليم حيث يمنح الدولة التي تحوز على الإقليم سندًا شرعيًا لممارسة سيادتها عليها ومكان الحدود حيث يبين أين ينبغي أن يكون عليه خط الحدود الدولية للإقليم. وبالتالي فالجزائر تعاملت مع مسألة الحدود التي أثارت خلافات جوهريةً بينها وبين جارتيها المغرب وتونس، بمبدأ "ما تملكه استمر في ملكه"، فالدولة الوارثة كما يقول الفقهاء تكسب من موروثها فقط وعليه فالدولة الوريثة لا ترث المعاهدات بل ترث الحدود.[4]

إن تاريخ العلاقات الدولية بمنطقة المغرب العربي يشير في حقيقة الأمر إلى محورية الجزائر والمغرب في كل ما يتصل بشؤون المنطقة واتحادها إذ تعطل المشروع الوحدوي الذي وضع أساسه بقمة زرالدة بين القادة المغاربة في العام 1989 ثم تّم التأسيس الفعلي لاتحاد المغرب العربي بموجب معاهدة مراكش في 28 فبراير 1989.

[1] النصوص الأساسية لثورة نوفمبر54، **مرجع سابق**، ص.ص، 10-11.
[2] محمود السيد، **مرجع سابق**، ص141.
[3] وليد عبد الحي، **العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيواستراتيجية**، (سياسات عربية، ع 6، جانفي2014)، ص32.
[4] رياض بوزرب، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري بقسنطينة، 2012)، ص58.

ويتفق كثير من الباحثين في الدراسات الإقليمية والعلوم السياسية أن الاتحاد المغاربي كان خيارًا استراتيجيًا للجزائر من اللحظة الأولى لاجتماع القادة في زرالدة رغم أن البيان المتوج لهذه القمة وكذا اتفاقية التأسيس لم يكونا مُعبّرين حقيقةً على الرؤية الجزائرية حيث قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب ألقاه بمدينة عنابة سنة 1999: **إنّ البيان الصادر لم يُقنعني بالقليل ولا بالكثير وبناء المغرب العربي حلم وهدف، لكن لا نُخلط ما بين الحلم الذي كان يجعلنا شعبًا واحدًا نقف ضد الاستعمار الفرنسي، والحلم الذي رسم استقلال كل بلد وحده ولا يتذكر المغرب العربي إلا وقت الحاجة..علاقات حسن الجوار والأخوة يجب أن تعتمد على الصدق أوّلا وقبل كل شيء.."**.[1]

وذكر الرئيس بوتفليقة أن الجزائر تنظر إلى بناء المغرب العربي من منطلق المصلحة المشتركة، مشيرًا إلى أن المغرب وتونس قد تفاوضتا بشكل انفرادي خلال السنوات التي تبت قيام الاتحاد المغاربي، وهو تعبير عن انزعاج رسمي جزائري من هذه الخطوة حيث تّم ذلك أثناء انشغال الجزائر بمعالجة الأزمة الأمنية التي فرضت عليها عزلة دولية ساهمت فيها أيضًا دول الجوار التي لم تتعاط بإيجابية مع الجزائر ولم تتعاون معها في معركتها ضد الإرهاب، ولذلك صرّح رئيس الجمهورية في خطاب عنابة بقوله: " **هذا ليس مغربًا عربيًا وأنا لا أؤمن به..بل أؤمن بالمصلحة المشتركة**".

وخلال السنوات اللاحقة أبدت الجزائر في مناسبات عديدة استعدادها التام لدفع مشروع اتحاد دول المغرب العربي لتحقيق الأهداف المشتركة، لكنّ إصرار المغرب على إقحام ملف الصحراء الغربية في المشروع الوحدوي قد عطّله بشكل نهائي رغم أن القضية الصحراوية لم تطرح ولا مرة واحدة في أيٍّ من الاجتماعات الرسمية للقادة أو المجالس الوزارية واللجان المتخصصة بالاتحاد.

[1] خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مدينة عنابة سنة 1999.

المبحث الثالث: دوائر صنع وإدارة سياسة الجزائر الخارجية

تنطلق المقاربة النظرية لتحليل السياسة الخارجية من الدراسات الدستورية والدولية لاعتبارات عديدة، أهمها أن صنع هذه السياسة يستند بالأساس إلى مبادئ دستورية، علاوةً على أن آثار تنفيذها لها أبعاد دولية تخضع في مجملها لأحكام القانون الدولي.وبالنظر إلى ذلك، نتطرق إلى صانعي ومنفذي سياسة الجزائر الخارجية من خلال ما يلي:

- دور رئيس الجمهورية
- دور البرلمان
- دور المجلس الدستوري
- دور وزارة الشؤون الخارجية
-

المطلب الأول: دور رئيس الجمهورية

منحت كافة الدساتير الجزائرية منذ دستور 1976 وإلى غاية التعديل الدستوري الآخير في العام 2016، صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، إذ تشدد المادة رقم 91 من الدستور الحالي على أن رئيس الجمهورية وبالإضافة إلى السلطات والصلاحيات الأخرى التي يتمتع بها، فهو من يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها.[1]

وتشير المادة رقم 92 إلى أن رئيس الجمهورية يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم.[2]

وقد اختلفت قراءات وتفسيرات فقهاء القانون الدستوري لصلاحيات رئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية، فالرئيس الذي يملك صلاحية تقرير السياسة الخارجية للدولة وتوجيهها في اعتقاد الأستاذ الدكتور رضا زغبار لا يملك صلاحية الممارسة خلافاً لما ذهب إليه الأستاذ سعيد بوالشعير من أن السياسة الخارجية معهودة إلى الرئيس من حيث أنه الجهة الوحيدة المؤهلة لتقرير السياسة الخارجية بدءًا بالإعداد والصياغة والتوجيه والمتابعة والإبرام والمصادقة.ويضيف الأستاذ بوالشعير أن ذلك لا يمنع بتاتاً رئيس الجمهورية من ممارسة نشاط السياسة الخارجية.[3]

---

[1] الجمهورية الجزائرية، **دستور 2016**.

[2] المرجع نفسه.

[3] سعيدة بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، السلطة التنفيذية**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ،2013)، ص146.

وتعني عملية "تقرير السياسة الخارجية" سلطة الرئيس في الاختيار بين البدائل المطروحة في مجال السياسة الخارجية وبالتالي فتقرير السياسة الخارجية من طرف الرئيس تعني أيضًا اختياره البديل وذلك يتم بواسطة توجيهه للسياسة الخارجية.

وتعددت القراءات المفسرة للمادة 91 من الدستور ولكن أقرب تلك التفسيرات هي التي تقول إن رئيس الجمهورية لا يملك صلاحية ممارسة السياسة الخارجية إذ يوجد فرق واضح بين الفقرتين 1و2 من المادة نفسها والتي تنص أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني وهو بهذه الصفة لا يقرر ولا يوجه فقط وانما يمارس وظائف الدفاع الوطني. كما أن الرئيس في هذه الحالة أيضا هو وزير الدفاع الوطني ولكنه في نظر الفقرة 3 من المادة نفسها ليس وزير الخارجية.[1]

ويعتقد الدكتور رضا دغبار أن موقف الدكتور سعيد بوالشعير جاء متأثرًا بالوضع السائد وقتذاك وميزته العلاقة القائمة بين رئيس الجمهورية ووزير الشؤون الخارجية، فإلى فترة قريبة سيطر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على النشاطات الخارجية بسبب كثرة تنقلاته إلى الخارج واستقباله للوفود الأجنبية بمقر الرئاسة، لكن الظرف الحالي يغلب عليه سيطرة وزير الشؤون الخارجية على ممارسة وظيفته بصورة فعلية وذلك مؤداه أن الأمر لم يكن متعلقًا البتة بالنص الدستوري بقدر ارتباطه الوثيق بالوضع السائد فعلًيا.

المطلب2: دور البرلمان

يُشارك البرلمان بعض الشيء في إدارة العلاقات الدولية خصوصًا فيما يتعلق بالمشاركة في التعبير عن ارتضاء الدولة التزامها النهائي ببنود الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من خلال المسائل المحددة في المادة 149 من الدستور والتعداد الوارد فيها يُثبت مدى الأهمية التي تكتسيها المعاهدات الدولية التي تتطلب موافقة البرلمان عليها حتى يجوز للرئيس التصديق عليها.[2]

وفي ضوء المادة المذكورة فإن رئيس الجمهورية بنظر فقهاء القانون الدستوري ليس بوسعه التملّص من الحصول على موافقة البرلمان لأجل التصديق على المعاهدات الدولية، مع أن هذا الشرط قد يكون واهًيا لأن شرعية تمثيل رئيس الجمهورية تفوق شرعية تمثيل البرلمان بغض النظر عن الأهمية البالغة للمعاهدات الدولية والتزام الجزائر بتجسيدها.

[1] رضا دغبار، **الأجهزة المتدخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور2016**، (دفاتر السياسة والقانون، جامعة الشلف، ع15، جوان 2016)،ص.ص433-432.
[2] المرجع نفسه، ص 436.

ومن التفسيرات الفقهية السابقة لروح المادة الدستورية يتبين أن دور المؤسسة التشريعية بمجال السياسة الخارجية للجزائر محدودٌ جدًّا بل أن بعض الدستوريين يرصدون تناقضًا صريحًا في هذا الشأن، اعتبارًا من أن النص بسموّ المعاهدات على القانون الذي يُشرعه البرلمان في غالب الأحيان إنما هو استخفاف بمبدأ التوازن بين السلطات بالنظر إلى أن ما يصدره رئيس الجمهورية بمجال التشريع يعتبر دومًا أسمى مما يصدره المشرع البرلماني.

ويظهر أن المادة 150 من الدستور والتي منحت رئيس الجمهورية سلطة التصديق على المعاهدات وبقية المواد المرتبطة بها مثل المادة 91 قد جاءت متناقضة مع المادة 112 من الدستور والتي تمنح البرلمان السيادة في ممارسة السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون، وهنا يتبين عدم التناغم الذي يميز النصوص الدستورية في غيابٍ تامٍ للمؤسسات الرقابية على غرار المجلس الدستوري.[1]

والواقع أن الدبلوماسية البرلمانية غائبة تمامًا عن العمل المتعلق بالسياسة الخارجية رغم أنه بإمكانها تقديم دعم وسند للدبلوماسية الرسمية التي تجسدها وزارة الخارجية، كما أن البرلمان يتوفر على مجموعات برلمانية للصداقة مع برلمانات أخرى ولكنها لم تستطع تقديم الإضافة المرجوة منها، ويظهر أن لجنة الشؤون الخارجية التي تعدّ أبرز لجان المجلس الشعبي الوطني أو حتى مجلس الأمة لم تضف شيئًا يذكر للسياسة الخارجية للدولة.

[1] رضا، دغبار، **مرجع سابق**، ص437.

ويرى مختصون أن لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان ظلت خاضعة لُمسلّمات يغلب عليها التبعية في علاقاتها بمن يتحكم فعلاً في السياسة الخارجية الجزائرية على مدار السنوات الأخيرة والتي كان فيها رئيس الجمهورية يمنع الحديث في شأن السياسة الخارجية ويحصره في شخصه ووزارة الشؤون الخارجية باعتبارها الجهاز المكلف بهذه المهّمة. وقد أرسل الرئيس بوتفليقة في العام 2005 مذكرة إلى كافة القطاعات الحكومية والسياسية تمنعهم من الخوض في ملفات السياسة الخارجية للبلاد.

ويُشار إلى أن الفترة التشريعية الثالثة والممتدة من 1997 إلى 2002 قد فتحت في أولى جلساتها الرسمية موضوع السياسة الخارجية للبلاد وتحديدًا في شهر أوت من العام 1997 من طرف النائب عن جبهة القوى الاشتراكية خلفة معمري والذي أشار إلى الوهن الذي تعانيه سياسة الجزائر الخارجية منذ سنوات وعلى مستويات عديدة في الهيكل والتنظيم والتخطيط والتأطير ونوعية أعضاء السلك الدبلوماسي وأدائهم.وقد تكرر طرح هذا الموضوع بقوة في الدورة الخريفية للمجلس الشعبي الوطني أثناء مناقشة النواب للوضع الأمني العام في الجزائر وتحديدًا بتاريخ 6 فبراير 1998.[1]

المطلب الثالث: دور المجلس الدستوري

يظل دور المجلس الدستوري محوريًا في مجال السياسة الخارجية للجزائر رغم أنه ليس متدخلا فيها لا بوصفه موجهًا ولا مقررًا ولا منفذًا، إذ يمكنه منع رئيس الجمهورية من التصديق على المعاهدة الدولية لعدم دستوريتها وفق المادة 190 من الدستور في نصها: "إذا ارتأى المجلس الدستوري عدم دستورية معاهدة أو اتفاقية فلا يتّم التصديق عليها".

وُيلحظ أن المادة 190 لا تنطبق إلا في حالة إخطار رئيس الجمهورية للمجلس الدستوري للنظر في مدى دستورية المعاهدات الدولية، كما لم تُوضّح المادة نفسها حلاً في حالة قيام الرئيس بالتصديق على المعاهدة قبل صدور قرار أو رأي المجلس الدستوري المتضمن عدم دستورية المعاهدة الدولية، ويضاف إلى ذلك أن المادة نفسها لم ترتب أيّ أثرٍ على قيام رئيس الجمهورية بالتصديق على المعاهدة إذا قّر المجلس الدستوري عدم دستوريتها.[2]

ويتفق كثيرون أن رأي المجلس الدستوري في دستورية المعاهدات الدولية من عدمها، يجب تضمينه للشروط المنصوص عليها بالدستور بموجب المادة 150 والتي تقول إن: "المعاهدات التي ُيصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور، تسمو على القانون".

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية و الأزمة الكبرى: إحباط قوة إقليمية افتراضية** ،مرجع سابق، ص 220.
[2] رضا دغبار، **مرجع سابق**، ص437.

وتعتبر الدبلوماسية الجزائرية مدرسة تقوم على أساس تراث ومبادئ حتى أن منطوق الدستور ينص على أن رئيس الجمهورية هو صناع السياسة الخارجية إلا أنه لا يمكنه أن يقرر سياسة خارجية خارج ثوابت ومبادئ ومنطلقات الدبلوماسية الجزائرية. وتلعب وزارة الشؤون الخارجية دورًا بارزًا في تنفيذ السياسة الخارجية حيث أعيد تنظيم هذه الوزارة في مارس 1977 ونتيجة لذلك فإن الإدارة الخاصة بفرنسا مثلاً والتي كانت تعكس أهمية العلاقات الجزائرية الفرنسية في ذلك الوقت، قد تّم ضمّها إلى إدارة أوروبا الغربية وشمال أمريكا. وقد اتسم الهيكل التنظيمي المستحدث في وزارة الشؤون الخارجية بالطابع الهرمي حيث تأتي المديريات الرئيسية الخمس على القمة تليها عشر مديريات إقليمية ثم مستوى المديريات الفرعية وأخيرًا مستوى المكاتب.[1]

ويأتي في ترتيب الهياكل والمديريات المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة للبلدان العربية والمكلفة حسب نص المادة رقم 3 من المرسوم الرئاسي المنظم للإدارة المركزية ما يلي:[2]

- السهر على تنفيذ سياسة الجزائر الخارجية مع العالم العربي والمنظمات العربية والمغاربية المتخصصة.
- اقتراح صيغ تطوير التعاون بين الجزائر والعالم العربي وترقيته.
- السهر على إعداد الملفات المتعلقة السياسية في العالم العربي وتقييمها وتحليلها

وتضم المديرية العامة للبلدان العربية مديريتين هما:

- مديرية المغرب الغربي واتحاد المغرب العربي وتكلف بتنفيذ سياسة الجزائر مع بلدان المغرب العربي ومتابعتها، وإعداد كل ما يصدر عن آليات التعاون الثنائي والبلدان المعنية والإشراف عليه وتنفيذه ومتابعته، وأيضًا متابعة نشاطات اتحاد المغرب العربي والمنظمات التابعة له.وتضم هذه المديرية المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي وهي مكلفة بتحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي، وتحضير الملفات المتعلقة باللجان المشتركة، ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتعلقة بالتعاون الثنائي. كما تضم أيضًا المديرية الفرعية لاتحاد المغرب العربي وهي مكلفة بتحضير الملفات المتعلقة باجتماعات اتحاد المغرب العربي وإعداد الاقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية ومتابعة مختلف القرارات والتوصيات المتخذة في إطار اتحاد المغرب العربي.

وتشكل مديرية المشرق العربي وجامعة الدول العربية هي الأخرى إطارًا مهمًّا لترقية التعاون الإقليمي وتثمين البعد لعربي للجزائر، إذ تتولّى تنفيذ سياسة الجزائر مع الدول العربية ومتابعتها وإعداد آليات التعاون الثنائي

[1] بهجت قرني، **مرجع سابق**، ص199.
[2] ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مرسوم رئاسي رقم 02-404**، ع 79، ديسمبر2002.

والإشراف عليها وتنفيذها ومتابعتها وكذلك متابعة نشاطات المنظمات العربية، وهي تضّم مديريتين فرعيتين هما[1]:

- المديرية الفرعية لبلدان المشرق العربي ووظيفتها تتمثل أساسًا في تحضير الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات في إطار التعاون الثنائي، علاوةً على تحضير الملفات المتعلقة باللجان المشتركة.
- المديرية الفرعية لجامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة ووظيفتها تتمثل هي الأخرى في تحضير الملفات والاقتراحات المتعلقة باجتماعات الجامعة العربية، وتحضير الملفات والاقتراحات المتعلقة بالمجالس الوزارية والمنظمات والمراكز العربية المتخصصة، بالإضافة متابعة مختلف القرارات والتوصيات الصادرة عن جامعة الدول العربية.

ومن جهة أخرى، تحدد المادة الرابعة صلاحيات ومهام المديرية العامة لأفريقيا وهي مكلفة بتنفيذ السياسة الوطنية الأفريقية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وتنسيقها وترقية نشاطات التعاون وتقييم نشاطات التعاون ومتابعتها.

ويضّم هذا الهيكل المركزي بوزارة الشؤون الخارجية مديريتي العلاقات الثنائية والعلاقات الأفريقية متعددة الأطراف، حيث تُعنى الأولى بمتابعة العلاقات الثنائية واقتراح صيغ تطوير التعاون بين الجزائر والبلدان الأفريقية وترقيته، فيما الثانية تتولى متابعة النشاطات ذات الطابع متعدد الأطراف للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الجهوية الفرعية.

وفي إطار الاستشراف والتخطيط والبرمجة السياسية تكلف مديرية مركزية أخرى بوظائف القيام بالتحاليل والتقييمات لغرض المساعدة على اتخاذ القرار في المسائل الدولية الراهنة وكذلك التحاليل الاستشرافية للسياق الدولي والجهوي المتغير، علاوةً على إعداد دراسات لفهم أفضل للمسائل الدولية الشاملة وضبط استراتيجيات العمل الموجهة نحو أهدافٍ طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى.

وفي مرحلة موالية، قرر رئيس الجمهورية ولأول مرة تعيين وزير للشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 25-125 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة الجديدة وذلك في

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المرجع السابق.**

شهر مايو 2015، بعد أيام فقط من تسمية وزير الشؤون المغاربية والأفريقية والتعاون الدولي إلى جانب وزير الشؤون الخارجية الذي تمت ترقيته فيما بعد إلى وزير دولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وقد أثارت هذه الوضعية جدلاً في الأوساط الأكاديمية والسياسية عن جدوى تعيين وزيرين بوزارة الشؤون الخارجية.

وبدا أن الرئاسة اتجهت من خلال هذه الخطوة إلى تفعيل البعد الإقليمي للجزائر مغاربيًا وأفريقيًا وعربيًا، إذ كان الأمر في السياق محصورًا في وزارة منتدبة لقطاع الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي، لكن لم يتّم شرح القرار المذكور كما لم يتم نشر مرسوم رئاسي خاص كما جرت عليه العادة لتحديد صلاحيات وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ويظهر أن صانع القرار لم ير بدًّا لذلك والصلاحيات تبدو محددة في تكليف الوزير المعني بملفات إقليمية دون سواها لا تخرج في كل الأحوال عن الفضاء المغاربي والأفريقي والعربي للجزائر ضمن أطر منظمتي الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية كهيكلين قائمين مع الإشارة إلى أن صفة "الشؤون المغاربية" تعكس واقعا اتحاد دول المغرب العربي المعطل بسبب خلافات سياسية بين الدول الأعضاء وبخاصة تلك القائمة بين الجزائر والمغرب في ضوء تناقض موقفيهما بالأساس من قضية الصحراء الغربية.

وبعد مرور سنوات عن هذا الفصل في وزارة سيادية تُعنى بتنفيذ سياسة الجزائر الخارجية، سيكون لزاما تقييم أداء الدبلوماسية الجزائرية انطلاقا من الإمكانات المرصودة من طرف الدولة لغرض تفعيل جهازها الدبلوماسي بما يحقق الأهداف والمصالح الكبرى للجزائر.

المبحث الرابع: دور الزعامة السياسية في تحديد توجهات سياسة الجزائر الخارجية منذ 1999

إن سياسة الجزائر الخارجية مرت بمراحل مختلفة وأبرزها الفترة التي جاءت بعد تجاوز مرحلة الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد وبدأت فعلًيا بانتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أبريل1999، وقد تميزت بعودة دبلوماسية قوية للجزائر في المحافل الدولية واكبها نشاط مت عدد على أكثر من صعيد مغاربًيا وعربًيا وقارًيا وعالمًيا.

المطلب الأول: المدخل القيادي في تحليل السياسة الخارجية

يمثل المدخل القيادي في تحليل السياسة الخارجية إطارًا يسعى لتوظيف العوامل النفسية للقائد السياسي بغرض تفسير السلوك السياسي الخارجي للدولة باعتبارها وحدة في النظام الدولي، وبالتالي فهي محاولة لفهم العلاقة بين القواعد النفسية المرتبطة أساسًا بعقائد وتصورات القائد وقيمه وتأثيرها في الحياة السياسية، وهو ما يوضحه "برتراند راسل"بوجود علاقة بين ظاهرة السلطة والرغبة في ممارستها، رغبة تُرَدّ إلى عوامل نفسية كالثقة بالنفس والميول إلى الهيمنة والشهرة وما إلى ذلك، فيما يعتقد آخرون أن من يتمتع بالقوة والسلطة والتأثير هو الذي يكون قدوة للآخرين ومثلاً أعلى للجماعة التي تقلّده لأنه أكثر امتثالاً وقبولاً بمعايير الغالبية، مع بعض الاعتراضات على شرك القوة في القائد السياسي لاعتبار القيادة هي من تمكنه من السلطة وتمنحه القوة وليس العكس.[1]

ولقد عرفت دول العالم القيادة الكاريزمية في حقب متفرقة من التاريخ لكنها تباينت بين دول الغرب المتقدم التي تمتاز أوضاعها السياسية بالاستقرار وعمل التنظيمات البرلمانية والديمقراطية وبين دول العالم الثالث التي تميزت بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وترتكز القيادة الكاريزمية على الشخصية الملهمة التي لا تتقيد بالوضع السائد وإنما تستوفي مسيرة التاريخ بوعيٍ مكثفٍ وإرادة قويةٍ. كما أن المفهوم الحديث للإلهام يقوم قبل كل شيء على مزايا تفّوق شخصية لدى الزعيم أو على الأقل هكذا يُنظر إليه. ويقول "ماكس فيبر" إن الكاريزما تعطي لرجل السياسة قوة القرار والاختيار بل وعشق القرار ومتابعة أهدافه وتشجيعه على تكريس ذاته وإخلاصه دون قيدٍ أو شرطٍ، وهذا في مختلف أشكال نظم الحكم وتنوعها، ويورد "فيبر" نوعين من الكاريزما وهما المرتبطة ارتباطاً كلًيا بالمواهب الشخصية للقائد والمنقطعة عن هذه السمة الشخصية.[2]

ويجمع الباحثون في العلوم السياسية أن قادة الدول قي بلدان العالم الثالث يحتلون مركز الصدارة في صناعة القرار من خلال استغلاله لمصادر القوة، الأمر الذي يُضفي على شخصيته الطابع الكاريزمي ويجعل عملية صنع السياسة الخارجية متوقفة بشكل مطلقٍ على العقائد الذاتية والمكونات الشخصية لصانع القرار السياسي.

[1] أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص180.
[2] المرجع نفسه، ص 282-284.

وبخلاف ما هو سائد في الدول الديمقراطية فإنه ورغم الصلاحيات المخولة لرئيس الدولة دستوريًا وسياسيًا إلا أنه تخضع لمراقبة السلط التشريعية والقضائية ولا تكون هامش حريته في التصرف بالسياسة الخارجية للبلد مطلقًا بالشكل الذي عليه في العالم الثالث.[1]

المطلب2: تأثير شخصية رئيس الجمهورية على توجهات واتجاهات سياسة الجزائر الخارجية

أبان عبد العزيز بوتفليقة منذ أول حديث رسمي توجه به للرأي العام في الفاتح من شهر فبراير 1999، عن اهتمامه بالعمل الدبلوماسي وتحسين صورة وتموقع الجزائر في المنطقة والعالم. وفسّر المراقبون ذلك بحكم المدة الطويلة لشغله في الحقل الدبلوماسي من خلال إدارته لقطاع الشؤون الخارجية من 1963 إلى 1978، وهو معروف خاصة لدى جيل السبعينات بأداء دور معين في إطار إدارة الدبلوماسية الجزائرية ضمن خطة الرئيس هواري بومدين الدولية ومن ثمّة جاء انتقاؤه لعوامل دبلوماسية معينة لتقنينها في برنامجه وتوظيفها في حملته الانتخابية لرئاسيات أبريل 1999.[2]

وخلال السنوات التي تلت انتخابه رئيسًا للجزائر، عمل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على تحريك الملفات الإقليمية والدولية وإعطاء دفعة ملحوظة للجهاز الدبلوماسي حيث تم تسجيل عودة الجزائر إلى واجهة الأحداث الدولية، وكان واضحًا منذ البداية تأثير العوامل الشخصية للرئيس بوتفليقة على أداء سياسة الجزائر الخارجية، إذ تبرز العناصر التالي مجتمعة كمحدد رئيسي طغى على مواقف وتوجهات الدولة على الصعيد الإقليمي والدولي:[3]

- الشرعية التاريخية والخلفية النضالية خاصة وأنه صديق الرئيس الراحل هواري بومدين الذي سجلت الجزائر في عهده حضورًا دوليًا بارزًا، والخبرة السياسية في علاقتها بعصر ذهبيٍّ عاشته السياسة الخارجية للجزائر واعتبرت ركيزة للرضا الجماهيري ووضع الثقة في شخصه.
- انتماؤه للغرب الجزائري يعتبر في حدّ ذاته ملمحًا من ملامح التجديد في النظام السياسي الذي تميّز لسنوات طويلة بتهميش هذه المنطقة في تولي مناصب المسؤولية وصنع القرار، وإن كانت هذه الجزئية قد ترسّخت في مرحلة لاحقة بصورة سلبية في المخيال الشعبي الجزائري.
- المهارة الدبلوماسية التي تميز بها ومنحته هوامش لإعادة الجزائر إلى المشهد الدولي العام من خلال علاقاته الدولية الجيدة على مختلف الأصعدة ولذلك تمكّن من تفعيل مبدأ تعدد الشراكات الدولية.

---

[1] سويم العزي، **المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث: دراسة تحليلية نقدية**، (المغرب، المركز الثقافي العربي، ط2،1987)، ص148.
[2] محمد بوعشة، مرجع سابق، ص111.
[3] رياض الصيداوي، **"صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر:الحزب، الجيش، الدولة"**، الموقع الإلكتروني www.alhiwar.org تمت زيارته في 2017/01/25.

وركّز عبد العزيز بوتفليقة في حملته الانتخابية الأولى العام 1999 على محور "إعادة الاعتبار للجزائر بين الأمم" والمقصود من ذلك هو تنويع الشراكات السياسية والاقتصادية للجزائر وتجاوز مرحلة الانكفاء التي ميزت الدبلوماسية الجزائرية خلال الأزمة الأمنية في فترة التسعينيات من القرن الماضي. ولذلك تميزت العهدة الرئاسية الأولى لعبد العزيز بوتفليقة بكثرة التنقلات إلى الخارج والقيام بزيارات دولة إلى عواصم العالم.[1]

وحاول رئيس الجمهورية الذي يعتمد على تراكم معرفي ميداني من خلال ممارسته المباشرة سابقًا في العمل الدبلوماسي، أن يتكيف مع التحولات العالمية المتجددة في إطار استمرارية المبادئ والثوابت والتوجهات الأساسية لسياسة الجزائر الخارجية المتمثلة بالأخص في اعتمادها عالم الجنوب مصدرًا ومنطلقًا وهي التي عبّر عنها مثلاً في خطابه بقمة دول عدم الانحياز الذي عقد في شرم الشيخ بمصر يوم 15 جويلية 2009، من خلال مرافعته لتفعيل منظمة عدم الانحياز كرؤية ومشروع وتجمع يطمح لأن يكون قوة اقتراح في تدبير العلاقات الدولية ومثالاً للمقاربة البناءة في البحث عن الحلول لكبريات المشاكل وكذلك رفضًا لمنطق التصادم والتحالفات العسكرية وتنديدًا بالفوضى والفوارق التي تشوب النظام الدولي.[2]

وعلى المستوى المغاربي أيضًا انعكس هذا التوجه إذ طرحت الجزائر رؤية متجددة لتحريك مشروع اتحاد المغرب العربي انطلاقًا من مقولة رئيس الجمهورية ذاته والتي رددها في مناسبات عديدة وهي أنه "ليس هناك مغرب عربي دون الجزائر" ولاشك أن هذه الدول المغاربية المشكلة للاتحاد ليس لديها ما تقوله في هذا الشأن لاعتبارات الجغرافيا التي منحت للجزائر هذا الموقع الاستراتيجي النادر ومن حقها بالتالي قيادة المنطقة على شاكلة القيادة الجماعية للاتحاد الأوروبي والمتمثلة أساسًا في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.[3]

وتمّيز الظرف الذي جاء فيه بوتفليقة باختلافه عن الفترات الرئاسية السابقة وتعقيداته أكثر خاصة في مسألة التدخل بشؤون الدول بما فيها محاولة التدخل في الشأن الداخلي للجزائر أثناء الأزمة الأمنية التي عاشتها في تسعينيات القرن الماضي، ولهذا كانت أولوياته كيفية التكيف مع التحولات الدولية والتحلي بدبلوماسية مرنة مع الغرب دون التأثير في ثوابت سياسة الجزائر الخارجية، وذلك ما ظهر بوضوحٍ في رفضها التدخل العسكري

[1] محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص 114.
[2] إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي:دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي**، (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017)، ص169.
[3] إسماعيل دبش، **مرجع سابق**، ص.ص 115-116.

الخارجي بالعراق وليبيا وسوريا ومعارضة العمل المسلح ضد أنظمة الحكم ورفض التدخل في اليمن والاختراقات الإقليمية المتزايدة في تحديد مفهوم الإرهاب ومحاربته بمقاربات وآليات متكاملة ووقوفه ضدّ التدخل الدولي والدعوة لوقف المؤامرة على الدولة الوطنية بالعالم العربي منذ بداية أحداث الحراك بالمنطقة في 2011.[1]

[1] إسماعيل دبش، **مرجع سابق**، ص171.

الفصل الثاني: أبعاد العلاقات الجزائرية التونسية ومجالات التعاون الثنائي

تتعدد أبعاد العلاقات الجزائرية التونسية وتتنوع مجالات التعاون بين البلدين اللذين تجمع بينهما روابط جغرافية وتاريخية وتتوفر لديهما إمكانيات التطور والتقدم بما يمكنهما من تحقيق الأهداف المشتركة خدمةً لأمنهما القومي ولأمن المنطقة. وسنتطرق خلال هذا الفصل إلى أبعاد العلاقة ومجالات التعاون الثنائي.

المبحث الأول: البعد الأمني للعلاقات الجزائرية التونسية

يُشير مفهوم الأمن في تعريفه الشامل إلى حماية الحدود من التهديدات الداخلية والخارجية عن طريق إنتاج سياسة عامة تمتص مختلف الفجوات الاجتماعية، والأمن إذن هو تلك القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين الانطلاق من مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات التي تتهددها في الداخل والخارج، في السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقاً للأهداف المخططة.[1]

وتنطلق المقاربة الجزائرية من ثلاثة مستويات هي: المستوى المحلي من خلال تأمين الحدود والمستوى الإقليمي الجهوي من خلال المشاركة في كل النقاشات حول دول الساحل والمتوسط وكذلك المستوى الدولي من خلال العمل على تصدير تجربتها في مكافحة الإرهاب والمصالحة الوطنية.

وقد شكلت التحديات الأمنية التي تشهدها المنطقة العربية بُرّمتها وبخاصة الوضع في تونس، تحديات أمنية عديدة فرضت على الجزائر تركيز تعاونها الأمني معها، إذ يعد التنسيق بينهما في هذا المجال الأفضل بالمنطقة المغاربية وفق تصريحات مسؤولي البلدين.

المطلب الأول : التعاون في مكافحة الإرهاب

يشكل ملف المقاتلين العائدين من بؤر التوتر تهديدًا وتداعيات أمنية أوسع بالنسبة لشمال أفريقيا وخصوصًا أن عدد التونسيين المنخرطين في التنظيمات المسلحة بسوريا تحديدًا ، تعتبر مسألة شائكة وشديدة التعقيد بالنسبة لتونس ومحيطها الإقليمي حيث تعترف الحكومة التونسية أن عدد مواطنيها المتورطين في القتال بصفوف التنظيمات المسلحة في سوريا (جبهة النصرة وتنظيم داعش..) ضد قوات الجيش النظامي في تزايد ملحوظ.

[1] عبد المعطي زكي،الأمن القومي:**قراءة في المفهوم والأبعاد، (**القاهرة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016)،ص1 .

وقد نصّ القرار رقم 2178 الصادر عن مجلس الأمن الدولي باقتراح أمريكي على الدول الأعضاء منع الأشخاص المشتبه بضلوعهم في أعمال إرهابية من دخول أراضي تلك البلدان أو التنقل عبرها والتعاون للحيلولة دون انضمام الأشخاص إلى المجموعات المتطرفة.[1]

ولكن ذلك القرار فشل في معالجة المخاطر المرتبطة بتفاقم التطرف العنيف وزعزعة الاستقرار جرّاء عودة المقاتلين من بؤر التوتر إلى ديارهم.ولم يحدد على وجه الخصوص خطة لاحتواء تنظيم داعش بطريقة ناجحة في العراق وهو ما قد يؤدي إلى تكرار الأخطاء التي ارتكبت خلال التدخل العسكري الغربي في ليبيا، ويؤذن بحدوث التداعيات نفسها في الساحل ولا سيما بمالي. وبكل الحالات فإنه عندما يتم احتواء تنظيم داعش أو هزمه فإن ذلك سوف ينعكس على المقاتلين العائدين إلى ديارهم إذ يشكلون خطرًا داهمًا على بلادهم أولاً ودول الجوار ثانيًا إذا لم تتم معالجة المسألة على مستوى دولي.[2]

وقد فرضت هذه المسألة على الجزائر تركيز تعاونها الأمني مع تونس من حيث إطلاعها على قاعدة المعطيات حول هؤلاء لغرض استخدامها في إستراتيجيتها الأمنية لمواجهة تداعيات ذلك، وإجهاض أي عمليات محتملة الوقوع.

وتشهد تونس منذ فترة من العمليات الإرهابية ما يشكل تهديدًا بنيويًا لاستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ووصل الخطر الإرهابي إلى أهم المدن والمواقع السياحية مثل الهجوم الإرهابي على منتجع مرسى القنطاوي بسوسة في 26 جوان 2015 وخلف أزيد من 40 قتيلاً بينهم سواح أجانب، وقبل هذه الحادثة، أي في 18 مارس 2015 تعرض متحف "باردو" بمحاذاة مجلس نواب الشعب في العاصمة التونسية إلى هجوم إرهابي خلّف هو الآخر عشرات الضحايا بينهم قتلى وجرحى تونسيين وأجانب وأيضا احتجاز رهائن في منحى متصاعد لأعمال الإرهاب التي انتقلت إلى العاصمة.

[1] JACQUES ROUSSELLIER, **ISIS, a Game Changer for Algeria**, www.carnegieendowment.org, visited on:25/03/2017.

[2] Idem.

كما يُعد تموقع مجموعة إرهابية بجبل الشعانبي في ولاية القصرين القريبة من ولاية تبسة من أبرز التحديات التي تواجهها قوات الجيش التونسي منذ ديسمبر 2012 لملاحقة عناصر ينتمون إلى كتيبة عقبة بن نافع الجهادية وقد خلفت هذه الملاحقات منذ ذلك الحين عشرات القتلى والجرحى في صفوف قوات الحرس الوطني التونسي سواء نتيجة المواجهات أو بسبب الألغام الأرضية التي زرعتها الجماعة المسلحة بالمنطقة[1].

ويرى الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية "عبد الستار العايدي" أن "الخصائص الطبيعية التي يتوفر عليها جبل الشعانبي تعد مكانًا مغريًا وجاذبًا للجماعات الجهادية، ففي مثل هذه التضاريس الوعرة ينجح هؤلاء في هوايتهم المفضلة وهي الحرب الخاطفة ضد القوات النظامية بطيئة التحرك وثقيلة العتاد، والأمثلة على ذلك كثيرة في كثير من ساحات التوتر ولعل نموذج أفغانستان هو الأكثر حضوراً ودلالة، فجبل الشعانبي بارتفاعه الحالي وغاباته الكثيفة شبيه إلى حد كبير بمرتفعات أفغانستان أو جبال زاغروس الكردية والتي تتخذ منها الجماعات الكردية المسلحة ملاذاً لها".[2]

ورغم تمركز الإرهابيين في مناطق جبلية أخرى بتونس إلا أن خاصية جبل الشعانبي هي قربه من الحدود الجزائرية التي يمكن أن تشكل جبهة خلفية يمكن الفرار إليها في حالات الحصار، فتنظيم ما يسمى القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي له نشاط نسبي بالجبال الشرقية للجزائر وقد يتشكل تحالف بين التنظيمات المسلحة على حدود البلدين.

و قد فرض هذا الوضع في واقع الأمر على البلدين تعاونًا وثيقًا لمكافحة الإرهاب، ولذلك يبدو التعاون العسكري بينهما ممتازًا لأن التونسيين لا يملكون وسيلة للتعامل مع الوضع الذي كانوا مستعدين تماما، أي من جانبي السلطات السياسية والجيش أو الشرطة، إذ لا يوجد خيار سوى مناشدة جارتها الجزائر لهزيمة الإرهابيين المتمركزين بجبل الشعاني ولذلك يشدد الدكتور قادر عبد الرحيم، وهو محاضر في معهد العلوم السياسية في باريس: أن تونس بحاجة ضرورية إلى دعم الجزائر لأن الجيش التونسي، يعاني ضعف التدريب والتجهيز وسيكون من الصعب على التونسيين القتال لوحدهم ضد هذا التهديد.[3]

[1] أحمد النظيف، **جبل الشعانبي بتونس..معركة ضد الإرهاب على ارتفاع 1500م**، **www.alarabiya.ne**
[2] المرجع نفسه.

[3] Camille Dubruelh, **Algérie – Tunisie : les dessous de la coopération sécuritaire**, www.afriqueinside.com, visited on:25/04/2017.

وتُدرك دوائر صنع القرار في تونس أن الجزائر تملك من القدرات والإمكانيات والتفوق ما يُمكّنها من مساعدة قوات الأمن والجيش التونسية على مواجهة الإرهاب، ولذلك خصّص الرئيس الباجي قايد السبسي المنتخب في أواخر 2014 أول زيارة خارجية له، إلى الجزائر لتباحث المسائل ذات الاهتمام المشترك وقضايا التعاون الثنائي ومقدمتها الملف الأمني ودعم التعاون العسكري والاستخباراتي بين الدولتين.

وخلال الزيارة الخارجية الأولى للرئيس التونسي إلى الجزائر تم تشكيل لجنة خبراء لتحضير توقيع اتفاقية أمنية وعسكرية طويلة المدى وتُعنى بأربعة مستويات للتعاون العسكري والأمني وهي: المستوى العملياتي بإنشاء غرفة عمليات عسكرية مشتركة والمستوى العسكري بمجال التدريب والتموين والإمداد، والمستوى الأمني الذي يشمل تبادل المعلومات وإمكانية استجواب أحد الطرفين للمشتبه فيهم بتهم الإرهاب في أيٍّ من البلدين، ثم المستوى الرابع الذي تتكلف به اختصاصات اللجان العسكرية والأمنية المحلية.[1]

وقد أكد رئيس الحكومة التونسية لحبيب الصيد أثناء زيارته إلى المغرب في 10 ماي 2016، أن التعاون الوثيق بين الجزائر وتونس قد مكّن هذه الأخيرة وخاصة على الحدود من إحباط عمليات إرهابية كان يجري التخطيط لتنفيذها.[2]

وأصبحت الجزائر منذ العام 2013 ترصد ميزانيات ضخمة في السنة على تحديث وتكوين وتجهيز قوات ووحدات الجيش مسجلة بذلك زيادةً كبيرة عن الأعوام الماضية في غياب أرقام رسمية حيث لا تنشر الجزائر عرض الميزانية المخصصة لقطاع الدفاع الوطني بما في ذلك البرلمان، ومع ذلك تواجه الحكومة صعوبات من حيث حجم الإمكانيات والرصيد المثبت لتلبية التطلعات الدولية التي تتوقع منها إتباع استراتيجية أكثر فعالية من أجل مكافحة الإرهاب ونشر الاستقرار في المنطقة بما في ذلك تطلع المجتمع الدولي إليها كي تتدخل دبلوماسيًا وربما عسكريًا في ليبيا.[3]

واضطرت الجزائر إلى تعزيز تعاونها الاستراتيجي مع محيطها الإقليمي بسبب تداعيات الحراك العربي والفوضى التي تسببت بها أزمة مالي عند الحدود الجزائرية وتسليط هجوم عين أمناس (تيقنتورين، يناير 2013) الضوء على الوضع الأمني داخل الأراضي الجزائرية.[4]

---

[1] إبراهيم المنشاوي، **توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس**، مقال منشور بموقع المركز العربي للبحوث والدراسات www.acrseg.org، تمت زيارته في: 2017/05/26.

2 **La Tunisie veut renforcer sa coopération antiterroriste avec l'Algérie et le Maroc**. www.france24.com.visité le03/03/2017.

3 Idem

4 BENJAMIN NICKELS, **Algeria's Role in African Security**, www.carnegieendowment.org,Visited on: 03/04 2017.

وقبل أحداث الحراك العربي، استثمرت الجزائر في الأمن الإقليمي فأصبح لها وجودها بمختلف هيكليات التعاون الأمني الأفريقي، وفرضت الاضطرابات الأمنية بدول الجوار وبينها تونس توجه الجزائر إلى تركيز جهودها الأمنية صوبَ التنسيق الثنائي مع جارتها الشرقية وتعمل بأي ثمن لتجنب زعزعة الاستقرار في بلد هش للغاية اليوم ومنع الهجمات الإرهابية على حدودها الشرقية، وهذا كله في غياب آلية مغاربية مشتركة بسبب تعطل بعث مشروع اتحاد دول المغرب العربي.

المطلب الثاني: التعاون في مكافحة التهريب على الحدود الجزائرية التونسية

يبرز خطر شبكات التهريب من ضمن الأخطار اللاتماثلية حيث أن الجريمة المنظمة تعمل على جعل الأمن العام في وضعية اضطراب ولا استقرار إذ يتجلى ذلك في صورها المتعددة من تهريب للمخدرات وللأسلحة بمختلف أنواعها وتصنيفاتها وهي تعمل على تغذية حركات العنف والإجرام عمومًا والإرهاب خصوصًا، كما تسهم الجريمة المنظمة في زعزعة الاستقرار السياسي والأمني للدولة الجزائرية.[1]

وتعد جريمة التهريب وهي من أبرز أصول الإجرام المنظم من الجرائم الخطيرة التي تهدد السياسة العامة للدولة الجزائرية، إذ تتمثل أخطاره إضافة إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني في تقديم الدعم المادي والمعنوي للإرهاب وتزويد المنظمات الإرهابية بما تحتاجه من وثائق مزورة وتسهيل انتقال أعضاء المنظمات الإرهابية عبر الحدود بطرق مختلفة وتدريب وتسليح وتقديم الخبرة لأعضاء المنظمات الإرهابية.[2]

ولأجل محاربة هذه الجرائم متعددة الأشكال والأساليب والأخطار، اتخذت أجهزة الأمن الوطني ووحدات الجيش الوطني الشعبي، إجراءات تأمين في المنافذ البرية والجوية والبحرية للجزائر، وخاصة على الحدود البرية التي تطلبت مضاعفة مجهودات وإجراءات المراقبة والتي تجسدت ميدانيًا من طرف وحدات حرس الحدود بغية تعزيز الجهاز الرقابي وهي متمثلة بالأساس في تعزيزات أمنية تنظيمية بواسطة الوحدات القتالية لمجموعات وفرق حرس الحدود المتدربة على أحدث التقنيات والتمرينات، وتدعيم المناطق الحدودية الجزائرية بمراكز أمنية وقضائية وظيفتها مكافحة كافة أشكال التهريب.[3]

1 إبراهيم زروقي، **الجرائم العابرة للحدود:مظاهرها وثقافة مواجهتها مع دراسة أنثربولوجية للهجرة السرية، الجزائر أنموذجًا**، (الجزائر، دار النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص176.

2 المرجع نفسه ، ص 50.

3 نورالدين دخان وعيدون الحامدي، **مسار تأمين الحدود الجزائرية:بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية**،(مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، ع14، يناير2014)، ص174.

وتشهد ولايات الشريط الحدودي للجزائر مع تونس وهي الطارف وسوق أهراس وتبسة والوادي، مضاعفة للدوريات الأمنية وتعزيز المراقبة بتنسيق مُحكمٍ بين مصالح الأمن والدرك الوطنيين وكذلك قوات الجيش الوطني الشعبي، وقد تجسّد ذلك في زيارات التفتيش التي يقوم بها ضباط سامون ومسؤولو الأجهزة الأمنية إلى المنطقة الحدودية بغرض معاينة جاهزية المخطط الأمني لمراقبة الحدود مع تونس.

في الواقع إن نشاط عصابات التهريب النشطة على الحدود بين الجزائر وتونس يعتبر وضعًا قائمًا قبل حتى أحداث 2011 في تونس ولكنه تزايد بأرقامٍ بعد ذلك التاريخ لعدّة عوامل أمنّية وسياسّية وأضحى التهريب يشمل السلاح والأفراد بما يوفره ذلك النشاط غير القانوني من مواطن رزق لعدد كبير من متساكني المناطق الحدودّية في ظلّ غياب سياسة تنموية حقيقّية في تلك المناطق تكون بديلاً للأنشطة غير القانونّية[1].

وقد رصد تقرير صادر عن البنك الدولي في مطلع العام 2014 واقع التهريب في تونس والذي يمثل أكثر من نصف المعاملات التجارية للبلاد مع جارتيها ليبيا والجزائر وأّنه من الصعب تقدير مستوى التجارة غير الرسمية مع الجزائر لأنها أكثر انتشاًرا وأكثر سرية.

وأّنه مع ذلك يمكن التقدير أن ما يقارب 25 ٪ من البنزين المستهلك في تونس هو في شكل واردات غير رسمية من الجزائر وليبيا وكشف التقرير أنّ تجارة الوقود وزيت الوقود هي الأكثر رواجا وتعتمدها أكثر من ٪60 من الشاحنات المشاركة في هذا النشاط وأن التهريب ينشط كثيًرا في ميدان السجائر بين تونس والجزائر.

كما تشمل أنشطة التهريب رؤوس الماشية من أغنام وأبقار وماعز بشكل أصبح يهدد الثروة الحيوانية بالجهة الشرقية للجزائر، حيث تحصي تقارير الأمن والدرك الوطنيين سنويًا عشرات الشكاوى المحررة من طرف موالين ومربين بولايات الطارف وسوق أهراس وتبسة وفي مجملها تشير إلى أن عصابات مجهولة العدد والهوية تقوم بالسطو على قطعان الماشية وتهريبها عبر مسالك جبلية وعرة بولايات الشريط الحدودي للجزائر مع تونس. وتظلّ ظاهرة التهريب على الحدود بين الجزائر وتونس أكبر التحديات التي تواجهها مصالح البلدين، لانعكاساتها السلبية على اقتصاد البين، وهو ما يُرهق حرس الحدود وجمارك وقوات الجيش، لقدرة المهربين على التأقلم مع الإجراءات التي يتم وضعها للحد من هذه الظاهرة المتفاقمة ولجوئهم إلى خطط للإفلات من الملاحقة الأمنية المستمرة لهم.

---

1 محمد سميح باجي، **التهريب في تونس والمعالجة الأمنية: البتر لن يوقف النزيف الاقتصادي**، مقال منشور بالموقع الإلكترونيwww.nawaat.org، تمت زيارته في: 2017/01/16.

وأصبحت الثروة البحرية تعاني هي الأخرى من ممارسات شبكات التهريب التي تدير نشاطاتها من الجهة التونسية، حيث تختفي الملايين من الشعب المرجانية من البحر المتوسط بسبب التلوث البيئي والتغير المناخي والصيد المدمر.

وتعاني سواحل الشرق الجزائري الغنية بالذهب الأحمر من عمليات الصيد غير المشروع وعمليات التهريب المنظم التي تقودها مافيا من جنسيات مختلفة إيطالية وجزائرية وتونسية تحديدًا، تنشط ما بين مدينة طبرقة التونسية وسواحل القالة الجزائرية، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية إلى ضبط إجراءات قانونية تنظم عمليات الصيد وتداول المرجان ووضع حد للنشاطات المضرة إذ تحتوي الجزائر على طاقة معتبرة من المرجان خاصة الأحمر وهو ما يعادل 50 بالمئة من الإنتاج العالمي حسب الخبراء الدوليين، وتقع المناطق التي تحتوي على المرجان بين سكيكدة والقالة في أقصى شرق البلاد.[1]

المبحث الثاني: البعد السياسي للعلاقة الجزائرية التونسية

تميزت العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس بكونها متجذرة في عمق التاريخ الحديث، إذ تجسدت في إفراز الزعامات والقيادات التي تولت تسيير الحركة والوطنية في البلدين، فعلى مدار نصف قرن من الزمن تواصلت للهجرات الجزائرية في شكل بعثات جماعية منظمة تارة وفردية مطلقة الحرية تارة ً أخرى من دون اقتصار مهمتها على التعلم والتثقف فحسب وإنما توسع حضورها وامتّد إلى المشاركة في أوجه النشاط السياسي والوطني والمساعدة على بعث الأحزاب والصحف والمساهمة بنشاطٍ حثيث في قطاعات علمية واقتصادية عديدة. وقد صار بالإمكان القول إن هذه الهجرات قد بعثت روحًا جديدة في تـ ونس سّياسيًا واقتصاديًا وحتى اجتماعيًا، واحتلت مواضيع النضال المشترك وتوحيد الصفوف وتشكيل أكثر من جبهة نضالية، اهتمامات النخبتين إذ انطلقت بتوحيد جهود العلماء والمثقفين وانتهت بتأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي كإطار لعمل سياسي مغاربي ينخرط فيه الجزائريون والتونسيون إذ تجاوز عدد الجزائريين – وخاصة منهم الجيل الزيتوني الثاني- في أحايين كثيرة التونسيين وقد استمر هذا النضال المشترك في فترة الكفاح السياسي والاستقلالي فيما بعد.[2]

1 **مافيا التهريب تقنم المرجان الثمين من الجزائر**،صحيفة العرب القطرية، (ع 10629، 2017/05/11) ص 20.

2 خير الدين شترة، **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900-1930**، (الجزائر دار كردادة للنشر والتوزيع، 2012)، ص.ص 2-3.

المطلب الأول: العلاقات الثنائية بعد استقلال البلدين

تميزت العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس خلال السنوات الأولى للاستقلال الوطني، ببعض التوتر حيث يقول الرئيس الجزائري أحمد بن بلة إنها كانت أكثر من سيئة في عهد الرئيس التونسي الأسبق لحبيب بورقيبة، إذ كان الرئيسان يسيران في اتجاهين مختلفين ميزهما ميلُ بورقيبة في ثقافته وتوجهاته إلى الغرب وارتباط بن بلة بالمشرق العربي والمحيط الإسلامي ثقافة وتوجهًا.[1]

ونتيجة لذلك الاختلاف، وقعت خلافات حادة بين البلدين مع أن الرئيس الجزائري قد بادر إلى زيارة تونس في 13 ديسمبر 1963مرفوقًا بالرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، ومع ذلك لم تصل الأمور إلى القطيعة بين الدولتين في ظل وجود رئيس الوزراء التونسي الباهي الأدغم الذي لعب دورًا مهمًا في تقريب وجهات النظر بين القيادتين.[2]

ويتداول الجزائريون الذين عايشوا فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين حكاية شعبية غالبًا ما يتم تجاهلها من لدن بعض التونسيين وتخبرنا هذه القصة عن وضع العلاقة الثنائية من خلال خطاب سياسي ألقاه الرئيس لحبيب بورقيبة وتضمن طلبًا غريبًا تمثل في محاولته بسط السيادة التونسية على الجهة الشرقية للجزائر والممتدة من حدود ولاية تبسة حتى قسنطينة، وقد أغضب هذا الموقف الرئيس هواري بومدين فقام بإصدار أوامر لقطع الكهرباء التي تزود بها الجزائر جارتها تونس وهو ما جعل الرئيس بورقيبة يتخلى عن هذه الفكرة.[3]

وعبرت الجزائر عن استيائها من تونس خلال الأزمة الأمنية التي شهدتها في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، حيث لم تتلق دعمًا من جارتها الغربية في معركتها ضد الإرهاب وخصوصًا أنه تّم التضييق على الرعايا الجزائريين لدى زيارتهم تونس بسبب شبهة الإرهاب.

[1] الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة 1954، مرجع سابق، ص261.

[2] شخصية سياسية معروفة في تونس شغل منصبه ذاك إلى غاية 1970ثم عُين مبعوثًا للجامعة العربية إلى الأردن وساهم في حل أحداث جويلية 1970 بين الأردنيين والفلسطينيين.

3 Syrine Attia, **Algérie-Tunisie:Peut-on parler d'une véritable fraternité politique?,**www.huffpostmaghreb.com, visité le 02/03/2017.

المطلب الثاني: علاقات الجزائر وتونس بعد الحراك

وفي مرحلة لاحقة من العلاقات الثنائية بين تعرض مسؤولون تونسيون بالسوء إلى الجزائر رغم الدعم الذي قدمته الأخيرة لجارتها الشرقية، ومثال ذلك التصريحات غير الدبلوماسية التي كان يطلقها الرئيس التونسي المؤقت محمد المنصف المرزوقي والتي تحامل فيها على الجزائر وجيشها.

وفي هذا الإطار يقول "رياض الصيداوي" مدير المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية:"..**إن الدرس الذي يجب أن نتعلمه هو أن الازدهار الاقتصادي ومعجزات الرفاهية التي ستأتي من ليبيا كانت مجرد أضغاث أحلام للرئيس المنصف المرزوقي وحكومة الترويكا[1]. لقد خسرنا الجزائر القوية المستقرة بسبب تصريحات الرئيس المرزوقي أمام ميليشيات ليبيا التي انتقد فيها الجزائر وجيشها أنها لم تلتزم بالديمقراطية حسب تصوره. كما سوّقت حكومة الترويكا منذ وصولها إلى السلطة للحل السحري الليبي في امتصاص البطالة والفقر في تونس.كانت ليبيا هي الجنة الموعودة بالنسبة لهم.أما الباحثون والمراقبون وعلماء السياسة فكانوا يعرفون أن ليبيا ستكون مصدر قلاقل كثيرة لجيرانها من مصر إلى تونس إلى الجزائر.وأن المخطط الخارجي فيها أكبر بكثير من حكاية نشر الديمقراطية والحرية..**".[2]

ولم تكن تصريحات الرئيس المرزوقي أو غيره من المسؤولين التونسيين (في عهدي الترويكا والسبسي) ضد الجزائر مفهومًا، وقد جرى اعتبارها حملة إساءات غير مبررة رغم أن الجزائر قد بذلت مجهودات أقرب إلى الوساطة بين مختلف الأطراف والمتمثلة في اللجنة الرباعية وهي الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد التجارة والصناعة ونقابة المحامين ومنظمة أرباب العمل. وهذا مع عدم وجود تأكيد رسمي بدعم التشاور بين هذه الأطراف لأن الجزائر متثبتة بمبدأ ثابت في سياستها الخارجية وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وقد بذلت الجزائر مساعي لتقريب وجهات النظر بين رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي ورئيس حركة نداء تونس الباجي قايد السبسي في تلك الفترة أي 2013 باعتبار أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شكل قاسما مشتركا بين الزعيمين التونسيين بحكم علاقته بهما والتي تمتد لسنوات طويلة وساهم ذلك في تبديد نقاط الخلاف بين تيارين متناقضين في توجههما السياسي حيث حركة النهضة الإسلامية لا تلقى القبول من لدن التيار العلماني الذي يعتبرها خطرًا على قيم الجمهورية وتحرر المجتمع التونسي.

[1] الترويكا هي الحكومة الائتلافية المشكلة من أحزاب الأغلبية النيابية الثلاثة وهي حركة النهضة (رئاسة الحكومة) والمؤتمر من أجل الجمهورية (رئاسة الجمهورية) والتكتل من أجل العمل والحريات (رئاسة المجلس التأسيسي).

[2] رياض الصيداوي، **من تونس إلى...دمشق:حقائق خفية عن الربيع العربي**، (جنيف،المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية،2015)، ص65.

وعلى نحو ذلك، قام السفير الجزائري بتونس عبد القادر حجار[1] بجولات حوار متعددة مع قادة أحزاب سياسية بطلب منها في محاولة لتقريب وجهات النظر وتبديد نقاط الخلاف بينها، وهو دور قام به أيضا السفير الأمريكي بتونس لكن رؤساء الأحزاب السياسية كانوا يفضلون الرؤية الجزائرية لإدارة المشاورات اعتبارا لمصداقية الطرف الجزائري.

وقد تعرضت هذه المساعي لانتقاد بعض الأطراف التي وجهت عتابًا للجزائر بزعمها التدخل في الشأن الداخلي لتونس وهــو ما ترفضه الحكومة الجزائرية وأكّده السفير الجزائري عبد القادر حجار في ردّه على رئيس حزب تيار المحبة، الهاشمي الحامدي، الذي اتصل به وعبّر له عن احتجاجه لعدم دعوته إلى التشاور.

وأبلـغ السفير الجزائري السياسي التونسي ذاته، بأنه لم يتدخل في الشأن التونسي ولم يتصل بأي طرفٍ وإنما تلقى اتصالات من رؤساء أحزاب سياسية عبرت عن ثقتها في القيادة الجزائرية وحكمة دبلوماسيتها.

وتُعرف العلاقة الجزائرية التونسية بقدرتها على تجاوز بعض التأويلات الصادرة من أطرافٍ تونسية محسوبة في الغالب على جهات خارجية (مغربية وفرنسية)، وهدف هذه الجهات هو زعزعة استقرار البلدين والتشويه على علاقتهما لخدمة أجندات معروفة بأنها خطر على الأمن القومي ولا تخدم مصالح المحيط الإقليمي في أيّ حالٍ من الأحوال.

[1] مقابلة أجراها الطالب مع سفير الجزائر بتونس يوم 2016/09/28.

المبحث الثالث: البعد الثقافي في العلاقات الجزائرية التونسية

ارتأينا التطرق خلال هذا المبحث إلى التعاون الثقافي الفني ثم التعاون بالمجال الطلابي الجامعي والمسائل المتعلقة بالتعليم وبالبحث العلمي

المطلب الأول: التعاون الثقافي الفني

تمتاز العلاقة الثقافية بين الجزائر وتونس بنوع من الدينامية وخصوصًا في مجال التبادل الفني ويمتد التعاون الثنائي إلى السنوات الأولى من الاستقلال حيث عُدّت تونس أولَ بلد عربي توقع معه الجزائر اتفاقًا ثنائيًا في العام 1963 يخص الشؤون الثقافية، كما وقّع البلدان برامج تنفيذية للتعاون الثقافي أثناء الفترات 1998/1997 و2002/2001 و2006/2005.[1]

وفي إطار التعاون الثقافي المغاربي للجزائر تّم توقيع اتفاقية تعاون بين بلدان المغرب العربي عام 1992 تدعيمًا للعلاقات متعددة الأطراف، وفي العام ذاته تأسّست جائزة المغرب العربي للإبداع الثقافي، كما أُبرِم في العام 1994 اتفاق يتعلق بإنشاء مجلس مغاربي للكتاب القومي ولكنّ العلاقات السياسية المتوترة بسبب الصحراء الغربية قد حالت دون توقيع وتطبيق اتفاقيات ثقافية مهمة، وأعاقت أيضًا أيّ تعاون جدّي متعدد الأطراف.[2]

والحقّ أن علاقات التعاون بين اتحاديي الكتّاب الجزائريين ونظرائهم التونسيين قد سادت منذ عقود طويلة ثّم تدعّمت في السنوات الأخيرة بتوقيع اتفاق يُشجّع نشر الأعمال الأدبية في البلدين وتبادل زيارات الكتّاب بينهمـــا، ولكن اللافت هو غياب استراتيجية ثقافية مشتركة تستثمر حقيقة في القاسم المشترك ثقافيًا واجتماعيًّا. ويُسجّل غياب المراكز الثقافية لهذا البلد في البلد الآخر بالرغم من أنها تسهم في تفعيل الروابط المشتركة وتوظيفها في تفعيل السياسة الخارجية لكليهما، وهذا الوضع يتناقض مع نوعية العلاقات الثقافية القائمة على الأقوال أكثر منها أفعالاً.

كما يُسجّل أيضًا في الولايات الحدودية تبادل محدود للنشاطات الثقافية والفنية مع اقتصارها على جهات غير رسمية مثل الجمعيات الثقافية والفرق الفنية سواءً أكانت مسرحية أو غنائية، وهذا في حدّ ذاته من أبرز المآخذ على تعاون ثقافي لا يرقى إلى نوعية العلاقات السياسية ولا يستجيب لطموحات الشعبين المتجاورين ونخبهما الثقافية.

ويتّضح من خلال معاينة ميدانية لواقع نشاطات التبادل الثقافي الرسمي مع المندوبيات الجهوية للثقافة التونسية، على مستوى مديريات الثقافة لولايات الطارف وسوق أهراس وتبسة والوادي، غياب تام لأيّ تعاون في مختلف الحقول الثقافية، وهذا راجع إلى إجراءات بيروقراطية وتعقيدات إدارية مكّرسٌ لها في نمطية إدارة الشأن

[1] عمار كساب ودنيا بن سلمان، **دراسة مقارنة عن بعض الجوانب الثقافية في الجزائر، تونس، المغرب، مصر**،(لبنان، المورد الثقافي، 2013)، ص13.
[2] المرجع نفسه ، ص13.

الثقافي العام في البلدين حيث يتطلّب الأمر موافقة مسبقة لوزارة الثقافة رغم وجود اتفاقيات تعاون بين بعض ولاة الجهتين الحدوديتين وذلك في نظرنا كافٍ لإقامة مبادلات ثقافية توظّف القواسم المشتركة للبلدين وشعبيهما.

وما يُمكن تسجيله بشكل عام على التعاون الثقافي بين الجزائر وتونس على غرار التعاون الثقافي القائم بين بلدان شمال إفريقيا والعالم العربي، هو عدم وجود مراكز ثقافية لهذه الدولة في الدولة الأخرى على نقيض البلدان الغربية التي تجسّد البعد الثقافي في سياستها الخارجية من خلال هذه المؤسسات الثقافية.

وقد ظلّ هذا الأمر مطلبًا لمثقفي البلدين الجارين وتفاعل معه المسؤولون قولاً دون أيّ أثر على الميدان، وعلى ما يبدو فإن تواجد الفنانين في المهرجانات الفنية والتظاهرات الثقافية ليس نتيجة سياسة حكومية منتهجة وانما يُلّبي رغبة فردية لمسؤولي هذه الفعاليات. [1]

المطلب الثاني: التعاون العلمي بين الجزائر وتونس

اقتنعت الجزائر وتونس بدور منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية وا لاجتماعية للبلدين وكذلك دعم أواصر الأخوة بينهما، ولذلك تّم تدعيم مجالات التعاون الثنائي بينهما بالاتفاق على تبادل الخبرات في المجال العلمي والأكاديمي والطلاّبي إذ تّم التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا بتونس في 4 ديسمبر 2008[2].

وعلى نحو ذلك، جرى استحداث إطار ثنائي للتعاون العلمي الأكاديمي وفق الاتفاقية المذكورة والتي تخص ما يلي:

- التعاون في مجال التبادل الطلابي.
- معادلة الشهادات العلمية.
- التعاون بين الجامعات.
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا.

ولتحقيق هذه الأغراض من التعاون يتولى فريق عمل جزائري تونسي إعداد برامج للتعاون ومتابعة تنفيذها وتقييم أنشطتها والعمل على وضع آليات لتطوير هذا التعاون، إذ يجتمع فريق العمل المشترك بشكلٍ سنويٍّ وبالتناوب في كلا البلدين.

[1] عمار كساب ودنيا بن سلمان، **مرجع سابق**، ص20.
[2] **اتفاقية تعاون ثنائي في مجال التعليم العالي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 05، يناير 2010.

ويشمل التعاون إّياه تبادل الطرفين منحًا دراسية خلال الاجتماع السنوي والذي يتيح لهما تبادل المعلومات المتعلقة بجميع الشهادات والدرجات العلمية التي تصدر عن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر وتونس قصد الاعتراف بها، ويُلحظ أن العملية تسير بمرونة بين الطرفين بخلاف آليات التعاون التي لم تنشأ أصلاً في المجال الثقافي بينهما على سبيل المقارنة بين التعليم العالي والقطاع الثقافي.

وتّم أيضًا استحداث ندوة لرؤساء الجامعات الجزائرية التونسية والتي تتولى تحديد مجالات التعاون بين جامعات البلدين وتسهر على تطوير وتوطيد علاقات التعاون الثنائي في اجتماعٍ سنويٍّ يجري بالتناوب.

وبموجب الاتفاقية المُبرمة بين منظومتي التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيات فقد تقرر أن يعمل الجانبان على تنمية التعاون الأكاديمي والتكنولوجي في المجالات ذات الاهتمام المشترك من خلال الأنشطة التالية:[1]

- إنجاز برامج ومشاريع بحث.
- تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية والوثائق.
- تبادل الزيارات والمشاركة في الأنشطة العلمية كالملتقيات وورش العمل والمعارض وأيّ شكلٍ آخر للتعاون يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

ولغرض ذلك، أنشئت لجنة فنية للتعاون الجزائري التونسي في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا وهي تجتمع سنويًّا بالتناوب في أحد البلدين حيث تتولّى:[2]

- تشخيص ميادين البحث ذات الاهتمام المشترك.
- تحليل وتقييم الأوضاع الفعلية للتعاون وأبعادها المستقبلية.
- تقييم نتائج المشاريع المشتركة.
- مناقشة المناهج والشروط المالية اللازمة للوفاء بالالتزامات الناشئة بين التعاون العلمي.
- مناقشة توسيع وتغيير نطاق التعاون.

ويعمل البلدان أيضًا على حقوق براءات الاختراع والاكتشافات التي يُتوصل إليها من خلال مشاريع البحث العلمي المشتركة ويتّم استثمارها بصورة مشتركة وفقًا لاتفاق خاص بينهما.[3]

وخلال شهر فبراير 2016، اتفقت الجزائر وتونس في الاجتماع السنوي على تبادل 100 منحة دراسية في جميع المراحل و100 مقعد دراسي خلال السنة الجامعية 2017/2016.

[1] المادة السادسة من الاتفاقية، المرجع نفسه.
[2] المادة السابعة، من اتفاقية التعاون الثنائي بمجال البحث العلمي، المرجع نفسه.
[3] المادة الثامنة، المرجع نفسه.

وأكّد المجتمعون في ندوة رؤساء الجامعات التونسية الجزائرية على ضرورة رفع الأداء البيداغوجي والبحثي وتعميم التعاون العلمي ليشمل أغلب الجامعات والأنشطة القائمة، وفيها تّم التأكيد أيضًا على تثمين العمل القائم بين جامعات الشريط الحدودي وتوسيعه لأغلب الجامعات بما يُحقق تقديم عروض في الماجستير/الماستر بتأطيرٍ مزدوجٍ وتتويجه بشهادة مزدودةٍ على مستوى الماجستير/الماستر أو الدكتوراه (دكتوراه امتياز).[1]

وعلى صعيد آخر، أعلنت الجزائر وتونس عزمهما توحيد المناهج التعليمية، حيث كلّفتا لجنة حكومية مشتركة بهذا الغرض ومن مهامها انتقاء دروس تعليمية موحّدة من الأدب المغاربي كمرحلة أولى تستهدف تثمين البعد المغاربي ككتلة أنثروبولوجية واحدة في البرامج التربوية.[2]

وكمرحلة أولى انطلقت بولاية تيبازة شرق العاصمة يوم 15 مارس 2017، دورة مشتركة لتدريب كفاءات جزائرية وتونسية بمشاركة 40 مفتشًا في اللغتين العربية والفرنسية وهي تندرج ضمن أهداف توصيات الدورة الـ21 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية-التونسية التي أشرف الوزير الأول عبد المالك سلال في تونس برفقة نظيره يوسف الشاهد خلال شهر مارس2017.

وقد أكد الطرفان في هذا الإطار على أن المبادرة مفتوحة لانضمام المغرب وموريتانيا وليبيا بغرض إبراز المغرب العربي ككتلة أنثروبولوجية واحد، مع الالتزام بالتكفّل بالتراث المغاربي في الكتب المدرسية وتعيين مختارات أدبية مشتركة موجهة للأطوار التعليمية الثلاثة في البلدين بما من شأنه أن يُجسّد الأبعاد المشتركة ويُنّمي الحس المشترك بين المتمدرسين الجزائريين والتونسيين.

المبحث الرابع: البعد الاقتصادي في العلاقة الجزائرية التونسية

يتمثل التعاون الاقتصادي في العمليات التي تتم بين بلدين أو أكثر بمجال اقتصادي معين بغاية الحصول على منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة وأساس ذلك هو المعاملة بالمثل وتكافئ الفرص. وتعني العمليات الاقتصادية مجموعة إجراءات واتفاقيات وأنظمة وقوانين تطبق بين دولتين أو أكثر لغرض تسهيل انتقال السلع ومختلف الخدمات وبقية عناصر الإنتاج على أساس أفضلية المعاملة أو بقصد تنظيم نشاطات اقتصادية وتنسيقها بهدف بلوغ أفضل استثمار ممكن لمواردها وطاقتها.[3]

[1] بيان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، منشور بالموقع: www.mesrs.dz، تمت زيارته في: 2016/02/11.
[2] بيان لوزارة التربية الوطنية، منشور بالموقع: www.education.gov.dz ، تمت زيارته في: 2017/05/14.
[3] فرح شعبان، **التجارة والاستثمار كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005)، ص4.

المطلب الأول: مجالات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتونس

وحاولت الجزائر وتونس الانطلاق في شراكة اقتصادية بالارتكاز على العلاقات السياسية القائمة بينهما، وفي سياق ذلك وقع الطرفان اتفاقية مشتركة حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بغرض إيجاد الظروف الملائمة لدعم التعاون الاقتصادي الثنائي ودفع المبادرات الاقتصادية الخاصة وتكثيف الازدهار في البلدين. وتُترجم هذه الاتفاقية المشتركة[1]الوعي بضرورة منح معاملة عادلة ومنصفة لاستثمارات مستثمري أحد البلدين في إقليم البلد الآخر.

وبموجب ذلك، يقوم كل بلد بقبول وتشجيع استثمارات البلد الآخر، كما تتمتع الاستثمارات المنجزة من قبل مستثمري أحد البلدين في إقليم البلد الآخر بمعاملة عادلة ومنصفة وبحماية وأمن شاملين كاملين.

وشملت مجالات التعاون عدة قطاعات أهمها الطاقة إذ وقع الطرفان على مجموعة اتفاقيات هدفها تعزيز التعاون في الميدان الطاقوي بغرض زيادة قدرة الربط الكهربائي وزيادة كمية الغاز الطبيعي المُصدّر إلى تونس عبر المناطق الحدودية. وقد توسع التعاون في هذا الشأن ليشمل نشاطات التنقيب وإنتاج المحروقات إذ قامت الشركة الجزائرية "سوناطراك" SONATRACH والمؤسسة التونسية ETAP باستغلال المنطقة البحرية "خلودية" جنوب خليج الحمامات ونتج عن ذلك إنشاء شركة مختلطة جزائرية تونسية هي "نيمي" NUMYD سنة 2003.

وعرفت الاستثمارات المشتركة الجزائرية التونسية في السنوات الأخيرة زيادة حيث تحصي تونس أكثر من 60 مشروعًا بالجزائر في حين أن عدد المشاريع الجزائرية في تونس ارتفع إلى 31 مشروعا، وأصبح للاستثمارات بين البلدين منافذ جديدة منها قطاع البنوك، الإلكترونيك و تكنولوجيا الاتصال والمواد الصيدلانية وغيرها.

1 مرسوم رئاسي رقم06-404، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 73، نوفمبر 2006.

وخلال شهر فبراير 2014، وقعت اللجنة المشتركة الجزائرية التونسية اتفاقيات في عدة مجالات، تضاف إلى التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب والقضاء على التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما والتعاون المالي بين المصرفين المركزيين وتسوية الوضعيات المالية العالقةوتم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز، إذ تُعتبر الجزائر واحدة من أكبر الدول المنتجة للغاز في العالم.كما أُنشئت خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية وأُعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة (شرقي الجزائر) لتنشيط السياحة المشتركة.[1]

وتبرز أهمية الدور الموكل للقطاع الخاص للنهوض بالاستثمارات، والمساهمة في تنفيذ المشاريع المشتركة بين البلدين وذلك بالعمل على تكثيف التعاون وتنظيم اللقاءات بين رجال الأعمال والمستثمرين الخواص خاصة بعد توقيع البلدين على الاتفاق التجاري التفاضلي سنة 2008.

وخلال انعقاد الدورة الثامنة عشر(18) للجنة الكبرى المشتركة سنة 2010 تم توقيع بروتوكول تعاون في مجال الاستثمار بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر (ANDI) ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي بتونس (FIPA). وتشير إحصائيات النصف الأول من عام 2010، إلى ما يقارب 90 % من واردات الجزائر في إطار المنطقة العربية للتبادل الحـــر تسيطـــر عليه كل من تونس، مصر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، المغرب، وتحتل تونس المركز الأول حيث بلغت قيمة الواردات 169,5 ألف دولار أمريكي وذلك بنسبة 22,7%.[2]

1 محمد ياسين الجلاصي، **تعاون أمني تونسي - جزائري واتفاقات شراكة تطوي مرحلة فتور**، جريدة الحياة، الموقع www.alhayat.com ، تمت زيارته في:2017/03/27.

2 موقع السفارة الجزائرية بتونس، www.ambdz.tn تمت زيارته في: 2017/03/15.

المطلب الثاني: المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس

حاولت الجزائر وتونس الانطلاق في شراكة اقتصادية بالارتكاز على العلاقات السياسية القائمة بينهما، وفي سياق ذلك وقع الطرفان على مجموعة من الاتفاقيات الإطارية التي تشمل التعاون في مجال الطاقة، الصناعة، تشجيع وحماية الاستثمارات، النقل والسياحة وغيرها.

إن إبرام الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس يوم 04 ديسمبر 2008 وانضمام الجزائر للمعاهدة العربية للتبادل الحر في يناير 2009 أدى إلى تعزيز المبادلات التجارية وتنويع مصادرها بين البلدين، وحسب إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2010، تعتبر تونس أحد أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر حيث بلغ حجم الصادرات ما قيمته 536 مليون دولار أمريكي.

وبلغ حجم المبادلات بين البلدين سنة 2016 مثلاً ما قيمته 2.6 مليار دولار، وهو مبلغ لا يمثل ولا يعكس مستوى العلاقات بين البلدين لذلك وجب العمل على تحسينه ورفعه خاصة بوجود اتفاق تجاري تفاضلي بين البلدين والذي أصبح من الضروري مراجعته بعد أن دخل حيز التطبيق شهر مارس 2014.[1]

ويشهد تنفيذ بنود هذا الاتفاق بعض الصعوبات جراء التعقيدات الروتينية من كلا البلدين ولذلك تقّرر إخضاع الاتفاق ذاته إلى مراجعة من طرف لجنة خبراء تتابعها اللجنة العليا المشتركة بين البلدين، والغرض من ذلك هو تحيين بعض مواده وجرد المنتجات التي تطالها هذه المشاكل والتعقيدات،يُضاف إلى ذلك أن الجزائر تعفي بعض السلع الأوروبية من الرسوم بينما منتجات تونسية تخضع لهذه الرسوم والعكس كذلك صحيح، ولذلك يطمح الجانبان في تكريس معاملة تفضيلية لمنتجاتهما في الاتجاهين، وهي من أبرز معوقات التعاون الاقتصادي الثنائي.

[1] موقع السفارة الجزائرية بتونس، مرجع سابق.

المطلب الثالث: تنمية المنطقة الحدودية بين الجزائر وتونس

يعرف التعاون من أجل تنمية المناطق الحدودية اهتماًما متجددًا على مستوى الخطاب السياسي، ولكن الواقع تغيب فيه برامج حكومية مشتركة كما يغيب فيه التزام حكومتي البلدين بالتنفيذ الحرفي لمشاريع التعاون بالولايات الحدودية التي لم تعرف النهضة التنموية المنشودة ومن الضروري أن يشتغل الطرفان على إعادة تنشيط اللجنة التقنية المشتركة المكلفة بالتنمية في المناطق الحدودية والانتقال من القول إلى الفعل في تجسيد الاتفاقيات سواًء على مستوى مركزي حكومي أو على مستوى الآليات المتوفرة لدى ولاة الولايات الحدودية لشرق الجزائر مع نظرائهم في الجهة الحدودية التونسية.

وبالرغم من إمضاء عشرات الاتفاقيات الثنائية بين تونس والجزائر، مازال تطوير مستوى التعاون الاقتصادي بين البلدين محدوداً ، ولا يلبي انشغالات سكان البلدين وخاصة الضفة الحدودية مع أنه تم التركيز في كل الاجتماعات الثنائية على أهمية تنمية منطقة الشريط الحدودي بين الجزائر وتونس ولكن ذلك ظلّ محصورًا فقط في مجال الغاز الطبيعي حيث يجري تزويد المناطق الحدودية المشتركة بحاجياتها من هذه المادة الطاقوية وإرساء شراكة تخص إنشاء مراكز لتخزين الغاز السائل بالمناطق الحدودية.[1]

ولم تستهدف البرامج الثنائية القضاء على ظاهرة التهريب على الحدود من خلال تنمية المنطقة وخلق مواطن شغل لسكانها بهدف تجنيبهم خطر البطالة وبالتالي استغلالهم من طرف عصابات التهريب التي تتحالف في بعض مراحل أنشطتها الإجرامية مع الجماعات الإرهابية.

[1] محمد بن ناصر، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008)، ص 159.

الفصل الثالث: التنسيق الجزائري التونسي بشأن الأزمة في ليبيا

انعكست الأزمة في ليبيا بتداعياتها السلبية على الأمن القومي للجزائر وتونس وعموم المنطقة، على اهتمامات سياسة البلدين الخارجين ودفعتهما إلى التنسيق الثنائي وطرح مبادرات فردية تتقاطع في كون الحل السلمي هو الأساس لتجاوز هذه الأزمة بديلاً للحل العسكري الذي تدفع إليه أطراف إقليمية ودولية. ولذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى التصور الجزائري إزاء أحداث الحراك العربي منذ 2011، ثم التنسيق الثنائي الجزائري التونسي لحل أزمة ليبيا وكذا الصعوبات التي تواجه دور الجزائر وتونس وتدفع بالمقابل نحو مزيد من التعقيد.

المبحث الأول: التصور الجزائري إزاء أحداث الحراك العربي 2011

مثّلت أحداث الحراك العربي تحديًّا حقيقيًا أمام سياسة الجزائر الخارجية بشكل أوقعها في وضع محرج يفرض عليها حماية مصالحها الاقتصادية وعلاقتها السياسية في آن واحد مع الدول العربية المعنية بالأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ العام 2011، من جهةٍ ثم التزامها الأخلاقي اتجاه دعم حقوق الشعوب في اختيار أنظمة حكم ديمقراطية من جهة ثانية.ويمكن التطرق إلى الموقف الرسمي الجزائري من تلك الأحداث وفق المطالب البحثية التالية:

المطلب الأول: تقدير الموقف الجزائري لأحداث الحراك العربي

حدث الحراك العربي في حالة فراغ معلوماتي تام لدى النخبة الحاكمة في الجزائر بحيث لم تتمكن من مجاراة هذه الأحداث ولا التنبؤ بها إذ أن الغضب الشعبي في تونس كان سريعًا وخاطفًا حتى أطاح بنظام زين العابدين بن علي ثم امتدت إلى مصر في ظرف وجيز وأسقطت نظام حسني مبارك خلال أسابيع ومع اختلاف طرق التخلص من النخب الحاكمة في المحيط الإقليمي للجزائر من حالات سلمية في تونس ومصر إلى أخرى عنيفة مثل حالة ليبيا التي تحولت فيها المطالبات الشعبية برحيل نظام معمر القذافي إلى حرب أهلية دموية انتهت بمقتل الرئيس السابق وكذلك شهدت سوريا مسارًا ميزه العنف المسلح وأضحت البلاد ساحة لحسابات ورهانات

واستراتيجيات إقليمية ودولية والأمر نفسه بالنسبة لحالة اليمن ولو بدرجة أقل، أما في حالة البحرين فقد تم احتواء الحراك.[1]

وقد كان الرسميون الجزائريون يتعاملون بحذرٍ مثل غيرهم في بلدان أخرى، حيث بدا أن هذه الأحداث تتسم بسرعة الانتشار وتغييرها الحتمي الذي يطال إما شكل النظام ونخبته أو توازناته الداخلية، ولكن مع مرور الوقت بدأت القيادة السياسية في الجزائر بجمع قدر أكبر من المعلومات ووضع مقاربات تفسّر هذه التغييرات.

وعلى ذلك، لم يتّم التعامل مع المسارات المذكورة آنفًا انطلاقاً من مبادئ عامة مجّردة بل من خلال التعاطي مع كل حالة بشكل منفصل ينطلق من تأثير ذلك على المصالح العليا للجزائر وتداعيات هذا التغيير على النظام العربي وعليها بشكلٍ خاص.[2]

واعتبارًا من تجربة الجزائر مع ما عاشته في مرحلة سابقة من أزمة أمنية بعد وقف المسار الانتخابي في يناير 1992، فقد أدركت القيادة الجزائرية أن هذه الدول التي شهدت أحداثًا غير مسبوقة في تاريخها، سوف تشهد نفوذًا اضطرابات سياسية وأمنية، كما أنّ مراحل الانتقال الديمقراطي تتميز بكونها ذات طبيعة تكتنفها الضبابية لتعدد المطالب الاجتماعية والسياسية وأيضا كثرة الانتظارات الاقتصادية.

المطلب الثاني: التغيرات الجيواستراتيجية الحاصلة بالمنطقة واختلاف المواقف اتجاهها

تميز الموقف الرسمي للجزائر من الأحداث التي وقعت في توقيت متسارع ومتقارب بداية العام 2011، بالتباين من حالة إلى أخرى، حيث حاولت في البداية التزام الصمت في ظل ضبابية المشهد التونسي والمصري على حدٍّ سواء، بينما كان موقفها علنًيا وواضحًا في الحالة السورية إذ رفضت منذ البداية التدخل العسكري، وأظهرت دعمها لحكومة الرئيس بشار الأسد ولو أن الدعم لم يخرج عن النطاق السياسي ولم يشمل نواحي أخرى.

وغلب على الموقف الرسمي للجزائر، التوجه الأمني ذلك أن الحراك العربي يعني في نظر الفاعلين الرسميين انفلاتًا أمنًيا للأوضاع وتغيرها من وضعٍ إلى وضعٍ أسوء منه، ولذلك فقد ظهر التحفظ الجزائري واضحًا في حالة

1 مثنى فائق العبيدي وإيمان موسى النمس، **تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات**، منشورة بموقع مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط على الرابط:**www.beirutme.com**، تمت زيارته في: 2017/04/22.

2 مثنى فائق العبيدي وإيمان موسى النمس، **المرجع السابق.**

التغيير السلمي بتونس ومصر لانتظار المآلات إذ ثّمة شكوك من أن يؤدي مسار الأحداث في هذين البلدين إلى انزلاقات نحو العنف المسلح كالذي شهدته البلاد في فترة التسعينيات.

أّما في حالتي سوريا وليبيا فقد أبدت الجزائر رفضًا صريحًا وعلنًيا للتدخل العسكري الأجنبي خشية تنقل الاضطرابات إلى مختلف نواحي المنطقة العربية، وهو ماحصل خلال السنوات المتتالية للأزمتين وربما يـُثبت ذلك صحّة الرؤية الجزائرية وخاصة في سوريا حيث انحازت منذ البداية إلى دعم الجيش النظامي والحكومة الرسمية.

ولم يخرج الموقف الجزائري في مجمله عن ثوابت الدبلوماسية الجزائرية وهي رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام حقوق وخيارات الشعوب ضمن نصوص الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية فيما يتعـلق بالحالة الليبية مع أن الجزائر تدرك جّيًا أن هذين المنظمتين الإقليميتين أعجز عن إيجاد الإطار اللازم لوقف الاضطرابات بهذا البلد، ولكن تبني الجزائر لهذه الرؤية مفاده تجـّنب تبعات الموقف حالَ التعبير عليه بطرق أخرى.

وتباين الموقف الرسمي والشعبي من الأحداث التي شهدها العالم العربي منذ 2011، ولأول مرة بحسب المراقبين لم تجمع الطبقة السياسية وقادة الرأي في الجزائر على الموقف المعبر عنه من طرف وزارة الشؤون الخارجية تجاه الأحداث التي يشهدها المحيط الإقليمي للجزائر، وخصوصًا حين تعلق الأمر بالحالة السورية حيث رفضت بعض الأحزاب كما عدد من الناشطين والمدونين مساندة الحكومة السورية في حربها ضد المعارضة المسلحة وهو ما اضطر وزير الخارجية والتعاون الدولي رمطان لعمامرة، خلال منتدى السلم والأمن بإفريقيا بوهران في 17 ديسمبر 2016، إلى التأكيد مجددًا على أن الجزائر تعترف بالدول وليس بالتنظيمات والجماعات ولأول مرة يصف ما يحدث في مدينة حلب السورية بالإرهاب ويثني على عملية الجيش السوري النظامي بتحريرها من الإرهابيين.

وقد جاء موقف وزير الخارجية ردًّا على مظاهرة لحزب حركة مجتمع السلم يوم بعنوان "التضامن مع حلب" وقد تّم فيها رفع علم الجماعات المسلحة المعارضة والذي يرمز أيضًا إلى فترة الانتداب الفرنسي على بلاد الشام، وهي أول مرة تنتقد أحزاب سياسية وغيرها من الفاعلين غير الرسميين أداء السياسة الخارجية للبلاد بهذا الشكل العلني والحاد.

المبحث الثاني: التنسيق الجزائري التونسي لحل الأزمة في ليبيا

شهد الوضع الليبي منذ أحداث 17 فبراير 2011 منعرجات عديدة لم يسر خلالها في المسار العسكري أحادي الجانب كالمشهد السوري ولم ينتهج المسار السياسي على نحو الوضع في تونس ومصر، ويظهر في نظر باحثين في العلوم السياسية أن الأزمة الليبية اتجهت للمزج بين المسارين الجيوسياسي والعسكري.

وقد مرّت الأزمة في ليبيا خلال السنوات الماضية بعدة مراحل تراوحت بين مساعٍ إقليمية ودولية لتقريب وجهات نظر مختلف الأطراف، كما أن الملف الليبي شكّل محور اهتمام دول الجوار وبخاصة الجزائر وتونس ومصر بحكم العلاقات التاريخية وأيضًا الموقع الجغرافي الذي يشكل تقاطع هذه البلدان الثلاثة مع ليبيا.

وخلال هذه السنوات اتسم المشهد الليبي بالفوضى والاضطراب الأمني بسبب انهيار الدولة وسيطرة حكم الميليشيات المسلحة وتداول السلاح المهرب من المخازن التي كانت بحوزة النظام السابق، ولذلك أضحى الملف الليبي على تعدد أطرافه وتشّعب أبعاده محور اهتمام السياسة الخارجية للجارتين تونس والجزائر.

المطلب الأول: التصوّر الجزائري منطلقًا لحل الأزمة في ليبيا

التزمت الجزائر منذ بداية الأزمة الليبية بموقف ثابت يتمثل في معارضتها تدخل قوات الحلف الأطلسي وهي لا تزال تدفع من أجل حوار سياسي بين مختلف الفصائل الليبية، بما في ذلك بين مختلف الأطراف الفاعلة داخل المشهد السياسي الليبي.

وقد فسّر البعض وخاصة في ليبيا رفض الجزائر لإدانة نظام معمر القذافي والاعتراف المبكر بالمجلس الوطني الانتقالي دليلاً على دعمها للقيادة الليبية السابقة، لكن الموقف الرسمي للجزائر كان نابعًا أساسًا من مخاوفها أن يؤدي الصراع إلى حدوث أزمة لاجئين كبيرة وانتشار الأسلحة والمسلحين في أنحاء المنطقة كافةً، وتمدّد الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية سعيًا منها للاستفادة من الفوضى المنتشرة في ليبيا وهذا ما حدث بالضبط في وقت لاحق. ولم تغير الجزائر من سلوكها ذاك إذ ما تزال ترفض التنسيق مع أي تدخل عسكري غربي جديد في ليبيا، مع أنها تتعرض لضغوط شديدة من طرف قوى إقليمية ودولية تدفع نحو اعتماد الخيار العسكري مجدّدًا.[1]

[1] يمني سليمان، **تطورات الأزمة الليبية في ضوء اتفاق تونس**، المعهد المصري الدبلوماسي للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقدير موقف، 2015، ص10.

ومنذ بداية الأحداث في ليبيا خلال شهر فبراري 2011، التزمت الجزائر الحياد ورفضت التدخل لصالح أيّ طرفٍ وكان البارز في سلوك صانع القرار السياسي الجزائري هو الحفاظ على العلاقات مع الحكومة الليبية السابقة، تماشيًا مع مبدأ الجزائر الثابت وهو عدم الاعتراف بالجماعات والتنظيمات، بخلاف الدول العربية الأخرى التي سارعت إلى إبداء موقفها المناهض منذ البداية للزعيم الليبي السابق معمر القذافي، حيث عقد مجلس جامعة الدول العربية يوم 2011/02/22، اجتماعًا طارئًا لبحث الموقف في ليبيا وتقرر وقف مشاركة وفود حكومة الجماهيرية الليبية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة إلى حين إقدام السلطات الليبية على الاستجابة لمطالبات وقف حظر الإعلام والوقف الفوري لأعمال العنف واعتماد الحوار الوطني والاستجابة الفورية للمطالب المشروعة للشعب الليبي، وقد تّم أيضًا رفع توصية إلى الاجتماع المنعقد في 2 مارس 2011 لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري للنظر في مدى التزام الجماهيرية الليبية بأحكام ميثاق الجامعة العربيةطبقًا للمواد المتعلق بالعضوية والتزاماتها.[1]

وكان موقف الجزائر الرافض لأيّ تدخّلٍ عسكريٍ أجنبيٍ في ليبيا مرتبطًا بقناعتها أن ذلك سوف يعرض استقرار المنطقة الكلي إلى الخطر ولن يكون هدفه إنهاء حكم معمر القذافي كما جرى الإعلان عنه وإنما تدمير البنيتين الأمنية والسوسيولوجية للمجتمع الليبي، وبسبب موقفها ذاك واجهت الجزائر خلافات حادة مع السلطات الليبية الجديدة وخصوصًا أثناء استقبالها لدواعٍ إنسانية أفرادًا من عائلة الزعيم الليبي السابق معمر القذافي، حيث طالبت الحكومة المؤقتة بتسليمها إياهم وسط رفضٍ جزائري مبرره أن اللاجئين ممنوعون من الإدلاء بتصريحات أو القيام بأيّ نشاطات سياسية واستضافتهم مسألة وقت لا غير.[2]

وفي الواقع تقترب المقاربة الجزائرية من الجدية مقارنة بأطراف أخرى طرحت مبادرات عديدة، حيث ترتكز على الدفع باتجاه الحل السياسي للأزمة في ليبيا، وتعديل اتفاق الصخيرات بما يضمن الأهداف التالية:[3]

- مشاركة كافة الأطراف الليبية الفاعلة دون استثناء في عملية الحوار والمسار السياسي الجاري في البلاد، لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعديل الاتفاق السياسي الليبي.
- إشراك كوادر النظام الليبي السابق وأنصاره في عملية الحوار السياسي، انطلاقًا من أنهم يتمتعون بقدر من الثقة السياسية والنفوذ لدى المجتمع الليبي؛ بما قد يُسهم في إتمام عملية المصالحة الوطنية.

[1] ملف وثائقي لقرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الوضع في ليبيا، أمانة شؤون الجامعة، القرار رقم 7298، ص4.

[2] عبد اللطيف حجازي، الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية: الرؤية والتحركات، مقال منشور بموقع "منبر ليبيا"، على الرابط: www.minbarlibya.com، تمت زيارته في: 2017/04/28.

[3] المرجع نفسه.

- إنشاء مجلس عسكري أعلى يتولى منصب القائد الأعلى للجيش الليبي ويُمارس مهامه، ويضم في تشكيلته ثلاثة أطراف هي: أعضاء من المجلس الرئاسي، وقائد الجيش الوطني الليبي "خليفة حفتر"، ورئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"؛ وهذا بهدف تجاوز أزمة انقسام القوات المسلحة الليبية، وكمخرج لمعضلة من يتولى قيادة الجيش الليبي التي تُعد أبرز نقاط الخلاف الأساسية بين قوى الشرق الليبي الداعمة لحفتر من جهة، والقوى الإسلامية في الغرب الرافضة لوجوده على رأس الجيش من جهة أخرى.
- تفعيل دور الهيئات الليبية المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي ودعم قدراتها، وهو ما يعكس الدعم الجزائري للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق وللمجلس الأعلى للدولة، والمهيمن عليهما من قبل الإسلاميين، واللّذين يلقيان دعمًا من الغرب الليبي.
- دعم قدرات الحكومة الليبية الشرعية، في إشارة إلى حكومة الوفاق الوطني؛ لتمكينها من مكافحة الإرهاب ووقف تدفق المهاجرين، ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعكس الرفض الجزائري للحكومات الأخرى القائمة، سواء الحكومة المؤقتة بالشرق برئاسة "عبدالله الثني" أو حكومة الإنقاذ السابقة بالغرب الليبي برئاسة "خليفة الغويل".
- رفض كافة أنواع التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، على اعتبار أن ذلك لن يُحلّ الأزمة بل يزيدها تعقيدًا.

وتركزت المساعي السياسية لكل من الجزائر وتونس على تهيئة مناخٍ الحل السلمي الذي يُنهي الأزمة الليبية، وتقاطعت رؤية البلدين الجارين في الاستبعاد الكلّي للحل العسكري والتدخل الأجنبي، وهو الموقف ذاته المعبر عنه من طرف حكومتي البلدين سواءً في مساعيهما الفردية الليبي. واستمر التنسيق بين الجزائر وتونس إلى غاية اليوم سواءً في إطار فردي أو ثنائي أو إقليمي ضمن المبادرة الثلاثية مع مصر وأيضا في إطار آلية اجتماع دول الجوار والتي تضم إلى جانب تونس والجزائر ومصر، كلاً من النيجر والتشاد ومالي، أو الثنائية أو الإقليمية. وقد تقاطع الموقفان الجزائري والتونسي إزاء الأزمة في ليبيا إذ تجسّد ذلك في تقارب المساعي الفردية والثنائية والإقليمية للبحث عن تسوية نهائية للملف .

وعمومًا فقد التزمت الجزائر موقفًا حذرًا وقلقًا من الدور المصري في ليبيا، ويتفق جُل المراقبين على أن من أبرز أسباب عدم تعاطي الجزائر مع البرلمان والجيش في بداية الأزمة هو حرصها على موازنة السياسة المصرية اتجاه ليبيا، مع أن الجزائر تدرك في المقابل أن القوة الحقيقية على الأرض والتي لها علاقة مباشرة بالأمن القومي الجزائري هم الطرف المتحكم في المنطقة الغربية، لهذا استقبلت وفودًا من حكومة الإنقاذ في طرابلس خلال العام 2015 ، وكان تواصلها محدودًا جدًّا مع الطرف الآخر، وظل الموقف الجزائري داعمًا للحوار.

ونجحت الجزائر في تسويق فكرة طاولة التفاوض ونبذ السلاح.أما بالنسبة للموقف التونسي، فالمعروف أنه في انسجام تام مع الجزائر، وقد حذت تونس حذو الجارة الكبيرة في التقارب مع حكومة الإنقاذ بطرابلس باعتبار أنها المسيطر على المنفذ الحدودي مع ليبيا والمتحكم في المنطقة الغربية التي تمثّل شريانًا حيويًّا للاقتصاد التونسي، وباعتبارها الطرف الأقدر على التنسيق مع الحكومة التونسية فيما يتعلق بملف الإرهاب الذي يمثّل أولوية بالنسبة للتونسيين.[1]

واتفقت الجزائر وتونس خلال أشغال الدّورة التاسعة عشرة للجنة المتابعة التونسية الجزائرية بالجزائر العاصمة في 5 مارس 2017، على بذل مجهودات لإيجاد حل سياسي وتوافقي للأزمة في ليبيا مع ضرورة مواصلة التنسيق والتشاور حول هذا الملفّ في إطار مبادرة الرئيس التونسي و"إعلان تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا" الذي وقعه وزراء خارجية تونس والجزائر ومصر يوم 20 فيفري 2017.[2]
ويُ سجل باحثون سياسيون أن المجموعة الدولية أضحت مقتنعة بالطرح الجزائري المسنود بالموقف التونسي وهو أن العمل العسكري ليس خيارًا واقعيًّا لحلّ الأزمة الليبية ولكن ثّمة عراقيل ورغبات دول إقليمية وغربية لا تدفع باتجاه الحل السلمي في ليبيا، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية بالذات ينبغي عليها، بالاشتراك مع دول إقليمية، دعم بذل مساعٍ متجدّدة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، وهذا يقتضي قطع الطريق على أي خطوات تؤدّي إلى التصعيد العسكري عبر ممارسة ضغوط ذات مصداقية على الفرقاء الليبين، بما في ذلك التهديد بفرض عقوبات والحرمان من أي مساعدة أمنية في المستقبل.

[1] عبد اللطيف حجازي، المرجع السابق.
[2] موقع وزارة الخارجية التونسية على الرابط: www.diplomatie.gov.tn، تمت زيارته في: 2017/04/02.

وتظلّ إعادة بناء هندسة المفاوضاتمع تسلّم دول إقليمية دفّة القيادة في هذا المجال ، مطلّبا مُلحًّا مع أن التحدّي هنا يكمن في التوصّل إلى منبر مشترك للحوار بين الدول التي تملك مصالح في ليبيا، وسوف يطرح التعامل مع روسيا التي تزداد تثبيتاً لوجودها صعوبةً خاصة. وفي أفضل الحالات، يستلزم تشجيع المبادرات التي اقترحتها دول إقليمية مؤخراً وبينها الجزائر وهذا وضعها في إطار أكثر تماسكاً إذ يمكن أن تؤدّي مجموعة صغيرة من الدول، التي تنسّق عن كثب في ما بينها، دور الوساطة، وفي نهاية المطاف، دور الشاهِدة على الاتفاق والضامِنة له. [1]

وتعمل الجزائر على تأييد المواقف الأممية بخصوص ليبيا، وهي تقوم بذلك، كعمل تكتيكي، لا تبتعد عن استراتيجيتها، التي تنطلق من ثلاث قواعد أساسية[2]: دفع جميع الأطرافاللليبية إلى حوار شامل لا يُقصي أيّ طرفٍ باستثناء الجماعات الإرهابية، بما في ذلك الإسلاميون الذين يواجهون رفضًا من قوى إقليمية معنية بالمشهد الليبي.

وتعتمد المقاربة الجزائرية أيضًا على دعم الشعب الليبي بالمشورة مع مراعاة عدم تحول الدعم إلى ضغط وهنا تظهر جدّية هذه المقاربة في قربها إلى الليبيين لتكريس المصالحة الوطنية، مع رفضها دعم أيّ طرف بالسلاح أو بالمال حتى لا يحول ذلك دون الوصول إلى الهدف الأسمى، وهو استقرار الدولة الليبية من خلال مشاركة كل الأطراف.

وتشكل هذه القواعد مداخل للإستراتيجية الجزائرية في ليبيا، والتي تتشكل بدورها من ثلاثة مسارات تتحرك في وقت واحد، وتسعى لهدف واحد، وهو إنهاء الأزمة في ليبيا لحماية الأمن القومي للجزائر وأمن المنطقة، في محاولة تستهدف تجّنب إثارة القوى الموجودة على الأرض، وتتفادى التصادم القوى الخارجية المؤثرة.

ووفق هذه المفهمة السياسية الأمنية[3]، اعتمدت المقاربة الجزائرية على ما يلي:

- دعم الاستقرار الوطني والإبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف
- تعزيز الحوار السياسي الوطني
- دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي - الليبي وتشكيل حكومة وحدة وطنية.
- احتواء أنشطة تجارة الأسلحة، وتدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة.

[1] Frederic Wehrey and Wolfram Lacher, Libya After ISIS, www.foreignaffairs.com, visited on:27/03/2017.

[2] خالد عمر بن قفة، الأزمة الليبية من منظور جزائري: الحل في تطويع الإسلاميين، صحيفة العرب اللندنية، ع 10439، 2016/10/29، ص6.

[3] صورية زاوشي، **الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع49، ربيع 2016، ص145.

- استبعاد مبادرات التدخل العسكري الخارجي لدعم طرف ضد آخر في الأزمة الليبية التي هي في الأصل بالغة التعقيد.

المطلب الثاني: المساعي الثنائية الجزائرية التونسية لحل الأزمة في ليبيا

إن عدم توصل اتفاق الصخيرات الذي تم توقيعه بالمغرب في 11 جويلية 2015 إلى إجماع الأطراف الليبية على الحل بعد اعتراض المؤتمر الوطني الليبي على نطاقٍ جوهرية، دفع إلى البحث عن اتفاقٍ آخر جرى الإعلان عنه بتونس والتأكيد على أنه اتفاق "ليبي ليبي" خالص دون تدخل أجنبيٍ في إشارة واضحة إلى التدخل من قبل الأمم المتحدة عن طريق مبعوثها "بيرنالدينو ليون" والذي تمت الإشارة إلى تورطه في تنسيقٍ من الإمارات بما يضمن لها التدخل في ليبيا، ومن بعده المبعوث الجديد الألماني "مارتن كوبلر"، ويشمل الاتفاق الموقع في تونس يوم 16 ديسمر 2015 ثلاثة مبادئ أساسية وهي:[1]

- تشكل لجنة من 10 أعضاء مناصفة بين المؤتمر والبرلمان بلختيار رئيس الحكومة ونائبيه بحيث يكون أحدهما من المؤتمر الوطني العام والآخر من مجلس النواب ويحق لهم اختيار بقية أعضاء الحكومة.
- العمل بالدستور الليبي السابق لسنة 1951 في العهد الملكي مع اختيار لجنة مشتركة مكونة من 10 أعضاء لإدخال التعديلات اللازمة عليه بما يتناسب والمرحلة الحالية.
- إجراء انتخابات تشريعية خلال عامين ويتم تبني هذه المبادئ بعد الموافقة عليها المجلسين القائمين وهما المجلس الوطني ومجلس النواب.

وعلى صعيد المواقف الإقليمية، أعلنت تونس موافقتها المبدئية على الاتفاق الليبي-الليبي واعتبرته خطوة هامة لتحقيق توافق في الداخل الليبي.

وكان تعليق الجزائر الرسمي على هذا الاتفاق من خلال موقف وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وتأكيده على أن دعم الاتفاق يتقاطع مع الموقف الثابت والدائم وهو الحفاظ على وحدة ليبيا وسلامتها الترابية وسيادتها وتماسك شعبها.

ويرجع الموقف الجزائري إلى سببين هما:

[1] يمني سليمان، مرجع سابق، ص2.

- أن سفارة الجزائر بتونس كانت على علم دقيقٍ بأدق تفاصيل الاتفاق الليبي- الليبي، ما يعني أن الجزائر كانت قادرة على تعطيله في تونس.
- أن تونس ما كانت ترعى اتفاقاً من هذا النوع دون مباركة جزائرية وهي ليست بحاجة إلى مزيدٍ من المشاكل مع جارتها الغربية.[1]

وفي إطار المساعي الثنائية للحل في ليبيا، سارعت الجزائر وتونس إلى البحث عن نقاط مشتركة مع السلطات الليبية الجديدة وعقد لقاء قمة رفيع جمع في 12 يناير 2012 الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال ورئيس الحكومة التونسية حمادي الجبالي ورئيس الحكومة الانتقالية في ليبيا علي زيدان، بمدينة غدامس على خلفية الأوضاع المتدهورة وقتذاك بدولي مالي، واعتبر الاجتماع الثلاثي الأول من نوعه خطوة غير مسبوقة إذ وصفه سلال باللقاء التاريخي وقال عنه زيدان "لقاء قمة بامتياز" ونعته الجبالي بالمحاولة الجادة لتوحيد الجهود.

واتفق الرؤساء الثلاثة على عقد لقاء دوري بينهم مرة كل أربعة شهور لغرض تباحث المسائل العالقة وتدارس التوصيات التي ترفعها إلى قمة رؤساء الحكومات المنبثقة عن اجتماع غدامس.

وفي غضون ذلك، عقد وزراء الدفاع والداخلية لكل من الجزائر وتونس وليبيا اجتماعات مهمة انبثقت عنها لقاءات لمسؤولين أمنيين وقادة عسكريين في الجهات الحدودية للبلدان الثلاثة، وتُوِّج لقاء رؤساء الحكومات الثلاث ببيان تم فيه الاتفاق على النقاط التالية:

- على ضرورة العمل على تكثيف الجهود المشتركة لمواجهة "المخاطر والتهديدات الأمنية المحدقة بها، من خلال اعتماد مقاربة أمنية متكاملة وقائية ومنسقة ضمن استراتيجية شاملة.
- تكثيف الزيارت بين كبار مسؤولي الأجهزة المختصة للدول الثلاث بغية تعميق التواصل وتعزيز الثقة ووضع برامج لتدريب الإطارات المؤهلة وتبادل الخبرات والتوجه نحو إبرام اتفاقية أمنية بين هذه البلدان.
- تفعيل اتفاقيات التعاون القضائي والقانوني المبرمة بين تونس وليبيا والجزائر.
- تشكيل فرق عمل لوضع تصور مشترك حول التحديات الأمنية بالمنطقة وتبادل المعلومات بخصوص طرق عمل المجموعات الإرهابية وشبكات تهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية.
- إنشاء نقاط مراقبة مشتركة على الشريط الحدودي بين البلدان الثلاث وتكثيف التنسيق والتعاون في المجال الأمني من خلال تسيير دوريات متوازية لمراقبة الحدود المشتركة لمنع أي اختراقات أمنية،

[1] يمني سليمان، المرجع السابق.

إضافة إلى دعم وتعزيز الهياكل والآليات القائمة المختصة في التعاون الأمني والاعتماد عليها في رسم استراتيجيات التعاون الأمني.

- ضرورة العمل على تنمية المناطق الحدودية.
- الاتفاق على إجراء لقاءات أمنية دورية بمعدل ثلاث مرات في السنة أو أكثر إن اقتضى الأمر، فضلا عن لقاءات دورية بين الوزراء من البلدان الثلاثة كل في اختصاصه.

وقد أشاد مجلس جامعة الدول العربية بهذا الاتفاق الثلاثي خلال اجتماع لبحث تطورات الأوضاع في ليبيا وإصدار قرار بهذا الشأن في 06 مارس2013، جاء فيه الترحيب بمساعي الجزائر وتونس وليبيا لبحث الوضع الأمني المتدهور وتأمين المنطقة الحدودية المشتركة بين البلدان الثلاثة.

كما شدّد مجلس جامعة الدول العربية على دعمه لكافة المبادرات الليبية والإقليمية التي تستهدف تعزيز التعاون الإقليمي ومتعدد الأطراف خاصة في مجالات ضبط الحدود ومكافحة الإرهاب وتجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية.[1]

وبادرت الجزائر كذلك ببذل مساعٍ سياسية أخرى في إطار التنسيق الثنائي مع تونس حيث تّم الإعلان عن طلب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من رئيس حركة النهضة التونسية الشيخ راشد الغنوشي تفعيل اتصالاته بعدد من قادة الشخصيات الإسلامية في ليبيا بحكم العلاقات المتينة والثقة المتبادلة التي تجمع بين الطرفين. وكشف ذلك عن تطابق وجهات نظر الفاعلين الرسميين والسياسيين في الجزائر وتونس اتجاه الحل السلمي للأزمة في ليبيا باعتبار أن البلدين يدعمان إشراك قادة التيار الإسلامي في أي مسعى يتعلق بمستقبل الأزمة الليبية.[2]

كما رفعت الجزائر من مستوى تنسيقها مع تونس في الأزمة الليبية، خاصة وأن الدولتين تتبنيان وجهة نظر متقاربة تجاه كيفية حل الأزمة، وتقدمان دعمًا لتيارات الإسلام السياسي في ليبيا، حيث أعلنت الدولتان في 6 مارس 2017 عن توصلهما إلى اتفاق للتعاون الأمني بشأنها، وتعزيز التشاور بين البلدين فيما يتعلق بتسوية الأزمة الليبية.

[1] بيان حول تطورات الوضع في دولة ليبيا رقم 7596، ملف وثائقي لقرارات مجلس جامعة الدول العربية، أمانة شؤون الجامعة، 2013/03/06.

[2] عبد الرزاق حجازي، مرجع سابق.

وتعتمد الجزائر لتحريك مسار الأزمة في ليبيا نحو التسوية على إقناع قوى الإسلام السياسي بتغيير موقفها من الشخصيات الليبية المحسوبة على النظام السابق، والقبول بمشاركتهم في المرحلة المقبلة وتقديم تنازلات فيما تخصّ الاتفاق السياسي الليبي.

ودارت مباحثات مهمة بين بوتفليقة وضيفه الغنوشي يوم 23 يناير 2017 وقد أعلنت رئاسة الجمهورية عن اللقاء في بيان رئاسيلم يـُشر إلى فحوى المحادثات وهي في العادة ترفض التفصيل في الموضوعات المتعلقة بليبيا وتفضل الاشتغال في صمت، بينما أشارت حركة النهضة أن زيارة رئيسها تمت بدعوة من الرئيس الجزائري.

وكشفت الخطوة عن عزم الجزائر تعتزم تحقيق نقلة نوعية في مسار الأزمة الليبية خلال السداسي الأول من العام 2017 توازيًا مع احتضانها الدورة الـ11 لآلية دول جوار ليبيا، وتفعيلًا للحضور الجزائري في هذا الملف الشائك إقليميًا ودوليًا، كما جاءت دعوة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لراشد الغنوشي، تنشيطًا لاتصالات باشرتها الجزائر في السابق مع أطراف الأزمة الليبية، ولاقت دعمًا وقبولاً من السلطات التونسية والأحزاب الفاعلة في البلاد.

وتراُهن القيادة الجزائرية على شخص راشد الغنوشي كفاعلٍ سياسيٍّ غير رسمي يحظى بالقبول لدى إخوان ليبيا وعدد من القبائل، وأيضًا عند رموز النظام السابق، بغرض تليين مواقف الفرقاء وإقناعهم بالجلوس إلى طاولة حوارٍ يجري الإعداد له في الجزائر ضمن مسار مفاوضات بعضها معلن والآخر يتم في السرية.

وقد صرّح الشيخ راشد الغنوشي الذي يلتقي عبد العزيز بوتفليقة دوريًا وبصفة استثنائية، حينذاك، أن منطقة المغرب العربي قد"عرفت تجارب ناجحة في الوئام أعادت السلم إلى الجزائر وإلى تونس عبر الحوار الوطني والتوافق..وينبغي أتباع نفس المنهج لإطفاء الحريق الليبي الذي بات يهدد استقرار المنطقة بأسرها، وضرورة دعوة الفرقاء الليبيين إلى تجاوز خلافاتهم بما يحفظ وحدة ليبيا واستقرارها، ويبعث روح التفاؤل بصنع مستقبل مشترك لشعوب المنطقة".

المطلب الثالث: معوقات الدور الجزائري التونسي لحل أزمة ليبيا

رغم أن أهداف الجزائر وتونس واضحة وهي مساعدة الأطراف المعنية على تجاوز الأزمة في ليبيا، إلاّ أن تدخل فاعلين دوليين وإقليميين قد أسهم في تعطيل مساعي الحل وفق رؤية البلدين ومن بين تلك المعوقات نذكر:

- محاولة فرنسا تدويل ملف المصالحة الوطنية وفرض أجندات بعينها على أطراف النزاع الليبي، إذ عقدت اجتماعًا دولًيا رفيع المستوى حول الأزمة في ليبيا، واستثنت من المشاركة فيه كلاً من الجزائر وتونس بوصفهما فاعلين إقليميين أساسيين في الحل كما تم استثناء الفاعلين الأساسيين داخليا وهما "فايز السراج وعقيلة صالح"، وقد كان هذا السلوك الفرنسي سبًبا في فشل المؤتمر المنعقد في باريس في 4 أكتوبر 2016.

ويعمل البلدان على لعب دور أكبر في المصالحة الليبية، وهي تقوم بدور فاعل وقوي في وجه محاولات التدخل في الشأن الليبي من قبل مصر أو المجتمع الدولي، وربما يكون هذا سبب استبعادها من اجتماع فرنسا الأخير[1].

وتواجه الدورَ الجزائري تحديًدا عقباتُ أطرافٍ إقليميةٍ وخارجيةٍ تشّوش على مساعي الوساطة التي تقوم بها الجزائر بين فرقاء الأزمة في ليبيا، وقد عّبر وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة صراحة بمناسبة المشاركة في مؤتمر دولي ببروكسل حول الوساطة لحل الأزمات عقد يوم ، عن وجود محاولات لعزل الجزائر لصالح مسارٍ دوليٍّ ولذلك طالب المجتمع الدولي بـ**"مراجعة الضمير بشأن الوضع في ليبيا ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإفساح المجال أمام حلٍ ليبيٍّ وأن يدرك مجلس الأمن الدولي مدى مساهمة بعض أعضائه في تفاقم الوضع عوض اتخاذهم إجراءات تهدئة وشمول كفيلة بالتوصل إلى تسوية نهائية للأزمة".**[2]

[1] علاء فاروق، **ليبيا بعد اجتماع باريس ومبادرة الجزائر**، (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقارير سياسية، أكتوبر 2016)، ص3.

[2] الجزائر مستاءة من تعطيل وساطتها للمصالحة بين فرقاء ليبيا، مقال منشور بوكالة إرم نيوز الإماراتية على الرابط: www.eremnews.com، تمت زيارته في: 2017/04/16.

وخلال المؤتمر ذاته، طالبت الجزائر المجموعة الدولة بعدم تكرارها تفويت الفرصة على تحقيق انتقالٍ سلمي وشامل في ليبيا كما أوصى به الاتحاد الأفريقي العام 2011، على اعتبار أن مكافحة الإرهاب في ليبيا بواسطة التدخل العسكري. ورافعت الجزائر من خلال مؤتمر بروكسل وغيره من الندوات والمؤتمرات الدولية لضرورة إيجاد طريقة لتنسيق جميع المقاربات،انطلاقاً من تعزيز الاتفاق الموقع في 17 ديسمبر 2015 والسعي إلى أن يكون أي تعديل محتمل للاتفاق بالإجماع.

كما يطرح وجود عدد من التيارات الإسلامية بالغرب الليبي، وتحديدًا تلك التابعة للمفتي بالعاصمة طرابلس "الصادق الغرياني" والرافضة للمقاربة الجزائرية ومعها الرؤية التونسية تحدًيا حقيقًيا لمساعي الجزائر وتونس الداعمتين لحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدولة.

وقد قامت تلك الجماعات في 12 يناير 2017 باقتحام عدد من المقرات الحكومية التابعة لحكومة الوفاق بالعاصمة طرابلس ومقر المجلس الأعلى للدولة، وأعلنت عودة حكومة الإنقاذ الوطني الإسلامية والمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته لممارسة مهامهما من جديد، رافضة الاعتراف بشرعية الاتفاق السياسي الليبي.

وتبرز أيضًا التحركات المصرية والروسية وحتى الإيطالية والإماراتية المكثفة بالشرق الليبي الداعمة للجيش الوطني الليبي في مواجهة فوضى المليشيات المسلحة، والتي تخشى الجزائر من أن تؤثر على موازين القوى حال تعديل اتفاق الصخيرات وبالتالي فنجاح المقاربة الجزائرية للحل في ليبيا يزعج بعض الأطراف الإقليمية والدولية المستفيدة من وضع التأزم وبالتالي العمل على استمراره[1].

ويضاف إلى ذلك نشوب معارك مسلحة في الهلال النفطي، حيث انتزعت سرايا الدفاع في بنغازي (ميليشيا يدعمها المفتي الغرياني مكونة من مجالس شورى إسلامية في بنغازي وأجدابيا) مينائين نفطيين(السدرة ورأس لانوف) من سيطرة الجيش الوطني الليبي في شهر مارس 2017، وهو الأمر الذي تسبب في نشوب معارك مسلحة بالمنطقة وذاك يُؤثّر لا محالة على جهود الجزائر لتسوية الأزمة الليبية. [2]

ومن بين الخطوات المهمة لتعزيز الدور الجزائري ورفع العقبات في طريقه، هو الدفع بجهود المجتمع الدولي نحو المصالحة الوطنية حتى يتسنى لليبيين الاتفاق سويًا حول مستقبلهم ومؤسساتهم وجيشهم الوطني وقواتهم الأمنية، إذ يتعّين عليهم التوّجه بجدّية نحو نقلة شاملة، ثم نحو انتخابات ديمقراطية على أساس الدستور الجديد الجاري إعداده، داعًيا إلى إعطاء الأولوية لإعادة بناء الدولة الليبية التي تمثل وسيلة لمكافحة شرعية للإرهاب في إطار احترام سيادتها ووحدتها الترابية.

[1] عبد اللطيف حجازي، **مرجع سابق**.
[2] المرجع نفسه.

وتبرز إشكالية أخرى أيضًا في تدخل فاعلين غير رسميين تونسيين في الشأن الدبلوماسي لتونس وهو ما أدى في كثير من الأحيان إلى تضارب المواقف الرسمية مع غير الرسمية، وهذا بالرغم من توزيع المسؤوليات والمهام في النظام السياسي التونسي، إلا أن تسابق زعماء سياسيين وقيادات حزبية وأعضاء في البرلمان لإصدار مواقف دبلوماسية من الأزمات السياسية، والحروب التى تشهدها بلدان مثل ليبيا واليمن وسورية والعراق، كما في كثير من الأحيان، ما يشكل تجاوزاً للموقف الرسمي للدولة، وبالتالي تتأثر علاقاته بجيرانها ومن ذلك التشويش على التنسيق الثنائي الجزائري التونسي في حل الأزمة بليبيا.[1]

[1] آدم يوسف، **صراع المسارات الدبلوماسية في تونس**، العربي الجديد، رابط الموقع: www.alaraby.co.uk، تم زيارته في 2017/05/03.

الخاتمة:

توصلت الدراسة من خلال الخطة المنتهجة إلى الاستنتاجات التالية والتي نهدف من خلالها إلى تبيين مواطن القوة والضعف في الدور الجزائري بالمحيط الإقليمي المضطرب وكذلك العراقيل التي تعترض هذا الدور المحوري ، ونوجزها فيما يلي:

- إن العلاقات السياسية والتنسيق الأمني الذي يعتبر الأفضل مما هو موجود بين دول المنطقة، يمكنها أن تشكل رافدًا لتفعيل علاقات البلدان المغاربية بعضها ببعض، سواءً بشكل ثنائي أو متعدد في إطار اتحاد دول المغرب العربي حيث يمكن أن تلعب الجزائر وتونس دورًا مهمًا في إعادة بعث الاتحاد المغاربي بما يخدم يحقق حلم مغرب الشعوب ويخدم أهداف دولها.
- إن التصور الجزائري للعلاقة مع تونس يعتبرها شريكًا استثنائيًا حيث أن استقرار تونس يساعد الجزائر على تحقيق الرؤية المشتركة للبلدين على المستوى الإقليمي وبالتالي فصانع القرار بالجزائر يعمل على أن تستعيد تونس وضعها المستقر بمايُسهُم في تجاوز وضع الاضطراب السياسي والأمني في هذا البلد الذي يواجه تحديات عديدة منذ إسقاط نظام الحكم السابق.
- إن سوء تقدير بعض النخبة السياسية لجدوى قيام علاقة صلبة ومتينة مع الجزائر، يسيء إلى العلاقة الثنائية رغم الدعم الجزائري سياسيًا وأمنيًا وماليًا لتونس، ذلك أن الجزائر هي أول بلد يساعد تونس بمبلغ 100 مليون دولار كهبة منذ الأيام الأولى للثورة وقد تسلمها الباجي قايد السبسي بصفته رئيس الحكومة المؤقتة قبل انتخابات المجلس التأسيسي، رغم أنه لم زيارته إلى الجزائر لم تكن وقتها لطلب مساعدة مالية عاجلة، كما أن تونس اقترضت من صندوق النقد الدولي مبلغا قيمته مليار دولار في الوقت الذي كانت الجزائر تمتلك في خزينتها حوالي 200 مليار دولار، وقامت بمنح "الآفامي" مبلغًا هامًا قدره 5 مليارات دولار. وقد كان على تونس أن تقترض على الأقل من جارتها الجزائر بدل اقتراضها من صندوق النقد الدولي على دفعتين وبشروط مجحفة، أهمها التدخل في الشأن الداخلي التونسي عبر الالتزام بسياسة رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية والمزيد من الإغراق في سياسة اقتصاد السوق التي اندلعت الثورة التونسيةأصلاً بسبب تراكماتها التي أضرت بالطبقة المتوسطة وحطمت الفئات الاجتماعية الضعيفة.[1]

[1] رياض الصيداوي، **مرجع سابق، ص74.**

- إن استعانة جزء من النخبة السياسية في تونس بأطراف خارجية على حساب العلاقة مع الجزائر لن تجني منه تونس سوى متاعب مثلما حدث مع زيارة الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي بدعوة من الأمين العام لحزب "نداء تونس" الحاكم وقتها وقد أطلق ساركوزي -المتسبب المباشر باندلاع الأزمة في ليبيا- تصريحات مسيئة للجارة أبرز ما جاء فيها أن "تونس ضحية الجوار الإقليمي بين الجزائر وليبيا"، وهي التصريحات التي أعادها لاحقًا (مايو 2017) وزير البيئة التونسي رياض المؤخر خلال مؤتمر دولي بروما، واستدعى الأمر احتجاجًا رسميًا عبّرت عنه الجزائر من خلال استدعاء السفير التونسي عبد المجيد الفرشيشي.[1]
- إن الفضاء التونسي هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار الجزائر التي يُمكنها من خلاله لعب دورها الإقليمي فيه دون الاصطدام بقوى إقليمية مقارنة بليبيا التي تواجه تغلغلاً للدور المصري والصحراء الغربية التي تواجه احتلالاً مغربيًا منذ العام 1975 ومالي التي تخضع لما يشبه الوصاية الفرنسية. وبالتالي فنحن نعتقد أن تقوية التعاون مع تونس في هذه المرحلة يسمح بتنامي الدور الجزائري في المحيط الإقليمي ومن خلاله مواجهة مخططات أجنبية تسعى لإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة بما يشكله ذلك من أخطار على الأمن القومي.
- إن العامل الاقتصادي والتنموي يعدُّ من أبرز المتغيرات الرئيسية لتعزيز الروابط السياسية والأدوار الإقليمية لبلد محوري مثل الجزائر، ولذلك يجب العمل على تقوية الحضور الجزائري في السوق التونسية بواسطة القطاع العام وتشجيع المستثمرين الخواص وذاك لا يحتاج إلّا إلى التفعيل خصوصًا في ظل توفر الأرضية القانونية للاستثمارات من خلال الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر وتونس والتي لم تحقق المأمول منها.
- إن علاقات التعاون الاقتصادي والتنموي القائمة بين الدولتين وفي اطار شراكات مع الاتحاد الأوروبي أو الصين والولايات المتحدة الأمريكية، لا تخدم على ما هي عليه حاليًا، العلاقات التونسية الجزائرية والمطلوب هو مراجعة أفق التعاون بين مختلف الشركاء بما يخدم مصالح الدولتين وشعبيهما، خصوصًا أن الشكل الحالي للتبادل القائم مع القوى الغربية كثيرًا ما يكون على حساب العلاقة بين الجزائر وتونس.
- إن علاقات التعاون السياحي القائمة بين البلدين ليست جادة لأنها أصل التعاون بين بلدين هو أن يسير التنشيط السياحي في الاتجاهين، لا في اتجاه واحد يُدرُّ الأرباح على السياحة التونسية المستفيدة سنويًا ممّا لا يقلّ عن مليون سائح جزائري وحوالي 100 ألف شخص يتوجهون إلى السياحة الحموية

[1] بيان لوزارة الشؤون الخارجية بالجزائر، منشور بموقع وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط: www.aps.dz، تمت زيارته في:2017/05/07.

والعلاجية، بينما لا تستفيد الجزائر أيّ شيءٍ والواجب أن يتّم دراسة الموضوع على مستوى صناع القرار وحتى المخابر البحثية.

- إنه بالعودة إلى المتغيرات الجيوبولتيكية بالمحيط الإقليمي للجزائر وتونس والتي تمتاز بتشابك مصالح قوى إقليمية وغربية فيها، فإن تونس أكثر بلدان شمال إفريقيا والمغرب العربيإستفادةً من الشراكة مع الجزائر سواءً من الناحية الاقتصادية أو السياسية وحتى الإقليمية إذا ما تّم احتواء الأزمة الليبية وفق المقاربة الجزائرية والرؤية التونسية للحل في ليبيا.
- إنّ صانع القرار السياسي في تونس يحتاج إلى إعادة ضبط المنظومة المرتبطة بالسياسة الخارجية للدولة، لتجّنب الخلافات مع الجزائر التي تتعرض منذ سقوط نظام زين العابدين بن علي إلى حملة إساءات متكررة من طرف مسؤولين وسياسيين بارزين في تونس، وقد أثّر خوض رؤساء أحزاب تونسية في الشأن الليبي دون التنسيق المباشر وأحيانًا دون علم السلطات الرسمية، على الدور الجزائري التونسي لحل الأزمة في ليبيا.
- إن جالية البلدين لم تستغل الروابط الاجتماعية بينهما في الدفع نحو تعميق التعاون الثنائي، ولو أن الامتيازات التي يحصل عليها التونسيون المقيمون بالجزائر لا تقارن بتاتًا بالطريقة التي يُعامل بها الجزائريون المقيمون في تونس، إلى درجة أن الجزائر منحت سكنات اجتماعية (برنامج الدعم الحكومي) لفائدة تونسيين مقيمين، وهذا مؤدّاه أنّ التونسيين يحظون بمعاملة خاصة ربما هي حالة نادرة في العالم. كما أن عضوي المجلس الشعبي الوطني عن الجالية الجزائرية بتونس (نائبان من مجموع 8 نواب للجالية الوطنية في الخارج) لم يُسجّلا حضورًا بارزًا – على الأقل- خلال العهدة البرلمانية الأخيرة على صعيد الدفع بالعلاقات الثنائية.
- في الواقع إنّ البلدين لم ينجحا في إقامة شبكة واسعة من علاقات التعاون الدولي بمختلف المجالات العلمية والثقافية والفنية والتكنولوجية بالرغم من توفر الإمكانيات.
- إن الجزائر ورغم بعض المآخذ المسجلة في العلاقة مع تونس وليبيا للأسباب سالفة الذكر أو أسباب أخرى ربما لم نتطرق أو لم ننتبه إليها، ستحافظ على علاقتها الاستراتيجية بتونس وليبيا خاصة في شقها الأمني على خلفية عقد اتفاقيات هامة تخص تبادل المعلومات الأمنية والتعاون الاستخباراتي، وتبادل خبرات التدريب في ظل مطالبة ليبيا وتونس بالاستفادة من الخبرة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب والمصالحة الوطنية واحترافية الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن والدرك الوطنيين.

- إن تصاعد التهديدات اللاتماثلية كالتسلل والهجرة غير الشرعية والإرهاب تسببت في تدهور الأوضاع الداخلية للدول الهشة والمنهارة وتسلل أفرادها المهاجرين من جهة، وكذا تزايد حالات تهريب المهاجرين إلى ليبيا أو المغرب وتقاطعها مع الجزائر كنقطة عبور، وصولا إلى أوروبا عبر إسبانيا وإيطاليا تحديدًا، أضحى يشكل تحدًيا آخر للجزائر ليس فقط من طرف النازحين الأفارقة بل حتى من طرف لاجئين عرب من سوريا والمغرب بصفة خاصة.
- إن المقاربة الجزائرية للحل في ليبيا والتي تتوافق مع الطرح التونسي، ورغم فعاليتها إلا أنها ليست المطروح الوحيد على الساحة الليبية إذ تتشابك مصالح دول إقليمية مثل مصر والإمارات وقطر وغربية من فرنسا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما حدا بمراقبين إلى التطرق لوجود خلافات سياسية جوهرية بين الجزائر وهذه الدول بسبب أدوارها وسعيها إلى التأزيم من خلال دعم طرف على حساب آخر، وهذا يتناقض مع المقاربة الجزائرية التي تدعو إلى إشراك كافة ألوان الطيف السياسي والقبلي الليبي في أي عملية سياسية تستهدف حل الأزمة وتخص مستقبل ليبيا.
- إن الاختلالات البنيوية الأمنية والسياسية والدولة الفاشلة في ليبيا ويضاف إليها الاضطراب السياسي والأمني في تونس، يفرض على الجزائر استمرار انشغالها الدائم بالقضايا الأمنية على حساب المقاربة الاقتصادية والتنموية بالجهات الحدودية مع تونس وليبيا، وذلك من شأنه أن يُرهق المنظومة الأمنية للجزائر، بينما يجب التوجه إلى تفعيل البرامج التنموية على الحدود لتمكين سكان هذه الجهات من فرص العيش بظروف مناسبة تمنعهم من النزوح إلى المدن والتجمعات الحضرية القريبة منهم. كما أن ذلك من شأنه أن يُحفّز سكان الحدود على التعاون الإيجابي مع وحدات الأمن المكلفة بحراسة الحدودانطلاقًا من مفهمة "المواطن هو أساس الأمن" وتداول المعلومة عن شبكات التهريب ونشاط الإرهاب يُفّعل عمل مصالح الأمن والدرك الوطنيين وأيضًا قوات ووحدات الجيش الوطني الشعبي.
- الحضور الإقليمي للجزائر في المنطقة بتكاليف سياسية وأمنية مرهقة وأقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه الجزائر مقارنة بأدوار دول أخرى في حيز جغرافي غير المغرب العربي، ولذلك يجب أن يتم تعزيز الدور الإقليمي للجزائر بواسطة الاستثمار في بناء شبكة من التحالفات الصلبة.
- يُلحظ على العلاقة الجزائرية التونسية أنها لا توظّف الفاعلين غير الرسميين أي هي علاقة لا تعتمد إطلاقًا على الدبلوماسية غير الحكومية (الشعبية والبرلمانية) رغم أن هؤلاء الفاعلين يتوفرون على مساحة

واسعة من التحرّك في تعاملهم مع الجهات المعنية بخلاف الدبلوماسي الرسمي المُكبّل بالعديد من الالتزامات الملقاة على عاتقه تجاه دولته من جهة وتجاه الدولة المعتمد لديها من جهة ثانية.[1]

ويمكن أن تكون الدبلوماسية الشعبية جزءً من العلاقات الاجتماعية بين الشعوب والدول، وتدخل ضمن البرامج الثقافية والإعلامية بوصفها أسلوبًا جديدًا في العمل السياسي ونجاحها يتوقف على الخطط الموضوعة لتحقيق الأهداف وعلى كفاءة القائمين على تنفيذ برامجها وعلى الأساليب التي تعالج بواسطتها القضايا المطروحة، ويجب الاعتماد فيها على المنهج العلمي والبحث عن الاستقراء والاستنباط وحسن انتقاء الأساليب والوسائل ودقة التوقيت. والمكلفون بالدبلوماسية الشعبية يعملون على تكوين المواقف وتقويتها ويتكفلون أيضًا بالتغيير السياسي والاجتماعي والتأثير الثقافي والنشاط في مواجهة الدعاية المضادة.[2]

وخلال كافة المراحل التي شهدت فيها العلاقة الثنائية بين الجزائر وتونس بعض التوتر، سُجّل غياب فعاليات المجتمع المدني أو شبكات رجال الأعمال والعلماء والمنظمات والبرلمان على مسرح الأحداث، ولم يحضر سوى الإعلام الباحث عن الإثارة دون احتساب عواقب ذلك على العلاقات الثنائية بين بلدين ما يجمع بينهما من مواقف وقضايا ذات الاهتمام المشترك أكبر من نقاط الاختلاف التي قد تحدث بين وحدتين أو مجموعة وحدات في مجال العلاقات الدولية.

وعلى المستوى الثقافي، لم يحقق مثقفو البلدين أيّة إضافات لطبيعة العلاقة القائمة وأكثر من ذلك، تغّيبوا عن القيام بأيّ أدوارٍ إيجابية خلال كل الفترات الماضية.

- بما أن المكتبة المغاربية والعربية عمومًا تفتقر إلى المؤلفات والأبحاث العلمية المتخصّصة في العلاقات الجزائرية التونسية، فعلى صُنّاع القرار في البلدين أن يدفعوا باتجاه تطوير البحث العلمي وتشجيع الباحثين المشتغلين على هذا الموضوع لغرض الاستعانة بنتائج دراساتهم والاستئناس بها في رسم السياسات واتخاذ القرارات.

[1] كرام محمد الأخضر، **مرجع سابق**، ص42.
[2] مجد الهاشمي، **مرجع سابق**، ص132.

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية

- الكتب :

- إبراهيم زروقي، الجرائم العابرة للحدود:مظاهرها وثقافة مواجهتها مع دراسة أنثربولوجية للهجرة السرية، الجزائر أنموذجًا، (الجزائر، دار النشر الجامعي الجديد، 2017).
- أحمد النعيمي، السياسة الخارجية،(الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع،2009).
- إسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي:دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي، (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017).
- الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة 1954، (الجزائر، دار الأصالة للنشر والتوزيع، ط2، 2009)، ص250.
- بهجت قوراني،السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى الانكفاء على الذات، في كتاب علي الدين هلال وبهجت قوراني (ترجمة جابر سعيد عوض)، السياسة الخارجية للدول العربية، (القاهرة، مركز البحث والدراسات السياسية، 2002، ط2).
- بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم العربي منذ1967، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).
- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، (القاهرة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).
- حامد ربيع، نظرية الدعاية الخارجية، (القاهرة:المكتبة الحديثة، 1969).
- حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، (الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، 2006).
- خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900-1930، (الجزائر دار كردادة للنشر والتوزيع، 2012).
- رابح عدالة، هواري بومدين: مسيرة كفاح وتشييد، (الجزائر، منشورات بغدادي، 2009).

- رياض الصيداوي، من تونس إلى...دمشق:حقائق خفية عن الربيع العربي، (جنيف،المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية،2015).
- سعيدة بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996، السلطة التنفيذية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ،2013).
- سويم العزي، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث: دراسة تحليلية نقدية، (المغرب، المركز الثقافي العربي، ط2،1987).
- عامر مصباح،**المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2008).
- عبد السلام عفوفو، النظام الدولي الجديد: مكانة المنظمات الدولية والإقليمية في الوطن العربي، (الجزائر، ط2، 1997).
- عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى الاستراتيجية،(عمان :دار مجدلاوي،2006).
- عبيد الله مصباح زايد، السياسة الخارجية، (ليبيا، دار تالة للنشر، ط2، 1999).
- عبد المعطي زكي،الأمن القومي:قراءة في المفهوم والأبعاد، (القاهرة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016).
- علاء فاروق، ليبيا بعد اجتماع باريس ومبادرة الجزائر، (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقارير سياسية، أكتوبر2016).
- علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط7،2009).
- مجد الهاشمي، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، (الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009).
- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1998).
- محمد طه بدوي، مدخل الي علم العلاقات الدولية، (بيروت، دار النهضة للنشر والتوزيع ، 1971).
- محمود السيد، تاريخ دولة المغرب العربي، (القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، 1997).
- نازلي محمد احمد وآخران، مقترح منفصل لتطور مادة السياسة الخارجية المقررة علي الفرقة الرابعة، (جامعة القاهرة، مشروع تطوير المقررات،يناير 2006).
- ناصيف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت، دار الكتاب العربي،1985).

- نورالدين دخان وعيدون الحامدي، مسار تأمين الحدود الجزائرية:بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية،(مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، ع14، يناير 2014).
- وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيواستراتيجية، (سياسات عربية، ع 6، جانفي2014).
- ويد جونسن ،تفسير السياسة الخارجية، ترجمة:محمد بن أحمد مفتي،محمد السيد سليم، (الرياض، عمادة شئوون المكتبات جامعة الملك سعود،1989) .
- يمني سليمان، تطورات الأزمة الليبية في ضوء اتفاق تونس، المعهد المصري الدبلوماسي للدراسات السياسية و الاستراتيجية، تقدير موقف، 2015.

- الرسائل الجامعية :

- رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري بقسنطينة، 2012).
- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011).
- ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: التحديات والرهانات، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة 2010).
- فرح شعبان، التجارة والاستثمار كمدخلين للتكامل الاقتصادي العربي، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005).
- محمد بن ناصر، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008).

- المقالات :

- خالد عمر بن قفة، الأزمة الليبية من منظور جزائري: الحل في تطويع الإسلاميين، صحيفة العرب اللندنية، ع 10439.
- خديجة بوريب، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والرهانات، (المجلة العربية للعلوم السياسية، ع41، 2014.

- صورية زاوشي، الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع49 . 2016.
- رضا دغبار، الأجهزة المتدخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور2016، (دفاتر السياسة والقانون، جامعة الشلف، ع15، جوان 2016).

- وثائق أخرى:

- اتفاقية تعاون ثنائي في مجال التعليم العالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 05، يناير 2010.
- بيان حول تطورات الوضع في دولة ليبيا رقم 7596، ملف وثائقي لقرارات مجلس جامعة الدول العربية، أمانة شؤون الجامعة، 2013/03/06..
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رئاسي رقم 02-404، ع 79، ديسمبر2002.
- النصوص الأساسية لثورة نوفمبر1954: نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس،(الجزائر، وزارة المجاهدين، 2015).

- مواقع الكترونية :

- بيان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، منشور بالموقع: www.mesrs.dz.
- بيان لوزارة التربية الوطنية، منشور بالموقع: www.education.gov.dz .
- محمد ياسين الجلاصي، تعاون أمني تونسي - جزائري واتفاقات شراكة تطوي مرحلة فتور، جريدة الحياة، الموقع www.alhayat.com .
- موقع السفارة الجزائرية بتونس، www.ambdz.tn .
- مثنى فائق العبيدي وإيمان موسى النمس، تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي: دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات، منشورة بموقع مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط :www.beirutme.com
- عبد اللطيف حجازي، الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية: الرؤية والتحركات، مقال منشور بموقع "منبر ليبيا"، على الرابط:www.minbarlibya.com
- الجزائر مستاءة من تعطيل وساطتها للمصالحة بين فرقاء ليبيا، مقال منشور بوكالة إرم نيوز الإماراتية www.eremnews.com
- آدم يوسف، صراع المسارات الدبلوماسية في تونس، العربي الجديد www.alaraby.co.uk
- بيان لوزارة الشؤون الخارجية بالجزائر، منشور بموقع وكالة الأنباء الجزائرية www.aps.dz
- إبراهيم المنشاوي، توجه حذر:الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس، مقال منشور بموقع المركز العربي للبحوث والدراسات www.acrseg.org
- أحمد النظيف، جبل الشعانبي بتونس..معركة ضد الإرهاب على ارتفاع 1500م، www.alarabiya.ne
- رياض الصيداوي، "صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر:الحزب، الجيش، الدولة"، الموقع الإلكتروني www.alhiwar.org

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية :

Ouvrage :

Mehdi Taje, Introduction à la géopolitique, (Université virtuelle de Tunis,2008).

Articles :

* JACQUES ROUSSELLIER, ISIS, a Game Changer for Algeria, www.carnegieendowment.org.

* Camille Dubruelh, Algérie – Tunisie : les dessous de la coopération sécuritaire, www.afriqueinside.com.

* La Tunisie veut renforcer sa coopération antiterroriste avec l'Algérie et le Maroc www.france24.com.

* BENJAMIN NICKELS, Algeria's Role in African Security, www.carnegieendowment.org

*Syrine Attia, Algérie-Tunisie:Peut-on parler d'une véritable fraternité politique?, www.huffpostmaghreb.com.